وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن المهيدي–أم البواقي–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

محاضرات في مادة مناهج البحث في العلاقات الدولية

مطبوعة موجهة لطلبة سنة ثالثة ليسانس –علاقات دولية –

إعداد الدكتورة:
إدري صفية

السنة الجامعية:2024–2025

محتوى المادة:

1-أهمية مناهج البحث في العلاقات الدولية

2-المنهج التاريخي في دراسة العلاقات الدولية

3- المنهج المقارن في دراسة العلاقات الدولية

4- المنهج الواقعي ودراسة العلاقات الدولية

5-المنهج السلوكي ودراسة العلاقات الدولية

6-المنهج البنائي في دراسة العلاقات الدولية

7- أهمية الاقترابات في دراسة العلاقات الدولية

8- الاقتراب النسقي في دراسة العلاقات الدولية

9- اقتراب صناعة القرار ودراسة العلاقات الدولية

10-تقنيات الدراسات المستقبلية في دراسة العلاقات الدولية

ملاحظة: تعتمد هذه المادة المعارف المكتسبة والتكوين القاعدي للطالب في العلاقات الدولية، نظريات العلاقات الدولية، كما أن تمكين الطالب من فهم متنوع لمختلف تطبيقات النظريات والاقترابات سيتم تعميقه في بحوث الأعمال الموجهة مثل: استخدامات المنهج التاريخي في تفسير الأحداث الدولية، توظيف مقترب صنع القرار في فهم وتحليل السياسة الخارجية للدول.

مقدمة:

تتحدد قيمة وأهمية أي منهج/ نظرية للبحث في الظواهر الدولية من خلال قدرته على المساعدة في فهم الظواهر ونزع الطابع الإشكالي للموضوعات الجوهرية في العلاقات الدولية. كما أن المفاهيم بشأن الظواهر المتداولة التكرار ليست حكرا على شخص من الأشخاص أو عصر معين، وإنما تنتقل من عصر إلى آخر، ومن مدرسة إلى مدرسة، بمعنى أن النظريات والمقتربات قد تكون أحيانا خلاصة لنشاط العديد من العصور والمفكرين والمدارس المختلفة، تتباين وتتناقض في القناعات الفكرية والانتماءات السياسية وما إلى ذلك.

إذ تعتبر المناهج والاتجاهات النظرية في العلاقات الدولية جوهر علم العلاقات الدولية، أو هي المحور والمركز الذي تدور حوله باقي المجالات الأخرى. فهي الصياغة النظرية للدراسات التطبيقية والخبرات العملية لكل من الأكاديميين. فالنظرية في علم العلاقات الدولية هي محصلة البحث والتفكير الإنساني في شبكة العلاقات بين فواعل النظام الدولي. كما أن تشكل أي فرع من فروع العلم لا يتم إلا بعد البناء النظري لفروضه ووحداته التحليلية ومناهجه العلمية.

المحور الأول: العلاقات الدولية: التعريف وأهمية المناهج

تتناول العلاقات الدولية مجمل الروابط والصلات القائمة بين الدول في الدرجة الأولى. وإذا كانت العلاقات الدولية قد أخذت تتبلور كعلم في مجال المعرفة الإنسانية، إلا أنها كانت قائمة وموجودة منذ أن وجدت المدينة–الدولة في التاريخ القديم عند الشعوب القديمة بدءا بالمدن الفينيقية في صيدا وصور وغيرهما، مرورا بالمدن اليونانية وأشهرها أثينا وإسبارطة، وصولا إلى المدن الرومانية حيث كانت المدن المستقلة هي الكيان السياسي القائم الذي يحدد إطار الدولة ومعالمها.

إن دراسة العلاقات بين الدول ليست محصورة في نطاق العلوم المعاصرة، فلقد نشأت مع عدد من الفلاسفة والمؤرخين القدماء، وإن كانت وصفية وإنشائية. تميزت مجمل الدراسات في العلاقات الدولية ولفترة زمنية طويلة بتركيزها الدائم على وظائف الدولة في معرفة طبيعة العلاقات الدولية، خصوصا أن الدولة هي أعلى تنظيم اجتماعي وسياسي توصلت إليه البشرية في تطورها المستمر.

وفي ظل التغيرات التي شهدها الحقل، باتت دراسة العلاقات الدولية أكثر تعقيدا وتشعبا، وصارت فروعها متعددة، ولا يستطيع المنهج التاريخي وحده –على أهميته– كشف التفاعلات الدولية، وتحليل نتائجها، وتوقع مسارها المستقبلي، لذلك تتعدد نظريات ومناهج العلاقات الدولية، ويصعب اغفال الدور الإيجابي لهذه الأخيرة في تفسير العلاقات الدولية ودراسة تحولاتها ومنعطفاتها الحاسمة. فكل نظرية تفسر جانبا مهما، أو تتصدى لدراسة سبب رئيسي لما حصل من تطورات، فإن تبني منهج/ نظرية لوحدها في مضمار دراسة العلاقات الدولية سيجر إلى قصور موضوعي عند إغفال أسباب أخرى لوقوع الظواهر الدولية، لأنها ظواهر إنسانية في الدرجة الأولى قبل أن تكون مادية. فالظاهرة الإنسانية كما هو معروف علميا صعبة التحديد وتخضع للنسبية في كافة مراحلها.

ما يبرر الاستفادة من مجمل مدارس/نظريات/ مناهج العلاقات الدولية، ارتباط هذا الحقل العلمي بعلم السياسة. إن العلاقات الدولية هي فرع من فروع علم السياسة، إلى جانب

الفكر السياسي، النظم السياسية، والرأي العام، غير أنها معنية بتفسير العلاقات السياسية الناشئة بين فواعل النظام الدولي، وليس داخل الدولة الواحدة.

يرى "**كوينسي رايت**" أن العلاقات الدولية هي: " علاقات شاملة تشمل مختلف جماعات العلاقات الدولية سواء علاقات رسمية أو غير رسمية".[1]

في تعريف "العلاقات الدولية " عادة ما تتم الاستعانة بمجموعة معايير لتصنيف التعاريف المختلفة:

- **معيار الأطراف:** ونقصد به جملة التعاريف التي تعرف العلاقات الدولية انطلاقا من الأطراف التي تحرك الفعل الأساسي على المستوى الدولي، أي من يقوم بالفعل على مستوى الساحة الدولية انطلاقا من الأطراف.
- **معيار الموضوع:** أي المعيار الذي يشمل على التعاريف المتضاربة، مجموعة التعاريف التي حاولت تعريف العلاقات الدولية انطلاقا من قضايا التفاعلات.
- **الماهية/ الجوهر:** من خلال تعريف العلاقات الدولية انطلاقا من الهدف المرجو من دراستها.

العلاقات الدولية والمفاهيم المتداخلة:

1-**النظام الدولي:** لقد تعددت مفاهيم النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة، نذكر منها:

1-" هو مجموعة من الوحدات السياسية التي تتفاعل فيما بينها بصورة منتظمة ومتكررة لتصل إلى مرحلة الاعتماد المتبادل، والذي يجعل هذه الوحدات تعمل كأجزاء متكاملة في نسق معين (سواء على مستوى الدولة أو أكبر أو أصغر)".[2]

2- يعرف كذلك على انه حجم التفاعلات التي تقوم بها الدول والمنظمات الدولية والعناصر دون القومية كحركات التحرر والوحدات عبر القومية كالشركات المتعددة الجنسيات.

3- يقصد به مجموعة "من القيم والقواعد والمعايير المترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول وتحدد الانتظام والخلل، خلال فترة معينة من الزمن".[3]

4- عرفه الواقعيون على أنه:" نتيجة تقاسم القوة المستقرة بين الدول العظمى"، وبالتالي فتاريخ بداية النظام الدولي الجديد حسبهم هو عام 1989، عندما انهار نظام الثنائي القطبية، الذي أدى إلى انهيار الاستقرار الذي أمنه هذا النظام، لتحل بذلك الفوضى التي كان سببها سعي القوى العظمى لإيجاد توازن جديد في القوة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، في حين نجدها سعت للحفاظ على حالة عدم التوازن لمصالحها الاقتصادية والعسكرية.[4]

وعلى العموم فالنظام الدولي الجديد، يعني "الأساس القانوني والعرفي الذي تقوم عليه العلاقات بين الدول من حيث تحديده لطبيعة هذه العلاقات خاصة التي تكون بين الدول الكبرى، والتي تضع تلك العلاقات وفقا لمصالحها ولميزان القوة القائم فيما بينها من جهة أخرى، ثم تفرضه باعتباره الناظم والمرجعية في العلاقات الدولية التي ينبغي العودة إليها في إقرار ورفض مستوى معين أو حالة محددة في العلاقات بين دولة وأخرى، أو بين منظومة من الدول وما يماثلها".[5]

وبالتالي فهذا النظام هو عبارة عن إعادة هيكلة للنظام الامبريالي السابق، فهو إعادة لتوزيع مراكز النفوذ والحصص في العالم بما يضمن للولايات المتحدة الأمريكية استمرار سيطرتها العسكرية على العالم وكذا تأمين المركز الاقتصادي والتجاري بين القوى الاقتصادية التي تعد من أكبر منافسيها في هذا المجال، ونخص بذلك أوروبا، الصين واليابان.

2- **السياسة الخارجية:** هي مجموعة قرارات تحدد أهداف الدولة الخارجية والأعمال التي تتخذ لتنفيذ القرارات، حيث أن هذه الأخيرة تمثل عمليات تجري لصنع القرار، والأعمال تمثل الاستراتيجية، الاعتماد والتدخلات". كما أن السياسة الخارجية أداة هامة لتوضيح السلوك الدولي، تسعى من خلاله الدولة تحقيق الأمن وكذا الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. فهي ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج ومعالجة مشاكل ما وراء الحدود.

3- **السياسة الدولية:** وهي السياسة التي تهتم بعملية التفاعل بين دولتين أو أكثر، فهي أفعال وردود أفعال والتفاعلات بين وحدات تعرف بالدول القومية، بمعنى أن هذه التفاعلات تتولى معالجتها الحكومات مباشرة أو ممثلوها.

3- **أهمية المنهج:**

العلم لا يكون علما إلا بوضوح المنهج الذي يعتمد عليه في التوصل إلى نتائج وصياغة الحقائق والمبادئ التي تكون هذا العلم وتميزه عن العلوم الأخرى، وعادة ما يعتمد الباحث على أكثر من منهج بحثي حسب ما تقتضيه الضرورة البحثية.

3-1 المنهج: لغة هو الطريق الواضح البين المستقيم المنبسط، وهو الأسلوب أو الطريقة التي يعتمد عليها الباحث [6] :

أما "محمد بن أحمد القرطبي" ففي الجزء السادس من كتابه: "**الجامع لأحكام القرآن**" عرفه بأنه: "المنهاج: الطريق المستمر وهو النهج والمنهج أي البين"[7].

وكلمة منهاج تقابلها في اللغة الإنجليزية كلمة **(Curriculum)** وهي كلمة مشتقة من جذر لاتيني ومعناها مضمار سباق الخيل[8].

3-2 اصطلاحا:

يرجع أول استعمال لمصطلح "منهج" المترجم من مصطلح **((Méthode** الفرنسية واليونانية الأصل إلى "أفلاطون" (427-347 ق.م) ويقصد به البحث أو المعرفة المكتسبة من تعامل الإنسان مع واقعه، أما أرسطو (384-322 ق.م) تلميذ أفلاطون فقد عرف المنهج بأنه البحث نفسه[9].

أما قاموس الفلسفة **(Dictionary of Philosophy)** الذي أشرف على نشره (رونز) **(Runes)** المنهج وفق ثلاثة تعريفات على النحو التالي:

1- إجراء يستخدم في بلوغ غاية محددة.

2- أساليب معروفة لنا تستخدم في عملية تحصيل للمعرفة الخاصة بموضوع معين.

3- علم يعني بصياغة القواعد الخاصة بإجراء ما.

❖ في حين عرف "بتل" « **Bittle** » في كتابه **(The Science of correct Thinking)** التفكير العلمي (الصحيح) ،المنهج على أنه "الترتيب الصائب للعمليات العقلية التي تقوم بها بصدد الكشف عن الحقيقة و البرهنة عليها[10].

❖ ويذهب "حامد ربيع" إلى أن المنهج هو طريق الاقتراب من الظاهرة وهو المسلك الذي نتبعه في سبيل الوصول إلى ذلك الهدف الذي يحدد مسبقا معتبرا أن مناهج البحث تتضمن الطرق والوسائل فالطرق هي الخطوات المتتابعة لمسك الظاهرة وكشف هويتها أما الوسائل فهي الأدوات التي تمتطيها لتصل إلى الحقيقة[11].

3-3المنهج والمنهجية:

المنهجية مفهوم مركب من كلمتين **(Méthode)** وتعني المنهج و **(Logie)** وتعني علم[12].وهنا أثيرت مشكلة ضرورة التفرقة بين المنهج والمنهجية حيث صار مفهوم المنهجية يركز على البناء المنطقي والإجراءات والوسائل العلمية في البحث بحيث لا توجد منهجية دون **(Logies)** أي دون تفكير حول طبيعة التفكير وهذه التفرقة تستلزم ضرورة البحث والتدقيق في مفهوم المنهج.

وتقوم المنهجية بثلاثة عمليات رئيسية:

1- فهم أبعاد الظواهر الواقعية.

2- تساعدنا على دراسة الظواهر الاجتماعية بصورة غير مباشرة من خلال الرموز: لغة، أرقام، وهي عبارة عن تعبيرات رمزية عن حقائق واقعية، والمنهج هنا هو الذي يقوم بتحديد وضبط العلاقات المنطقية بين هذه الرموز التي يعبر بها عن الواقع والواقع الذي تعكسه الرموز.

3- تحديد العلاقة بين الرموز المستخدمة في التفكير والأحداث الاجتماعية ومدى التعانق والترابط بينهما[13].

3-4-أنواع المناهج:

أولا: المنهج الاستنباطي: Deduction

هو مجموعة من الإجراءات الذهنية التي تبدأ من العام متجهة إلى الخاص فهو مجموعة من عمليات ذهنية تدور كلها في العقل بمنأى من الواقع فهي تبدأ من فكرة عامة شائعة[14].

في موسوعة (لالاند) **(LALAND, A, 1972)** يشير الاستنباط **Réduction إلى** عملية استدلالية يتم بمقتضاها الوصول إلى نتيجة ضرورية انطلاقا من قضية أو قضايا مسلم بها بناء على قواعد منطقية مثل البرهنة والاستدلال.

وقد حدد (رونيه ديكارت) **(DESCARTS) خطوات** المنهج الاستنباطي على النحو التالي:

1) الانطلاق من تعميم نظري في شكل فرضيات أو مسلمات.
2) تحليل الموضوع إلى عناصره الأساسية البسيطة.
3) تركيب العناصر بهدف الوصول إلى تعميم نظري جديد أو معرفة مبنية.

هذا ويعد (أفلاطون)(أول من استخدم المنهج الاستنباطي في أبحاثه السياسية والاجتماعية حول الدولة المدنية **(City State)** في كتابه (الجمهورية) ويرجع استخدامه للمنهج الاستنباطي إلى ثقافته الرياضية الواسعة[15]، ويشرح (أفلاطون) منهجه الاستنباطي (كل-جزء) في قوله (الدولة هي أوسع وأوضح ولذلك أقترح أن نبحث عن طبيعة العدالة والجواهر أولا كما يظهران في الدولة ثم نبحثهما لدى الأفراد: فتنتقل بذلك من الأعظم إلى الأقل وتقارن بعد ذلك بينهما).

لقد كان (لأفلاطون) دور بارز في اكتشاف المنهج الاستنباطي لأول مرة إلا أن منهجه تعرض لانتقاد من طرف تلميذه (أرسطو) الذي يرى أنه لا يمكن لنا بأي حال من الأحوال

أن تعقد مقارنة ومشابهة بين الفرد والدولة لأنهما في نظره يختلفان عن بعضهما البعض كما ونوعا جاعلا من ذلك منطلقا لمنهجه الاستقرائي **(Induction)** [16].

ومن بين أهم الانتقادات المتعلقة بالمنهج الاستنباطي هي أن دراسة (أفلاطون) للمنهج الاستنباطي كانت دراسة مثالية غير واقعية باعتباره صاحب فلسفة سياسية يمزج بين الجانبين المثالي والواقعي.[17]

في حين أن **المنهج الاستقرائي** يهدف هذا المنهج إلى الكشف عن اطراد الظواهر وانطوائها تحت قوانين بعينها ويستلزم هذا المنهج تطبيقا دقيقا واعيا لمجموعة من الخطوات والإجراءات يمكن تصنيفها في ثلاث مراحل: هي مرحلة الملاحظة والتجربة ومرحلة تكوين الفروض العلمية ومرحلة تحقيقها[18].

فالمنهج الاستقرائي هو السير من الخاص إلى العام ومعنى كلمة (استقراء) بحسب الترجمة للكلمة اليونانية **(Enay Wyn)** (يقود)، وبناء على ذلك فإن الباحث أو الفرد يحاول إثبات أن ما يصدق على الكل يصدق على الفرع أو **الجزء من خلال الفرضية القائلة بأن الفرع أو الجزء يقع ضمن الكل[19].**

إن كلا من الاستدلال والاستقراء ضروريان للبحث العلمي لا يمكن الاستغناء عن أحدهما فإذا كان الاستقراء هو مساءلة الواقع عن الحقيقة التي يستهدفها الباحث ويظل دور هذا الأخير مجرد الملاحظ لوصف ذلك الواقع المختبر فإن عملية استخلاص العلاقات والارتباطات التي تتحكم في الظواهر يحتاج إلى الاستدلال الذي يقوم بدوره في الانتقال إلى عمليات التعميم، فعمليات التدليل العقلي وحدها القادرة على الذهاب بنتائج الاختيار الذي ليس في وسعه إلا تناول حالات من الظواهر محدودة "الاستقراء الناقص" إلى مستوى التعميم، أي الانتقال بنتائج الاستقراء (حالات محدودة إلى تعميم تلك القوانين على الحالات المتشابهة ولو لم تختبر وهو ما لا يتم إلا عبر عملية الاستدلال الاستنباطي[20].

ويعد (أرسطو) أول من استعمل المنهج الاستقرائي في أبحاثه وتحليلاته السياسية حول الدولة و الحكومة مثلما يتضح في كتابه "السياسة" وقد قدم منهجه منطلقا من انتقاده لأستاذه أفلاطون ومنهجه الاستنباطي ويعد المنهج الاستقرائي منهجا مهما جدا في العلوم السياسية فمثلما يقول: "زيلر" **« Zeller »** "إن أغنى كنز أتانا من الثقافة القديمة وهو أعظم مساهمة حصلنا عليها في حقل علم السياسة"[21].

في سعيه للوصول إلى المعرفة اليقينية موضع الدراسة، يرتكز المنهج الاستقرائي على الملاحظة والاستقراء يدرس الظاهرة كما هي موجودة في الواقع، فهو يميل إلى أن يكون منهج تحليلي تاريخي[22].

وتتمثل أهم الانتقادات الموجهة ل أرسطو ومنهجه الاستقرائي في:

1) تأثير المنهج الاستقرائي كان فلسفيا ومنطقيا، أكثر مما كان تأثيرا علميا واقعيا، وهو سبب بروز النزعة الاستقرائية التجريبية عند منتقدي (أرسطو) خاصة إبن تيمية في كتابه (نقد المنطق) وكذا ابن خلدون.

2) إهماله لطبقة العبيد والنساء في المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بهم رغم انطلاقه من التحليل الجزئي.

3) إهماله للفرد في تكوين الدولة معتبرا إياه من المسلمات لأن الواقع يبين أن العنصر الأساسي لتشكيل الدولة هو الفرد[23].

1-مفهوم النظرية:

على الرغم من أن الباحثين في العلوم الاجتماعية حاولوا خلال السنوات الماضية وضع نظريات على غرار نظريات العلوم الطبيعية، فإن مصطلح النظرية في العلاقات الدولية بشكل خاص والعلوم الاجتماعية بشكل عام يحمل معاني متعددة.

يقابل مصطلح النظرية في اللغة الفرنسية كلمة (théorie)، وقد يقصد بها العمل الفكري والتخيلي لذلك يقال عادة إن تلك دراسة تمثل بحثا " نظريا" لأنها قلما تعتمد على التجارب الإمبريقية.

تعبر النظرية عن توليفة من الوقائع والأحداث العلمية أو الفنية، أو افتراضا علميا تتداخل فيه مجموعة من القوانين تنتج عنها أحكاما وقواعد مختلفة:

- ان دلت النظرية على ما يقابل الممارسة العملية في مجال الواقع فذلك يعني ارتباطها بالمعرفة الخالية من الغرض المتجردة من التطبيقات العملية.
- إذا ما أطلقت على ما يقابل العمل في المجال المعياري دلت على ما يقوم به معنى الحق المحض أو الخير المثالي المتميز عن الالزامات التي يعترف بها جمهور الناس.
- إذا أطلقت على ما يقابل المعرفة العامية دلت على ما هو موضوع تصور منهجي منظم ومتناسق تابع في صورته لبعض الموضوعات العلمية التي يجهلها عامة الناس.
- وإذا أطلقت على ما يقابل المعرفة اليقينية دلت على رأي أحد العلماء أو الفلاسفة في بعض المسائل الخلافية.
- وإذا أطلقت على ما يقابل الحقائق العلمية الجزئية دلت على تركيب عقلي واسع، يهدف إلى تفسير عدد كبير من الظواهر.

فنجد بالمحصلة أن النظرية مجموعة من الاقتراحات المتماسكة والمرتبة منهجيا، تستهدف إلقاء الضوء على دائرة العلاقات الاجتماعية التي تسمى العلاقات الدولية، وكذلك بالنسبة لدائرة عمل الدول وبقية أطراف المجتمع الدولي، وهي تبدو من ناحية أخرى، مطالبة بتقديم مخطط تفسيري لهذه العلاقات، وهياكلها، وتطورها.

وعلى هذا الأساس هناك من يربط مفهوم النظرية بتوافر الشروط التالية:

- ينبغي أن تكون المفاهيم التي تعبر عنها القضايا محددة بدقة.
- يجب أن تتسق القضايا مع بعضها البعض الآخر.
- لابد أن تصاغ القضايا في شكل يجعل من الممكن اشتقاق التعميمات اشتقاقا استنباطيا.
- ينبغي أن تكون هذه القضايا منتجة، تقود إلى استكشاف الآفاق نحو ملاحظات وتعميمات في مجال التطوير العلمي.

عناصر النظرية:

1-توافر المعلومات: إن طبيعة المعلومات هي التي تميز السياسة الدولية عن غيرها من السياسات، وذلك من خلال ما يحدث بين دولتين أو أكثر من الاتصالات الدبلوماسية، والحرب والأزمات، وعقد المعاهدات.

2- **الأدوات:** أي الاهتمام بتحليل الأهداف من أجل تقصي العوامل المؤثرة في الظاهرة السياسية، وكذلك العمل على فحص الظاهرة على عدة مستويات مثل مستوى الأفراد والجماعة، واختبار الأداة المناسبة في التحليل لا يقل أهمية عن الأداة نفسها. كما يمكن الجمع بين العديد من الأدوات في الدراسة الواحدة.

3-**طرق البحث:** وتعني مناهج البحث أو تقنياته، والتي تتولى مهمة جمع البيانات وتبويبها وتحليلها بشكل يؤدي إلى اختبار فرضيات النظرية والتأكد من مدى صدق أفكارها من عدمه.

4-**الأهداف:** إن هدف النظرية هو التوصل إلى بيانات عامة توضع ضمن تصنيفات مختلفة، منها وضع افتراضات حول الظروف التي تقع خلال حدث معين.[24]

الفرق بين النظرية السياسية ونظرية العلاقات الدولية:

النظرية السياسية تدرس ظاهرة السلطة كقدرة وطاقة وإرادة وشرعية، ومن ثم فالسلطة التي تتعرض لها النظرية السياسية هي حقيقة واحدة متماسكة تندمج فيها مختلف جزئيات الكيان السياسي في هرم متصاعد. أما نظرية العلاقات الدولية، فعلى العكس من ذلك، تدرس ظاهرة عدم وجود السلطة بحيث يوجد: تعدد، فرقة، وصراع.

صعوبات تصنيف النظرية:

تشير النظرية إلى مجموعة ظواهر محددة في عناصرها والعوامل المؤثرة فيها بصورة صحيحة، لكن من حيث مسارات فهم واقع العلاقات الدولية، تصبح النظرية أكثر تعقيدا لأنها جزء من الدراسات الاجتماعية والسياسية، ترتبط بمختلف عناصر الظواهر الدولية، ومن الصعوبات التي تواجه عملية تحديدها نجد:

1-**صعوبات تتعلق بتصنيف المضمون:** اقترح **ستانلي هوفمان** ثلاث تصنيفات للنظرية في العلاقات الدولية:

- **التصنيف الأول:** تنطلق فيه النظرية الفلسفية بهدف بناء نظام دولي على أساس قيمي معين فيما تنطلق النظرية التجريبية من حالات محددة.
- **التصنيف الثاني:** تتصدى النظرية العامة لتفسير الظواهر الدولية، مثل مفهوم النظام الدولي عند الباحث" مورتن كابلان" الذي ركز على القوة كأحد أشكال التأثير في العلاقات الدولية. أما النظرية "الجزئية" فهي تتناول جانبا من الظواهر والتفاعلات الدولية مثل: صنع القرار والمفاوضات والردع العسكري.
- **التصنيف الثالث:** تنطلق النظرية الاستنتاجية من فرضيات عامة لاستكشاف قواعد سلوكية محددة، فهي تنطلق من العام إلى الخاص. أما النظرية الاستقرائية فهي تنطلق من الخاص إلى العام، كأن تنطلق من صنع القرار إلى فهم تفاعلات النظام الدولي.

2-**صعوبات نظرية وعملية:**

هناك عدة صعوبات تواجه التحديد النظري، أو عملية التنظير في العلاقات الدولية إذ يصعب التنبؤ بالمستقبل في ظل صعوبة حصر المتغيرات الدولية، أو المركبات التفسيرية للظاهرة الدولية، إلى جانب كون السلوك الإنساني غير خاضع لقواعد ثابتة يتم أخذها بعين الاعتبار. ومع تعقد العلاقات الدولية، وارتباطها بعوامل اقتصادية وبيئية وثقافية، فإن التنظير يصبح مهمة أصعب خاصة على مستوى النظرية العامة التي تحاول تفسير الظواهر

الدولية عامة، وذلك عكس مرونة العملية التي يمكن أن تحدث على مستوى النظرية الجزئية، حيث يتم شرح وتحديد نظريات أمنية أو جيوبوليتيكية أو دبلوماسية.

تشير هذه الصعوبات إلى أهمية توظيف المعرفة الوصفية في إطار التجانس والترابط، وخلق التوازن في بين النظريات الفلسفية القيمية والنظريات التجريبية التحليلية. إلى جانب منهجية الدراسات المستقبلية في محاولة ربط المشكلات الدولية المعاصرة

بالدراسات والطروحات النظرية العامة في حقل العلاقات الدولية. [25]

المنهج والنظرية في العلاقات الدولية:

إن العلاقات الدولية بدون مناهج تبقى بعيدة عن الفهم، أي أنه يصعب التحسس لها وتلمسها ومعايشة موضوعاتها. فالظاهرة الدولية اليوم تعتبر أحد أعقد المنظومات لما لها من تشعبات وفروع نظرية يصعب السيطرة عليها بدون مناهج ونظريات.

ولذلك، فالمنهج يعد أداة ملازمة لمجال العلاقات الدولية، عبره يتم الوصول إلى أعقد التحليلات، وبالتالي إلى تفكيك كل الموضوعات السياسية والدولية بكل تفرعاتها، أي أن المنهج يجعلنا نفهم فهما عميقا أبسط الأمور وأعقدها، والسبب أن الظاهرة الدولية تتداخل فيها المناهج والنظريات، فقد تحتاج إلى المنهج السيكولوجي لفهم شخصية الزعيم/ الرئيس وكيف يصور العالم لنفسه، وإلى المنهج الإحصائي والرياضي لفهم المنظومات الاقتصادية والعلمية المتحكمة في آليات صناعة القرار والتوجهات السياسية الخارجية.

إن المنهج مثلما هو حال النظرية، يعتمد على المنطق وعلى أفكار منظمة، ولكن يضاف لهذا بعض التقنيات العملية المتنوعة والمتعددة تصلح لتطبيقها على الظواهر الدولية. فهما إذن يمثلان " تلك الإجراءات الذهنية والعملية التي يسلكها العقل للكشف عن حقيقة ظواهر معينة، تسمى في علم العلاقات الدولية، الظواهر السياسية ذات البعد الدولي.

بحيث أن هدف كليهما هو التوصل إلى بيانات عامة تفسر أهداف السياسة الدولية، هذه الأخيرة يمكن أن توضع ضمن عدة تصنيفات ومنها وضع افتراضات حول الظروف التي

تقع خلال حدث معين، على اعتبار أن أي جهد علمي لا يخلو من وضع الباحث أهدافا لنفسه يحاول الوصول إليها، بشكل يضفي على نتائج البحث طابع الدقة والعقلانية بعيدا عن العشوائية.

وهنا يمكن الإشارة إلى مارسيل ميرل (Marcel Merle) في قوله إنه " يفهم من نظريات العلاقات الدولية أنظمة التفكير وفي ذات الوقت مناهج البحث التي من خلالها يمكن رؤية وتحليل ظواهر الحياة الدولية".

هذا مفاده أن الغاية تكاد تكون واحدة بالنسبة للنظرية والمنهج، بل إن النظرية عادة ما يطلق عليها اسم المنهج، وما يمكن الإشارة إليه في هذا الصدد هو أن الأدبيات والكتابات الغربية الأنجلوسكسونية منها أو الفرنسة في العلاقات الدولية لا تميز بين النظرية والمنهج، وتجعلهما مرادفان لبعضهما البعض. فتحليل الظواهر الدولية تتطلب استعمال أكثر من نظرية وأكثر من منهج في نفس الوقت.

المحور الثاني: المنهج التاريخي في دراسة العلاقات الدولية

1- مفهوم المنهج التاريخي:

المنهج التاريخي: يستخدم من طرف الباحث للبحث في أحداث الماضي، ونظرا لاحتوائه على جمع منهجي **Collecte Médhodique** ففيه يتم النقد لمصادر التاريخ وكل الظواهر والأحداث التي مضى عليها زمن طويل أو قصير[26]، فهو مرتبط بدراسة الماضي وأحداثه، كما يدرس التغيرات الطارئة. وليس الغرض منه فهم الماضي فقط ولكن الوقوف على أحداث الماضي والاستفادة منها لفهم الحاضر والتخطيط للمستقبل، حتى يتمكن الفرد من تطوير أساليب حياته، كما يختص بإدخال الظروف المحيطة بميلاد الظاهرة أو تعزيزها أو ضعفها أو اختفائها[27].

فكل هذه الخصائص تفيدنا بشكل كبير في دراسة موضوع بحثنا من أجل الإحاطة بكل جوانب التطورات التاريخية التي لحقت بمنطقة جنوب القوقاز والتي تلقي بظلالها على واقع المنطقة وحتى مستقبلها.

فالمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر واندثارها ويحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك وهو يستهدف التعميم بعد استخلاص العلاقات الموجودة بين ظاهرة أو حادثة ما، وفي هذا يقول "**بولينج يونج**" "إننا في البحث الاجتماعي نتعقب التطور ونفهم القوى الاجتماعية الأولى التي شكلت الحاضر بقصد الوصول إلى وضع مبادئ وقوانين عامة متعلقة بالسلوك الإنساني للأشخاص والجماعات والنظم الاجتماعية"[28].

ويعود الفضل الأول في تطوير هذا المنهج إلى عالم الاجتماع العربي عبد الرحمان ابن خلدون الذي حاول تتبع حركة العمران البشري، والقوانين التي تحكم عملية بناء الدول وانهيارها، وتحول المجتمعات من حالة البداوة إلى حالة الحضارة عبر قانون العصبية. وهناك مستويان للتاريخ من وجهة نظر ابن خلدون:

- المستوى الظاهري: الذي يعيد تخطيط الأحداث وبناءها النموذجي.
- المستوى الباطني: يتحدد مفهومه في قوله:" نظر وتحقيق وتعليل للكائنات، وعلم بكيفيات الوقائع....".

فيكون بذلك قد وضع نوعين من الأخبار: الخبر التاريخي الذي يستند في بنائه وتحديد معناه إلى العقل وقوانين الرواية الصحيحة، والخبر الشرعي الذي يعد رواية قولية أو تقريرية للشارع الحكيم.

و يرى (لاسكي) **(LASKI)** أحد أبرز مستعملي المنهج التاريخي في وقتنا الراهن أن الغاية من تدريس التاريخ السياسي قائلا: "إن دراسة السياسة هي جهد نبذله لتقنين نتائج الخبرة التي شهدها تاريخ الدول" فالتاريخ يعد عنصرا هاما للتحليل السياسي لأنه مصدرا لتزويد علماء السياسة بالأدلة فهو حقل التجارب يحل محل التجارب المباشرة التي تتميز بها العلوم الطبيعية[29].

وهناك صيغتان هامتين للمنهج التاريخي هما:

1- **صيغة الزمن:** وهي الهيئة التي يبني عليها الباحث بحثه وتتعلق بالتتابع الزمني ويحدد طريق الباحث أو منهجه في اعتماده على الزمن وتتبعه ليجيب عن الأسباب والافتراضات وتنقسم صيغة الزمن بدورها لقسمين:

أ- دراسة الظاهرة أو الموضوع من الماضي إلى الحاضر وذلك بعد تحديد فترة البحث أو الدراسة وتحديد نقطة البداية من الزمن الماضي وحسب الموضوع.

ب-دراسة الظاهرة أو الموضوع من الحاضر إلى الماضي وهذه تتطلب عودة إلى الزمن من خلال دراسة الأحداث التي وقعت فيه بتسلسل وقت حدوثها.

2- **صيغة الموضوع:** كثيرا ما نجد هناك تشابها في المواضيع وكثيرا ما نجد وحدة بين المواضيع مع أن زمن حدوثها غير متصل من الناحية الزمنية مباشرة أو أنها لم تقع في مجتمع واحد ولا أرض واحدة ولا زمن واحد ومع ذلك تظهر بنفس الظروف والمعطيات هذه

التي تستوجب البحث عن طريق الاتصال الموضوعي أي وحدة الموضوع هي التي أوجبت الربط وقد يتبع الباحث طريقة دراسة الموضوع من الحاضر إلى الماضي أو بالعكس كما تم توضيحه وذلك بالاعتماد على الصلة الموضوعية وليس على الصلة الزمنية[30].

و قد سيطر المنهج التاريخي على الدراسات السياسية عهودا من الزمن و لم يتراجع هذا الدور ما عدا مطالع القرن العشرين، و بشكل لافت للانتباه في عقد العشرينيات منه حينما بدأت المدرسة السلوكية تؤسس قواعد التفسير السلوكي للظواهر، إلا أن المنهج التاريخي ما يزال يحظى بمكانة ضمن مناهج الدراسات السياسية فمعرفة التقلبات التي طرأت على ظاهرة من الظواهر تستدعي استعادة اللحظة التي حدثت فيها و المحيط الذي اكتنفها و ما يتضمنه من عناصر: فمثلا لو أردنا دراسة الأمم المتحدة أو التنظيم الدولي الحالي ينبغي معرفة الظرف الزمني و طبيعة العلاقات الدولية السائدة في سنة 1945 عشية ميلاد الأمم المتحدة كذلك يمكن أن نستخدم المنهج التاريخي في استعادة الوضعية التي حدثت فيها أزمة أو الظروف التي حدث فيها انفراج أو تحالف أو صراع و السعي إلى الربط بين تلك الأحداث و العوامل السائدة في كل حالة[31].

ويظل التاريخ عنصرا مساعدا للتحليل السياسي، لكونه يعد مصدرا لتزويد علماء السياسة بالأدلة المثبتة أو المنفية لمنطق النظرية، فهو حقل للتجارب يحل محل التجارب العلمية التي تتميز بها العلوم الطبيعية[32].

خطوات المنهج التاريخي:

لتطبيق المنهج التاريخي على ظاهرة معينة، يتعين على الباحث إتباع الخطوات التالية:

1- **تحديد الظاهرة موضوع الدراسة والتحليل:**

في مجال العلوم السياسية على سبيل المثال لا الحصر هناك: النظم السياسية المقارنة السلطة السياسية، الأحزاب السياسية، الحروب والصراعات الدولية.

2- **جمع المصادر التاريخية:** التي تقسم لقسمين

أ-**مصادر أولية:** الآثار والوثائق الرسمية وما تشمله من معاهدات وبيانات وخطب ومؤتمرات.

ب-مصادر ثانوية: وهي كل ما نقل وما كتب عن المصادر الأولية.

3- **نقد المصادر التاريخية:** وهو نوعان:

أ-**نقد خارجي:** ويتضمن إثبات صحة الأصل التاريخي للمصدر وترسيمه مع تحديد مصدر الوثيقة من حيث زمانها ومكانها وشخصية مؤلفها.

ب-النقد الداخلي أو الباطني: وهو بدوره نوعان:

1/ نقد باطني إيجابي والذي يتعلق بتفسير النص التاريخي وهدف المؤلف منه.

2/ نقد باطني سلبي والذي يهتم بتحليل شخصية المؤلف وظروفه ومدى صحة ما ورد من حوادث.

4- عملية التركيب والتفسير التاريخي:

عملية التركيب بدورها تتطلب تكوين صورة فكرية واضحة لكل حقيقة عن الحقائق المحصلة لدى المؤرخ. بحيث يتم فيها تجميع وتصنيف المعلومات بأسس علمية، تخضع لعمليات مساءلة سببية عبر تاريخية في سياق التفسير والكشف عن المجموعات المركبة والمعقدة المتشابكة والمتفاعلة من العوامل الكامنة في كل حدث من الحوادث التاريخية.

5- استخلاص النتائج:

وهي آخر مرحلة لخطوات المنهج التاريخي وفيها يحدد الباحث الغاية من بحثه والمتمثلة في الحقيقة العلمية والتي يتوصل إليها الباحث انطلاقا من تحديده للنتائج الجزئية المتوصل إليها وصولا إلى عملية التنسيق فيما بين هذه النتائج الجزئية في إطار كل متكامل[33].

فالبعد التاريخي بما يحمله من قيم سياسية، وثقافية، وحضارية يمثل أحد مجالات القوة الناعمة التي تحدث عنها *جوزيف ناي*[34] والتي تتضمن معنى القدرة على التأثير والحصول على الأهداف من خلال الإقناع وليس الإكراه. فهو يشبه أجندة السياسات الدولية

برقعة شطرنج ثلاثية الأبعاد: "**أفقيا**" وهي تقابل أبعاد القوة العسكرية، و "**عموديا**" تقابل أبعاد القوة الاقتصادية و"**محوريا**" تقابل الأبعاد الثقافية.

وفيها يقول بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تتمتع بالتفوق المطلق في البعدين الاقتصادي والثقافي الهوياتي، فهي تلقى منافسة جادة من عدد من الأطراف وعلى رأسها الصين، اليابان والاتحاد الأوروبي.[35]

فعلى سبيل المثال يقودنا التقصي التاريخي لمكونات القوة القيمية في السياسة الخارجية الصينية إلى التطرق لمميزات الحضارة الكونفوشيوسية، والتي يصر *صامويل هانتغتون* على تسميتها بالحضارة الصينية كتعبير أدق، إذ يرى أنه وعلى الرغم من أن المذهب الكونفوشيوسي هو المكون الرئيسي للحضارة الصينية، إلا أن هذه الأخيرة تمثل ما هو أكثر من الكونفوشيوسية، حتى أنها تتجاوز حدود الصين ككيان سياسي، أي المجتمعات الصينية في جنوب شرق آسيا، ومناطق أخرى خارج الصين وكذلك الثقافات المتصلة بها مثل كوريا. فالصين تسعى لأن تصبح الدولة الجوهر، التي تمتلك مركز الجذب للحضارات الأخرى محافظة بذلك على خصوصيتها الثقافية تجاه التغيرات الخارجية التي تدفعها عملية العولمة.

وما يؤكد استمرار الصين في المحافظة على تميزها الهوياتي هي المرحلة التي شهدت توسع الغرب وازدهار الحضارة الغربية، وهذه الأخيرة قامت على عنصرين أساسين هما كما أطلق عليهما *هانتغتون:* "***العصرنة***" و "***التغريب***".

حيث يشير العنصر الأول "***العصرنة***" إلى العمليات والتحولات التي طرأت على أسلوب الحياة من تقدم تكنولوجي وتطور تقني–الحداثة–

أما العنصر الثاني "***التغريب***" للإشارة إلى محاولة التثاقف بثقافة الحضارة الغربية، وبالتالي في محاولته رصد استجابة الصين لتأثيرات الغرب أدرج ثلاثة مستويات:

1. ***رفض الاثنين "الرفضية"***: حيث حاولت الصين لعدة قرون سد الطريق على أية محاولة عصرنة أو تغريب بحيث كانت ترى في نفسها أنها " **المملكة الوسطى**" وبالتالي فرض الثقافة الصينية على جميع ثقافات الشعوب الأخرى.
2. ***اعتناق الاثنين معا "الكمالية"***: فصحيح أنه وعلى إثر هجوم بريطانيا خلال حرب الأفيون كانت الصين بحاجة إلى فك عزلتها، ومواكبة التطورات الخارجية إلا أن هذا لم ينفي تمسكها بثقافتها الداخلية.
3. ***اعتناق العصرنة ورفض التغريب "الاصلاحية"***: محاولة الاستجابة للعصرنة ومواكبة التقدم العلمي، مع المحافظة على القيم والعادات المركزية لثقافة المجتمع المحلية.[36]

فقد كان شعار الصين التاريخي في تقويتها الذاتية أنه لابد من تبني واستخدام التكنولوجيا الغربية واكتساب ما أطلق عليه " **بالعلم الغربي**"، أو شعار " التعليم الصيني من أجل المبادئ الأساسية والتعليم الغربي من أجل الاستخدام العلمي".[37]

وقد قدم *هنتنغتون* في تفسيره لمستويات الاستجابة التاريخية المخطط التالي:

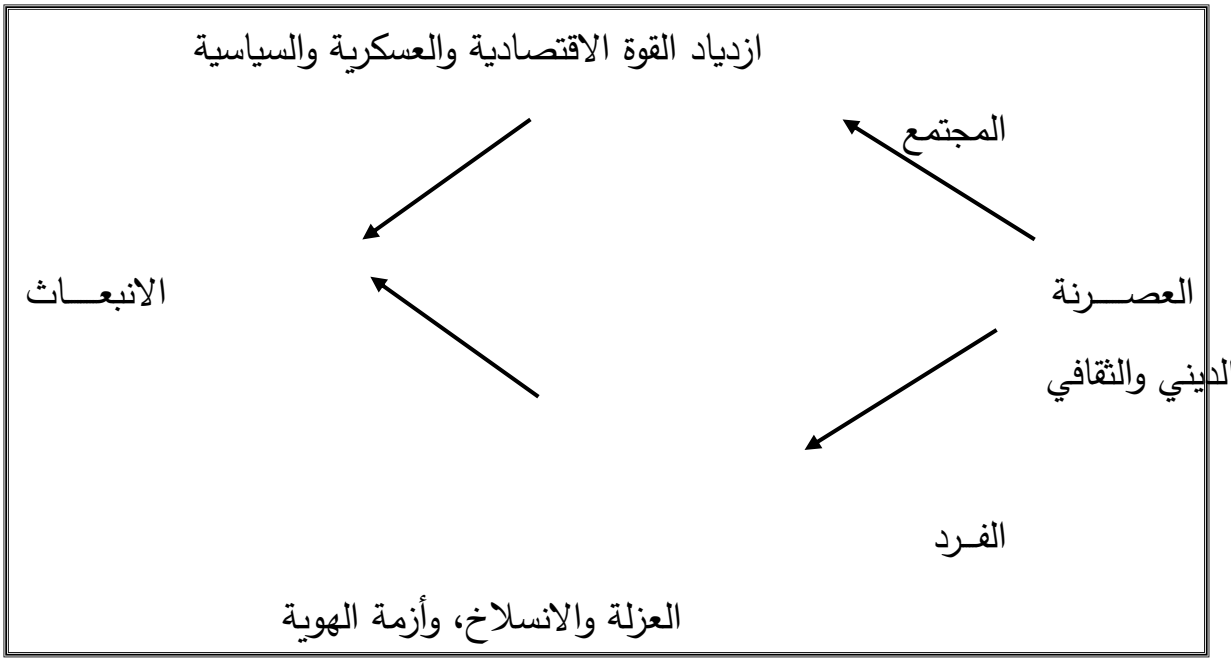

فقد نجح *هنتنغتون* في تفسيره التاريخي على المستوى الاجتماعي، حيث عززت العصرنة استفادة الصين وزيادة قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية للمجتمع ككل، لكنه فشل على المستوى الفردي فهناك نوع من الولاء يتميز به الفرد الصيني، يجعله على ثقة بثقافته وأهميتها، والعمل على توجيه وتكييف الثقافات الأخرى بطريقة تصبح فيها منسجمة مع العناصر المركزية للثقافة الصينية.

فحسب التقليد الصيني لا تزال الكونفوشيوسية مدرسة فكرية وعقيدة رسمية للسلطة، وفي نفس الوقت ممارسة أخلاقية اجتماعية وروحية، تقابل باستمرار الوصفات القابلة للتطبيق دائما مع العقلانية العلمية الغربية. لذلك يهدف الصينيون الى اعادة بناء كتلة ثقافية صينية مشتركة عابرة لحدود الدول القوية، باعتبارها أفضل الطرق لحماية الحضارة الصينية من الغزو الثقافي القادم من الحضارة الغربية ولصياغة تشكيل عالمي متعدد الأطراف.[38]

المحور الثالث: المنهج المقارن ودراسة العلاقات الدولية:

سنسعى من خلال هذا الفصل إلى الخوض في بعض جزئيات المنهج المقارن في العلوم السياسية بدء بتعريفه ثم توضيح تطوره إلى إبراز أهداف استعمال المنهج المقارن في العلوم السياسية لتختتم بإيراد جدول يوضح عملية المقارنة بين النظم السياسية.

1- تعريف المنهج المقارن:

- يعرف "**إيميل دوركهايم**" المنهج المقارن أنه: "تجريب غير مباشر يتم خلاله الكشف عن وجود أو صدق الارتباطات السببية بينها" ويقصد هنا بالتجريب غير المباشر هنا المقارنة لأن المقارنة عنده تعوض التجربة في العلوم الاجتماعية. استعان في تعريفه للمنهج المقارن بإعطاء مثال نموذجي عن دولتين لهما نفس النظام القانوني والخلفية الثقافية والتركيبة السكانية والموارد الطبيعية ولكنهما يختلفان في عنصر واحد هو وجود التخطيط في دولة واحدة فقط دون الأخرى وهذا العنصر –التخطيط– هو المفسر لاتساع القوة بين الدولتين على المستوى الاقتصادي.[39]
- إن تركيزنا هنا على تعريفين للمنهج المقارن يتمثل في أهمية هذين التعريفين بحكم أنهما مرتبطان برواد المدرسة الوضعية التجريبية في العلوم الاجتماعية، و الذين أضفوا على المنهج المقارن طابع العملية بعد أن كان يطغى عليه الجانب الوصفي مثلما بدأ مع (أرسطو) عندما قارن بين 158 دستور (دولة مدنية) في كتابه السياسة، أو مع "عبد الرحمان ابن خلدون" الذي استعمله في دراسته للعصبية مقارنا بين أجيال الدولة و "الفارابي" الذي قارن بين الدولة الفاضلة والدولة الضالة في مقولة السعادة كذلك "نيكولا ميكيافيلي" في مقارنته التاريخية للأنظمة السياسية ما يدل هنا على الترابط بين المنهج التاريخي و المقارن.

2- تطور المنهج المقارن في العلوم السياسية:

في تعريف العلم هناك رأيين:

1/ يعرف العلم لموضوعه.

2/ يعرف العلم بمنهجه.

ومع الثورة السلوكية في علم السياسة ثم النظر إلى حمل العلوم السياسية بمنهجه وليس بموضوعه لأنه لو عرف بموضوعه صعب فصله عن النظرية السياسية وعلم الاجتماع السياسي وهنا صارت (السياسة المقارنة) الفرع الوحيد في العلوم السياسية الذي يحمل عنوانا منهجيا وليس كما معرفيا وهنا اختلف الباحثون حول المنهج المقارن ومدى علميته فنجد أن:

1) **جابر بال ألموند (G.ALMOND)** : يساوي بين المنهج المقارن و العلمي و كذا الحال (لهارولد لاسويل) الذي يرى أن الوصول للتعليمات لا يتم دون مقارنة و كذلك نجد (سارتوري) الذي ميز بين المقارنة الواعية: و هي جوهر المنهج المقارن و المقارنة غير الواعية التي لا تجعل الباحث مقارنا.

2) **ليجافارت (LIJPHART)**: ويرى أن المنهج المقارن ليس هو المنهج العلمي بل أحد المناهج العلمية التي تدرس الظاهرة السياسية والتي هي جسر أي كل من المنهج التجريبي الإحصائي دراسة الحالة، المقارنة محددا أربعة طرق لتقليل مشكلة المتغيرات في دراسة الظاهرة السياسية.

1- زيادة عدد حالات المقارنة على النطاق الزماني والمكاني.

2- ضبط وتحديد متغيرات الدراسة.

3- تسليط الضوء على متغيرات المقارنة الأساسية في الدراسة.

4- تركيز التحليل على الحالات القابلة للمقارنة المتشابهة في خصائصها المختلفة في المتغيرات.[40]

3) **مجالات المنهج المقارن في العلوم السياسية:**

نقصد هنا بالمجالات ما يعرف ب "سمات الأساس" **« Types »** التي تتم وفقها المقارنة مقسمين إياها إلى ثنائيات متناقضة تتمثل في:

1-المقارنة على أساس فكرة المؤسسة **(Institution)** والمقارنة على أساس فكرة الوظيفة **(Fonction)**.

2-المقارنة بين المتقاربات **(proches)** والمقارنة بين المتباعدات **(éloignes)**.

1/ المقارنة على أساس فكرة المؤسسة والوظيفة:

أ- **المؤسسة:** ومعناها الاعتماد في المقارنة على أساس فكرة (المؤسسة) الاتخاذ من بنية واقع اجتماعي ما ومن ثم من الملامح الرئيسية المشتركة لحالاته (سمة أساس) في عملية المقارنة بينها، والغرض من المقارنة على أساس فكرة المؤسسة هي مقارنة البنية **(structure)** للأحداث المقارنة.

ب-**الوظيفة:** و يلجأ إليها الباحث عندما يتبين له أن الاعتماد على الملامح العامة و درجات التركيب لا يكفي *بصدد المؤسسات محل البحث* للكشف عن وجود سبه أو خلاف ذات دلالات علمية ففيما بينها فيلجأ إلى فكرة الوظيفة أي إلى الدور الفعلي (الواقعي) الذي تؤديه المؤسسة في وسطها الاجتماعي، و ذلك لأن الاعتماد على المقارنة على أساس سمة الملامح الفعلية العامة سوف ينتهي إلى القول بتشابه النظامين و من ثم إلى نتائج متشابهة في البحث بينما الاعتماد على سمة الوظيفة الفعلية (و ليس الشكلية) للمقارنة كان لتوضيح وجوه الخلاف الفعلية في النظامين ومن ثم تفسير كل منها تفسيرا وظيفيا واقعيا مرده الكشف عن القوى الحقيقية المحركة لاتخاذ القرار السياسي في كل من النظامين أي النشاطات الفعلية الكامنة وراء الواجهات البنيوية لكل منهما.[41]

2/ المقارنة بين المتقاربات والمقارنة بين المتباعدات:

يميز الباحث الفرنسي "موريس دوفرجية" **« M. Duverger »** بين مقارنة الأحداث المتقاربة **(comparaisons proches)** و مقارنة الأحداث المتباعدة **(comparaisons éloignes)**.

1-مقارنة المتقاربات:

وهي تعقد بين أحداث تشترك في سمات أساس واحدة من حيث البنية أو من حيث الوظيفة أو من حيث البنية والوظيفة والسياق معا، وتبعا لتلك المشاركة في السمات الأساسية لا يبقى أمام الباحث إلا الكشف عن وجوه الاختلاف بين الأحداث محل البحث و التي يستطيع – مثلا إلى أن يردها إلى التباين في السياق الاجتماعي– وهذا النوع من المقارنة هو الأقرب لتحقيق صحة البحوث في العلوم السياسية، فمثلا: (دراسة النظم السياسية) دراسة مقارنة أو حتى لبلد معين بالذات تقتضي لكي تكون مجدية من الناحية العلمية أن تسعى إلى الكشف عن الخواص الباطنة للنظام السياسي محل البحث و رغم تشابه هياكله مع هياكل غيره من الأنظمة المتقاربة عن تلك الخواص القابعة في سياقه الاجتماعي.

2- مقارنة المتباعدات:

و هي المقارنة بين كيانات اجتماعية –مؤسسات سياسية مثلا– لا تشترك في سمات أساسية واحدة من حيث البنيان أو الوظيفة أو السياق، و الأصل فيها التباعد و الاختلاف و لذلك فهي هشة من ناحية إثبات صحة فروض العمل في عمليات البحث العلمي ذات المادة المحددة و كل ما يرجى من ورائها هو أن تعين "العلماء" على استلهام أفكار عامة و ربما فروض عمل أولية يصح البدء منها في عمليات البحث العلمي المحددة الهدف، و لكن لا تكون أداة لتحقيق صحة الفروض و منه يكون هدف المقارنات المتباعدة الكشف عن وجوه الشبه بين الكيانات المستهدفة بما يقدم أفكار عامة أو فروض مبدئية .

4) شروط استعمال المنهج المقارن:

1- ضمان حد أو مستوى معين من التشابه بين الوحدات محل الدراسة.

2- تسليط الضوء على العناصر الجوهرية والضرورية للظواهر المدروسة المقارنة.

3- مراعاة الإقليم الجيوبوليتيكي في المقارنة، على سبيل المثال مقارنة بين الأنظمة السياسية لدول المغرب العربي.

4- يتم تقييم مخرجات عملية المقارنة عبر سياق تفاضلي، يمكن من استكشاف العناصر المميزة.

5- تتم عملية المقارنة من خلال توظيف مستويات مختلفة للمقارنة فقد تشمل:

1/ السياق المكاني: وهو الوجه الذي يتم فيه مقارنة الظاهرة في مكان معين وتواجدها في مكان آخر.

2/ السياق التاريخي: وهو الوجه الذي تتم فيه مقارنة الظاهرة الاجتماعية في عدة مراحل.

3/ السياق الزمكاني: عبر مقارنة متغيرات الدراسة في سياق مكاني وزماني محدد قابل للتعميم.[42]

إن استخدام المنهج المقارن في دراسة الظواهر السياسية المختلفة يكون محددا بالأهداف التالية:

1- أهداف معرفية:

تحقيق المعرفة وتوسيعها سواء بالذات أو بالآخر، فمعرفة الذات تتحقق بصورة أوسع كلما تم فهم الآخر ومعرفته

2-**أهداف منهجية علمية:** ترتبط بعمليات:

1) ضبط الظاهرة الاجتماعية بضبط المتغيرات ليقترب البحث المقارن من البحث التجريبي في العلوم الطبيعية للوصول لتعميمات صحيحة في العلوم الاجتماعية على قدر كبير من التشابه وصغير من الاختلاف، وهذا الأمر أي التعميم نادرا ما توصلت إليه الدراسات المقارنة.

2) اختيار الفروض والنظريات فالمقارنة لا تسعى للتعميم فقط ومثال ذلك المؤرخ البريطاني "أرنولد توينبي" عندما درس الحضارات لم يسعى للتعميم بل لاختيار النظريات، لماذا تسقط الحضارة؟

3) إيجاد وحدة التحليل المثلي المفسرة لحل الاختلافات مثل مفهوم النظام **(System)** كوحدة للتحليل عند لجنة السياسة المقارنة.

3-أهداف عملية متعلقة بالممارسة السياسية:

1/ تأسيس النظم السياسية فالباحثون يستعملون المقارنة للوصول لأفضل الصيغ ثم يقلدونها مثلما قلد النظام القضائي الروماني بصورة واسعة.

2/ إتاحة الخيارات لصانع القرار ومتخذ القرار فعبر دراسة النظم السياسية الأخرى تدفع صانع القرار لإدراك التحديات القادمة من وراء الحدود.

3/ لخص "قاري.ك. بيرتش" **« Gary .k. Bertsch »** في إجابته عن سؤال حول أهمية السياسة المقارنة للطالب الأمريكي كمحدد إياها فيما يلي:

- ☜ الولايات المتحدة الأمريكية تمثل 5 % من سكان العالم وتستهلك 30 % من طاقته ومنتجاته مما يجعلها حريصة على معرفة 95 % المتبقية من سكان العالم.
- ☜ يجب علم الكثير عن الدول الأخرى بغية فهم جمود الحكومة الأمريكية في التأثير على هذه الدول وتحقيق مشروع القوة الأمريكي في الخارج وتدعيم شبكة المخابرات وتحديد المخاطر الخارجية.
- ☜ تقويم السياسات هل حققت المؤسسات دورها أم لا.
- ☜ التنبؤ بالأحداث والاتجاهات وهذا فيه خلاف لأن هناك من يرى أن هدف علم السياسة هو التفسير وليس التنبؤ.[43]

تتعدد المزايا التي يتسم بها المنهج المقارن والتي تكون مفيدة في دراسة السياسة الدولية، ومن بين هذه المزايا ما يلي:

- إن المقارنة تعطي وصفا شموليا لظواهر السياسة الدولية، إذ يمكن للمحلل، من خلالها، رسم صورة مفصلة ومتكاملة للأحداث والعمليات والاتجاهات أو الميول.
- إن المقارنة تكون مفيدة في كونها تساعد على تقديم نوع من التبصرات فيما يتعلق بالارتباط والسببية والتعمق فيما وراء الوصف من خلال الإجابة على السؤال "ماذا؟"

والسؤال لماذا؟، فدراسة نطاق العمليات والأحداث بشكل مقارن تساعد على كشف أوجه التشابه والاختلاف التي تفيد الباحث، إلى حد كبير، في عملية اختبار الفرضيات حول الارتباطات بين الأحداث وأسبابها.

- تغطي عملية المقارنة مؤشرات وأساسيات للتنبؤ. فعلى الرغم من صعوبة التنبؤ بشأن أي شكل من أشكال السلوك البشري، إلا أن وجود بعض الظروف والأنماط أو الأحداث قد يساعد، من خلال المعالجة المنهجية، على إمكانية التوقع بشأن ظواهر السياسة الدولية. فمثلا يمكن التوقع بأن حدوث أزمة في منطقة ما ذات قيمة استراتيجية على المستوى العالمي ستؤدي إلى نتائج تؤثر في مسار السياسة الدولية.

5) عوائق استعمال المنهج المقارن:

وتتمثل أساسا في العوائق التي يواجهها مستعمل المنهج المقارن بالعلوم السياسية وهي:

1- عدم تقديم المنهج المقارن الشكل الواضح لبروز الظاهرة، أو لماذا ظهرت وما هي المؤثرات السلبية أو الإيجابية التي ساعدت على ظهورها.

2- عدم توضيحه لتبعيات المقارنة فبعد معرفتنا لأوجه التشابه والاختلاف تبقى لنا ما هي آثار هذه الصفات التي اكتشفها منهج المقارنة وما هي تأثيراتها على بقية الظواهر الاجتماعية.

3- المقارنة في إطار المنهج تكون ظاهرية وليست داخلية لذلك فهي غير عميقة لأنها تقتصر على إظهار التشابهات والمفارقات بين الظواهر الاجتماعية لأنه هناك أسباب تقف وراء هذه الاختلافات وهي مهملة وهو ما يجعل هذه الدراسة هنا مجرد تعميمات سطحية.

4- إهمال المنهج المقارن لأحد الشروط الأساسية في الدراسة وهي أنه لا يمكن فصل دراسة الظاهرة الاجتماعية بمعزل عن محيطها الاجتماعي الذي نشأت فيه وهو ما لا يلتزم به أفراد وأصحاب المنهج المقارن.

5- عدم ثبات وصدق نتائج المقارنة بنسبة كبيرة وخاصة عند مقارنة ظاهرة معينة في فترتين زمنيتين مختلفتين وهذا لأنه قد تحدث عدة تغيرات أساسية في الفترة الزمنية التي تقع بين المقارنة الأولى والثانية.[44]

6- احتمال خلط الباحث بين المقارنة الضمنية والمقارنة الظاهرة، لأن جميع الدراسات في العلوم الاجتماعية تحتوي على درجة من المقارنة لكن ذلك مثلما يرى (سارتوري) **(Sartori)** لا يدخلها ضمن الدراسات المقارنة.

7- التحيز والانغلاق في إطار ثقافي معين، يحول دون إدراك الباحث لطبيعة التنوع والتعدد والاختلاف التي تتصف بها الظاهرة البشرية –وهذه المسألة تتعلق بالقيم المختلفة من دولة لأخرى، فمثلا متى تكون حركة تحرر وطنية حركة ثورية أو حركة إرهابية أمر يختلف في المقارنة بين باحث مشبع بالقيم الأمريكية وباحث مشبع بالقيم الثورية–

8- إساءة تنميط وتصنيف النظم السياسية عبر المنهج المقارن ما يترتب عنه إيجاد اختلافات زائفة لا تعبر عن اختلاف حقيقي.

9- إشكالية تحديد الوحدات القابلة للمقارنة، و هي المعضلة الأساسية في حقل السياسة المقارنة، إذ يجب المقارنة بين وحدات من نفس النوع و هنا ظهرت صعوبة كبيرة فمثلا أكد « **Gorges Lavaur** » عند نقده لنظرية (موريس دوفرجيه) حول الأحزاب السياسية أن ما ينقص دراسته هاته هي ليس تحليل مبادئ الأحزاب و تكوينها الاجتماعي، و إنما دراسة أنماط المجتمعات التي تتحرك داخلها الأحزاب و الظروف الاقتصادية و التاريخية التي تفاعلت فيها و تكونت من خلالها و في سبيل تجاوز إشكالية وحدات المقارنة، طرح "جابر ألموند" « **G.Almond** » مفهوم "الاقتراب الإقليمي" « **Régional Approche** » أي المقارنة بين وحدات منطقة واحدة و طرح كل من « **Pelassy** » و « **Dugan** » نموذج (المقارنة الثنائية) أي

المقارنة بين دولتين فقط يتم اختيارهما بدقة طبقا للموضوع و ملائمته رغم أن هذا الأمر صعب لأنه يقودنا لنتائج جزئية غير قابلة للتعميم لا تحقق هدف المقارنة و يرى "ليجفارت" « **Lijphart** » العكس و أن التعميم الجزئي مفيد عندما تتبعه خطوات علمية أخرى، و قد يكون هو التعميم الكلي إذا تمت المقارنة في ثقافة واحدة مثل الثقافة الأنجلو سكسونية.[45]

المحور الرابع: المنهج الواقعي ودراسة العلاقات الدولية

أضحت الواقعية المنهج الأكثر انتشارا في دراسة العلاقات الدولية، هذا رغم انتقاد العديد من الباحثين له خاصة حول تشبثه بموضوع البحث الرئيسي التقليدي وهو **دراسة أسباب الحروب وضروريات الاستقرار في النظام الدولي** وهذا ما اعتبر تهميشا لما يحدث في ساحة العلاقات الدولية العصرية.

لكن ***مارتن وايت Martin Wight*** ***يقول: "في عصرنا الحالي أصبحنا كلنا واقعيون".***

لعل أن شهرة ونجاح هذا المنهج يرجع إلى **غناه** كما قال **Gilpin** في كتابه **غنى تقليد الواقعية السياسية**، إلى **حكمته ورزانته** كما قال **Buzan** والتي يمكن أن تختصرها في المنطلقات الفكرية التالية:

- **المنطلقات الفكرية للمنظور الواقعي:**

1/. حالة الفوضى التي تطبع العلاقات الدولية تعني أن الدول في حالة حرب، هذا لانعدام سلطة مركزية قادرة على منع اللجوء إلى العنف المسلح من طرف اللاعبين الدوليين.

2/. اللاعبون الرئيسيون في العلاقات الدولية هم مجموعات الصراع، ومند وجد النظام الدولي الإستغلالي هذه المجموعات هي الدول–الأمم وقد رفض ***مورغنتاو*** في كتابه ***السياسة بين الأمم*** أن يجعل من الدولة المرجع الوحيد في السياسة الخارجية بطريقة منعزلة عن المضمون التاريخي رغم أنه يؤمن بأن المصلحة هي التي يجب الرجوع إليها في أي عمل سياسي، فالعلاقة بين المصلحة والدولة، الأمة هي منتوج التاريخ وبالتالي فهي محكوم عليها بالفناء في المستقبل إلا أنه في وقتنا الحالي ما من شيء يدفعنا إلى القول أن نظام الدولة–الأمة سوف يعوض بنظام آخر.

3/. مجسدة في شخص قائد الجهاز التنفيذي، تعتبر الدول لاعبين عقلانيين يعملون على البحث عن المصلحة الوطنية المعبر عنها بالقوة.

4/. توازن القوى هي الوسيلة الوحيدة الكفيلة بضمان السلام لكن النظام والاستقرار الدوليين في التاريخ الغير منتهي للعلاقات بين الدول كان ولا يزال هشًا، وفي هذا لا مجال للتحسن أو التغير (يجب التوضيح في هذا الإطار أن الواقعيين لا يتقاسمون نفس النظرة حول فكرة التوازن الذي قد يكون ثنائي، أحادي أو متعدد الأقطاب.

- **المنطقات الفكرية الثانوية للمنظور الواقعي:**

1/. في حالة ما إذا لم تتمكن السياسة الخارجية للدولة الوصول إلى تحقيق المصلحة الوطنية بالطرق السلمية فإن اللجوء إلى الحرب يعتبر وسيلة من وسائل السياسة الخارجية حيث يقول **كلوزفيتر** أن الحرب هي امتداد للسياسة بطرق أخرى.

2/. المنظمات الدولية والوحدات الغير دولية ليسوا بفاعلين مستقلين ذلك أنهم لا يتصرفون إلا بوساطة الدول.

3/. السياسة الخارجية والتي هي **السياسة العليا high politics** لها الأولوية عن السياسة الداخلية والتي هي السياسة الدنيا **Low politics** وأخد الرأي العام بعين الاعتبار يعتبر عائقا أمام العمل الدبلوماسي–الاستراتيجي.

4/. وجود وتطبيق قواعد القانون الدولي ومنظمات التعاون تكون بحسب تماشيها مع مصالح الدول الأكثر قوة.

1_ الواقعية الكلاسيكية:

تعتبر المنطلقات الفكرية السابقة وليدة تقاليد فكرية مرتبطة بأعمال العديد من المفكرين عبر الزمن مثل: ***هوبز***، ***روسو*** كذلك ***توسيديد***، ***وماكيافلي***، ***وكلوز فيتز*** لكي لا نذكر سوى المفكرين القدامى الأكثر تأثيرا، هذه المنطلقات ارتكز عليها ممثلي المدرسة الواقعية المعاصرة أثناء النقاشات والانتقادات التي تعرضوا إليها من طرف المنظورات المنافسة.

يرجع الأصل في ظهور الواقعية العصرية إلى أعمال بعض المفكرين مثل المحلل السياسي **فردريك شومان** أو الجيوسياسي***Nicolas spykman*** وعالم الاجتماع ***Max weber*** والفيلسوف ***Carl*** **shmi*tt*** وأيضا عالم الطبيعة الانجليزي ***Charles Darwin***.

وخاصة كل من عالم التاريخ البريطاني ***Edward. H. Carr*** وعالم الدين البروتستانتي الأمريكي ***Reinhold Neibuhr*** اللذين كان لهما الفضل البالغ في تطوير المنظور الواقعي بعد الحرب العالميةII.

فالدور الذي قام به ***Carr*** يكمن في إعطائه مفهوم واضح **للقوة** في إطار انتقاده للمثالية التي طغت بين الحربين حيث رأى أن بريطانيا تمتلك من القوة التجارية قدرا يغنيها التفكير بإمكانية تشابك المصالح الاقتصادية بين الدول وبإمكانية قيام نظام عالمي الذي كانت المثالية تنادي به.[46]

وجاء ذلك في كتابه ***أزمة العشرين عام 1919-1939*** حيث قال:" أن السياسة هي في جانب من الجوانب دائما سياسة القوة".

حيث اعتبر أن سياسة القوة شيء مسلم به سواء كغاية أو وسيلة أو سبب إلا أنه لم يذهب إلى أوسع من ذلك فهو لم يتساءل عن سبب طغيان هذه القوة، أو هل أنها ترجع في أصلها إلى طبيعة الإنسان؟ أو هل هي نتاج للبنية الفوضوية للنظام الدولي؟ هل ترجع إلى غاية كل دولة في تحقيق أمنها؟

في تناول مفهوم القوة إلا أننا يمكن تقديم بعض التعريفات والتي منها:

- تعريف بارسونز، حيث **يعرف** القوة بأنها: " هي القدرة على انجاز الأهداف المجتمعية أو اتخاذ القرارات الهامة من أجل صالح المجتمع".
- أما ناصيف يوسف حتي فيرى أن مفهوم القوة يحمل ثلاثة معاني حددها في:
  - قد تشير القوة إلى امتلاك شيء معين واستعماله لتحقيق أهداف معينة.
  - عامل محرك، قد يكون الدافع الفعلي وراء إتباع الدولة لسلوكيات معينة.

- سمة أو خاصية تحكم علاقات الأطراف (فرد، جماعة، دولة) ببعضها البعض.

- أما أورغنسكي فقد ربط القوة بالجانب الاقتصادي، حيث يرى بأن المعيار الأساسي للقوة هو الجانب الاقتصادي، إذ أن الدول تمر بثلاث مراحل:
  - مرحلة القوة الكامنة.
  - مرحلة إنماء القوة.
  - مرحلة بلوغ القوة أو " مرحلة النضج".

بحيث أن كل مرحلة محكومة بوضع اقتصادي معين يحدد طبيعة الانتقال.

- كنيت والز (Kennet waltz) حاول تقديم طرح أوسع، في قوله بأن:" القوة ليست مجرد تعظيم القدرة وإنما تستخدم لنيل الاستقلالية في السلوك، وإحراز التوازن على المستوى الدولي".

كما حاول التركيز على القدرات وتصنيفها إلى مؤشرات مثل: المساحة، حجم السكان، توفير الموارد الدولية، الطاقة الاقتصادية، القوة العسكرية، الاستقرار السياسي، الكفاءة.

توسع **Neibuhr** في هذه النقاط أكثر بحيث يقول أن: ***"السياسة محكوم عليها أن تكون صراعا من أجل القوة"*** ويرجع ذلك إلى طبيعة البشر وهذا ما يبينه في مؤلفه ***Moral man and immoral society*** حيث يرى أن الإنسان يخضع إلى طبيعته التي تدفعه إلى توسيع حدود قدراته حيث أن إرادته الذاتية في البقاء **Will to Live** تتزاوج مع حبه للقوة**will to power**.[47] وهذا ما يتضاعف داخل المجتمعات السياسية أي الدول الأمم ما يؤدي إلى تدمير السلام بين المجتمعات هذه الفكرة التي اعتبرها الدبلوماسي الأمريكي ***Kennan*** (كاتب الدولة الخارجية) أساسية كما اعتبر ***Niebuhr*** أب الفكر الواقعي الأمريكي، سوف تستعار من طرف مواطنه ***هانز مورغنتاو Hans Morgenthan*** الذي ذهب أبعد مما قام به ***Carr*** في انتقاده للمثاليين و ***Niebihr*** في نظريته حول الطبيعة

البشرية حيث كان أول المفكرين الذين حاولوا وضع نظرية واقعية في السياسة الدولية، هذا ما جاء في الفصل الأول من كتابه الشهير **السياسة بين الأمم**، هذه النظرية تكون قادرة على شرح العلاقات التي تدور بين الدول، تفسير معضلات التحركات الدبلوماسية، تقدر وتحكم على السياسات الخارجية للأمم المختلفة.[48] لذا يمكن اعتبار مورغنتاو الأب المؤسس للواقعية الحديثة.

انطلاقا من التناقض الذي بينه ***Carr*** بين المثالية الأوتوبية وبين الواقعية، استمد مورغنتاو إلهامه من أعمال ***Niebihr*** في تأسيسه لواقعيته التي تقترح دراسة السياسة كما هي ليس كما يجب أن تكون أي دراسة الوضع القائم **Statut quo ,** حول طبيعة الإنسان, فالواقعية السياسية تعتقد أن السياسة مثل المجتمع تتحكم فيها قوانين موضوعية ترجع في جذورها إلى البشر هذه الطبيعة تتميز بمجموعة من الغرائز **البيوبسيكولوجية** مثل: **غريزة حب البقاء، التكاثر، السيطرة،** الموجودة عند كل البشر وعلى هذا فالإنسان أناني بطبعه وفي عالم تقل فيه الموارد فإن الرغبة في القوة هي التي توجه سلوكه هذه الرغبة هي القوة لا تتحقق فعلا إلا حينما يكون كل البشر تحت سيطرته .

هذا التفسير يرجع إلى تفسيرات ***Max weber*** للسلطة أو القوة حيث عرفها على أنها: "***هي كل فرصة تتاح من أجل تأكيد طغيان إرادة فرد على الآخرين حتى وإن واجهت مقاومة***".

وهذا ما يعرف بـ: **L'animus dominandi** الذي يعتبر جزء من أي علاقة اجتماعية بين البشر وبالتالي لكل علاقة سياسية بينهم سواء على المستوى الداخلي أو الدولي.

حيث يقول مورغنتاو في السياسة بين الأمم أن: "**السياسة الدولية مثل كل سياسة هي صراع من أجل القوة**" وهذا لأن الأفراد الأنانيين بطبعهم والمنظمين تحت لواء الدولة الأمة يعملون على تصدير غرائزهم إلى الساحة الدولية، ففي السياسة الخارجية لا تسعى الدولة ولا تعترف إلا **بالمصلحة الوطنية الأنانية المعبر عنها بالقوة** (أنانية لأنها تشبع مصلحتها على حساب الدول الأخرى، هذه المصلحة الوطنية هي مصلحة الأفراد إلا أن هذه الفكرة انتقدت

خاصة من طرف ***Raymon Aron*** الذي يرى المصلحة الوطنية لا يمكن حصرها إلا في مصلحة الأفراد) فمهما كان الهدف من أي سياسة خارجية لأية دولة، ومهما كان غرضها من وراء ذلك، فإن البحث عن القوة هو الهدف والغاية الأولى سواء من خلال تغيير موازين القوى الموجودة أو على العكس الحفاظ عليها من خلال إتباع سياسة الوضع القائم.

وعلى عكس ما يمكن توقعه فإن سياسة توازن القوى هي التي تقف وراء حالة الاستقرار التي تميز السياسة الدولية.

فبحسب ***مورغنتاو*** دائما، بما أن الدول تسطر سياسات خارجية **عقلانية** يضعها رجال دولة **يفكرون** و **يتصرفون** بما تقتضيه المصلحة الوطنية والقوة فإن السياسة العالمية محمية من خطرين يهددان التحركات الدبلوماسية وهما **الاعتماد المفرط على الأخلاق** و **الجنونية السياسية** وهذا ما قاله ***Kissinger*** في كتابه الشهير "***diplomatic*** "

حيث يقول ***كيسنجر: "رغبة الأمم في الحصول على القوة كل واحدة تهدف إما إلى الحفاظ على قوتها أو تغيير الوضع القائم يؤدي حتما إلى توازن القوى***" وهذا إن لم يكن مرادفا للسلام فإنه على الأقل يؤدي إلى استقرار النظام الدولي، وهذا أقل الأشياء التي يمكن للدولة أن تقوم به وإلا فإنها تواجه خطر زوالها ككيان.

إلا أن ***مورغنتاو*** يؤكد في مستهل كتابه وجود عوامل أخرى للاستقرار لا تقل أهمية عن سياسة توازن القوى ك**دبلوماسية رؤساء الدول، الأخلاق الدولية، القانون الدولي، وحتى الرأي العام العالمي**، وهذا ما يقربه من الواقعيين الكلاسيكيين أمثال **آرون** و***كسنجر*** ويبعده عن ***وولز، جبلن، مير شايمر*** الذين لا يركزون سوى على العلاقات البنيوية للقوة.[49]

وعلى هذا فإن الواقعية **المرغنتالية** سواءا في بعدها التحليلي تبقى حبيسة أنتربولوجيته، ولعل أن ***هوبز*** هو الذي ألهم ***مورغانتا*** , حيث قام **هوبز** بترجمة اعمال **توسدايد** من الإغريقية إلى الانجليزية وخاصة كتابه الشهير: ***حرب البيلوبونيز*** التي جمعت بين **إسارتا وأثنا (431 ق.م-404 ق.م)**[50] الذي تكلم عن الطبيعة البشرية التي تدفعه للسيطرة على الآخرين بحيث

اقتطف مقولة لرسول آثنا إلى **الميلينبين** حيث قال: "قانون الطبيعة يقرر دائما أنه حينما نكون الأقوى فإننا نحن الذين نقود، لسنا نحن من سن هذا القانون فقد وجد من قبلنا وسيبقى دوما بعدنا".

إلا أن سياسية القوة عند ***هوبز*** هي ظاهرة إنسانية طبيعية في نفس الوقت حيث ان ***هوبز*** لا يكتفي بالطبيعة الإنسانية كمحدد وحيد للتصرفات الأنانية للدول بحيث يرجعها إلى الحالة الطبيعية الفوضوية التي توجد فيها الدول حيت يقول أنه: "في أي وقت الأمراء والأشخاص الذين يمتلكون زمام صنع القرار هم بسبب استقلالهم في حالة تشكيك دائم في الآخر في وضعية المحارب أسلحتهم مصوبة وأعينهم تنظر إلى الآخر فكل حركة مصوبة وأعينهم تنظر إلى الآخر فكل حركة قد تعني قيام الحرب.

بطبيعة الحال لم يهمل ***مورغنثاو*** بنية النظام الدولي الفوضوي والدليل على ذلك أنه جعل من السياسة الدولية صراعا من أجل القوة مثلها مثل أي سياسة فهو واع بالوضعية التي تدور فيها العلاقات الدولية والتي تختلف عن السياسة الداخلية ففي السياسة الدولية لا وجود لأي حاكم إلا أنه يوضح بأن الاختلافات لا تكمن إلا في الوضعية التي توجد فيها الدولة في الساحة الخارجية وهذا يعني أن السياسة الداخلية والخارجية متشابهتان باعتبار أن كلاهما يمثل الصراع من أجل القوة، ومن هنا نستنتج أن ***مورغنثاو*** أنكر وجود خصوصية للعلاقات الدولية بالمقارنة مع السيادة الداخلية.[51]

بعبارة أخرى فان الواقعية المرغنثالية مثلها مثل واقعية **كار**، نسيت شقا هاما بالمقارنة مع واقعية ***هوبز*** وهو الاختلاف الراديكالي بين المجال الخارجي والمجال الداخلي، فالأول يتميز بانعدام انفراد وهيمنة الحاكم على وسائل الإكراه الشرعية، بينما الثاني على العكس خاضع لبنود العقد الاجتماعي، لهذا الأمر تصنف الواقعية المرغنثالية كما أكده Doyle في كتابه" **طرق الحرب والسلم** "***Ways of War and Peace***" ضمن الاختزال **المكيافلي** حيث أن ***مكيافلي*** شخصيا يرى أن السياسة الدولية هي بطبيعتها سياسة قوة باعتبار الاستحالة على

جمهورية التي لا تسعى إلا على الحفاظ على وجودها أن تنعم بالهدوء وأن تتمتع بحريتها، فإن هي لم تهاجم جيرانها فإنها تعرض نفسها لخطر هجومهم عليها وهذا ما يدفعها رغما عنها للبحث عن الهجوم ذلك أن أحسن وسيلة للدفاع هي الهجوم.

هذه الفكرة تصب في لب أعمال وأفكار ***Raymond Aron*** والتي جاءت في معظمها كرد فعل عن أقوال **مورغنثاو**.

على عكس مورغنثاو الذي تأثر كثيرا بأعمال **كلوزفيتز Clawsswitz**، **آرون** كان متشائما حول موضوع إمكانية وضع نظرية عامة تدرس وتشرح لنا الظواهر في العلاقات الدولية ليس لانعدام موضوع خاص بهده الاخيرة بل بالعكس.

حيث يقول في كتابه **الحرب والسلم بين الأمم** أن العلاقات بين الدول تهيمن على كل العلاقات في الساحة العالمية، وفي إطار تساؤله حول طغيان مركزية الدولة "Le stato-centrisme" ***آرون*** يتساءل في مستهل تقديمه للطبعة الثامنة لكتابه ***الحرب والسلم بين الدول***": "هل النظام الدولي أخذ في فقدان أهميته؟ ويجيب قائلا: إجابتي لم تتغير، هذا النظام الدولي يبقى دائما هو المسيطر رغم أنه مع مرور الأيام يبدو أنه آخذ في التراجع".

عن خصوصية العلاقات الدولية يقول ***آرون*** أنه بحث عما يمكن أن يرسم خصوصية العلاقات الدولية حيث يقول: "ظننت أن هذه الخصوصية تتمثل في شرعية ومشروعية اللجوء إلى القوة العسكرية من طرف اللاعبين- **ماكس فيبر** يعرف الدولة على أنها المهيمن الوحيد على وسائل الإكراه المادية الشرعية وعلى هذا فالمجتمع الدولي يتميز بغياب هيئة تنفرد بامتلاك هذه الوسائل"

ولكن تحديدا بما أن العلاقات الدولية تتميز بوجود احتمالي الحرب والسلم فإنه من المستحيل أن نخرج إلى نظرية عامة قي العلاقات الدولية كالتي توجد في العلاقات الاقتصادية مثلا وهذا لعدم معرفتنا بخفايا التحركات الدبلوماسية -الإستراتيجية ففي العلاقات الاقتصادية يمكن أن نضع كفاية لكل تصرف أو نشاط اقتصادي هدف هو زيادة الفائدة إلا أنه يرفض

أن يعتبر فكرة المصلحة الوطنية المعبر عنها بالقوة المرجع الوحيد الذي يسلك بالواقعية السياسية طريق البحث ومعرفة ما يدور في السياسة الدولية.[52]

يقصد من هذا ***مورغنثاو*** حيث يقول" "بعض المنظرين أرادوا أن يساووا بين العلاقات الدولية وبين العلاقات الاقتصادية... سوى من خلال فكرة المصلحة الوطنية، في هذه الحالة إذا استطاع أن يفسر معنى المصلحة الوطنية فإنه يكون أهلا بأن يملي على رؤساء الدول طريقة تصرفهم باسم العلم، وهذا ما لم يحدث.

إذ أن تعدد الأهداف واختلافها، التي تضعها مختلف الوحدات السياسية يجعل من المصلحة الوطنية **هدفا للبحث لا معيارا للأفعال.**

فكل ما يمكن للمنظر قوله هو أنه خوفا وتجنبا للفناء يجب على كل دولة أن تأخذ في حساباتها احتمال **الحرب،** ولهذا يجب أن يكون تحليلنا مبنيا على **مقاربة سوسيولوجية** تمكننا من فهم ما يحكم النزاعات من أسباب وما هي نتائجها.... الخ. هذا من خلال وضع بعض الطرق الخاصة بالأنظمة الدولية وبأهداف ووسائل التحركات الدبلوماسية الإستراتيجية.

فيما يخص هذه النقطة يذكر *آرون* الأسباب الثلاث للحرب التي حددها ***هوبز*** وهي 1-**التنافس، 2-التشكيك في الآخر، و3-التفاخر** والتي تدفع بالإنسان للهجوم من أجل1-**الفائدة ،2-الأمن و3-الشهرة** وهذا ما يمكن إسقاطه على الدولة بحيث تهدف كل سياسة خارجية لتحقيق 1-**القوة، 2-الخلود و3-الفكرة،** يمكن في هذا الإطار إدراج ***هوبز*** ضمن التقليد الفكري لتوسيديد الذي تكلم عن **الشرف، الخوف والمصلحة** في كتابه ***حرب البيلوبونيز.***

رجوعا إلى **ريمون آرون** فهو يميز بين **ثلاث أنواع للأهداف السياسية الخارجية:**

1. **أهداف موضوعية معنوية هي: 1- الأمن 2- القوة 3- الخلود**
2. **أهداف موضوعية مادية هي: 1- المجال 2- البشر 3- الأرواح.**

3. أهداف مستمدة من نموذج أفلاطون: 1- الجسم 2- القلب 3- الروح

بعد ذلك يميز بين مختلف الأنظمة الدولية التي توجد الدول داخلها والتي تحاول تحقيق أهدافها في ظلها وهنا تكمن الإضافة التي قدمها للواقعية بحيث أنه في التصنيف ***الآروني*** للأنظمة الدولية بحيث عرف النظام الدولي: " **مجموع العلاقات بين وحدات في تفاعل مستمر التي قد تنتج عنها حرب شاملة بحيث تكون لهذه الدول أهمية بالغة مثلها مثل ميزان القوى بين هذه الدول**".[53]

حيث يرى أن الميزة الأولى للنظام الدولي هي **بنية علاقات القوى** بحيث يقابل القطبية التي يكون فيها التنافس بين أكثر من دولتين مع الثنائية القطبية أي أن التوازن لا يكون ممكنا إلا بين معسكرين مجتمعين حول قوتين عظيمتين تتشبث حولها القوى الأقل أهمية، إلا أنه يؤكد أن التصرفات الخارجية للدول لا تحكمهاإلا بنية علاقات القوى بحيث أن "الأفكار والأحاسيس تؤثر كثيرا على اللاعبين" كذلك هؤلاء اللاعبين يختلفون في مصالحهم الوطنية والتي لا يمكن تحديدها بدقة هذا بغض النظر عن النظم الداخلية، ميول الطبقات أو حتى المرجعية الفكرية السياسية".

الشيء الذي يدفعنا الى التمييز بين النظام المتجانس ونعني به النظام الذي تنتمي فيه الدول إلى نفس النوع أي أنهم يخضعون لنفس الأيديولوجيا ويتقاسمون نفس النظرة السياسية.

والانظمة الغير متجانسة أين تكون الدول منظمة بحسب قواعد ومبادئ متضادة.

هذا التمييز ضروري بدليل أن ***آرون*** يرجع النظام الدولي للقرن **19م** والذي شهد استقرار نسبيا ليس إلى التوازن المتعدد الأقطاب بل إلى قيام **الحلف المقدس** التي دفعت إلى قيامها مصلحة العروش وتوافق الأيديولوجيات التي وحدت هذه الحكومات وهذا بغض النظر عن تنافس مصالحهم الوطنية، بنفس الكيفية يستنتج عدم التجانس بين المعسكر الغربي والمعسكر السوفييتي فميزة عدم الاستقرار التي ميزت الحرب الباردة رغم أن النظام كان ثنائيا إلا أنه كان غير متجانس.

إذا كان الاختلاف بين ***آرون*** و***مورغنثاو*** واضحا فإن نقاط التقاء توجد مثلا ترتيبهم لعوامل **القوة** وتحديدهم لها، واختزال هذه العوامل في **المجال العسكري** فقط.

كذلك وبالمقارنة بين ***مورغنثاو*** و***آرون*** فإن هذا الأخير لا يكتفي بالمستوى من التحليل والذي اعتمد عليه الواقعي الأمريكي والذي يرجع سبب سياسة القوة إلى الطبيعة البشرية، بحيث إذا كان ***آرون*** يقر بالدور الذي تلعبه الطبيعة البشرية فإنه يضيف إليها عاملا آخر وهي الحالة التي توجد فيها السياسة الدولية لهذا فإن **العلاقات الدولية تجري تحت ظل الحرب.**[54]

إلا أن ***آرون*** لا يضع تحليلاته في المستوى الثالث من التحليل بل في المستوى الثاني أيضا ذلك أن النظام الدولي هو **مرآة للوحدات السياسية،** التي تكونه ومرآة للطبيعة الداخلية لهذه الدول.

فإذا كان **آرون** وضع طريقا رابطا بين المنظور الواقعي والمقارنة الليبرالية في العلاقات الدولية بإرجاعه التصرف الخارجي للدول إلى طبيعة الرغبات الاجتماعية تماما مثلما تحدث على مستوى الداخلي للنظام.[55]

المحور الخامس: دراسة العلاقات الدولية والمنهج السلوكي

ظهرت المدرسة السلوكية بعد المدرسة الواقعية، إذ جاءت مع منتصف عقد الخمسينات من القرن العشرين، وسادت إلى أواخر عقد الستينات، وهناك من يرى أنها سادت إلى أواخر عقد السبعينات من نفس القرن. وكانت بداية ظهورها في الولايات المتحدة الأمريكية وعرفت ب " الثورة السلوكية".

بهذا يجسد المنهج السلوكي حركة فكرية تهتم بما يمكن ملاحظته، معتمدا في ذلك على السلوك كوحدة تحليل أساسية. فهو يحاول الاقتراب من الظاهرة السياسية عبر السلوك للتوصل إلى الإحاطة بالجوانب الإمبريقية للحياة السياسية، معتبرا الإنسان جوهر النشاط السياسي، ومركزا على مقتربات ومعايير التثبت والتحقق واختبار مدى صحة الفرضيات وفق مبادئ وقواعد معينة وتقاليد ومقومات البحث الإمبريقي الحديث. مع العلم أن السلوك السياسي لا يقتصر على الفعل السياسي الملاحظ فقط، بل يتضمن عناصر السلوك الأخرى كالإدراك والدوافع المتصلة بالمواقف المحددة لهوية صانع القرار السياسي، ونظم معتقداته السياسية وقيمه وأهدافه.

على ضوء ذلك، يكون المنهج السلوكي، قد جعل من السلوك على مستويي النظام الدولي والفرد كوحدة تحليل أساسية له، وليس الدولة أو المؤسسات التي تعتبر محصلة لمجموعة من النشاطات والسلوكيات. وهو بذلك يخالف الطرح الواقعي القائم أساسا على الدولة كوحدة تحليل رئيسية.[56]

وقد اقتبست السلوكية من العلوم الأخرى، كعلم النفس، وعلم الاجتماع، وعلم النفس الاجتماعي، وعلم الرياضيات والإحصاء، وعلم الاقتصاد، فاستفادت من مناهجها وأساليبها. وبالتالي ركزت على تحديد المفاهيم ومناهج التحليل وكذلك محاولة الوصول إلى أدوات قياسية. فبرزت نظريات ونماذج جزئية متعددة مثل نظرية المباريات، نظرية الصراع، "نموذج النسق الدولي"، "نموذج اتخاذ القرار"، وكل منها يركز على مستوى معين للتحليل. يتميز عن غيره من المناهج التقليدية في التقاط التالية:

- بفضل المنهج السلوكي، أصبحت العلاقات الدولية تتميز بالدقة والمرونة، حيث استفادت بالكثير من المفاهيم والمناهج العلمية من عدة فروع علمية اجتماعية وإنسانية أخرى، وخاصة منها: علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع السياسي. فأضحت العلاقات الدولية بذلك بمثابة المجمع الذي تتوحد فيه المفاهيم والنظريات التي لها علاقة وطيدة بدراسة المشكلات والقضايا الدولية.
- شكل المنهج السلوكي حركة إبداعية متميزة بفضل تزايد الاهتمام بالأساليب والدراسات الكمية والمقارنة واستطلاعات الرأي العام وأساليب القياس الأخرى في أدبيات الصراع والتكامل الدوليين.
- ساهم في توسيع قاعدة المعلومات عبر توظيف تقنيات المقارنة بين الظواهر القديمة والمعاصرة، مع مراعاة البعد الزمني، بحيث ساهم في انتاج تراكم معلوماتي مفيد.
- جاء المنهج السلوكي لتغطية النواقص المنهجية للنظريات التقليدية، لا سيما منها الاتجاه الواقعي وذلك من خلال إضفائه الصبغة العلمية على الدراسات السياسية.
- محاولة ربط علم السياسة بالميولات السلوكية الواسعة في مختلف فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية.
- الدقة في جمع المعلومات والمعطيات والبيانات، وتنظيمها وترتيبها ومعالجتها كميا.

الجذور التاريخية للمنهج السلوكي:

يهدف المنهج السلوكي إلى نقل مجال المعرفة السياسية من الميدان الفلسفي المثالي إلى الميدان العلمي الواقعي من خلال اهتمامه بمختلف المشاكل والأزمات التي يواجهها المجتمع الدولي ومحاولته معالجتها بطريقة علمية موضوعية. فقد جاءت السلوكية كرد فعل على عدم كفاية المناهج التقليدية (المثالية والواقعية)، في دراسة الظواهر الدولية المعقدة التي صاحبت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث اعتمدت الأولى على القانون والثانية على القوة. وهي مدرسة اجتماعية أسسها "جون واتسون" في منتصف خمسينات القرن 20.

حيث أخذت العلوم السياسية تتجه نحو العلوم الاجتماعية وعلم النفس والاقتصاد والأنتروبولوجيا وغيرها من أجل وضعها ضمن مناهج بحث في حقل علم مستقل يساعد على بناء المفاهيم والنظريات.

في كتابه "**السلطة والشخصية**" ساعد هارولد لازويل في تعميق النظرة السيكولوجية في مجال الدراسات السياسية إلى جانب تركيزه على القوة كمادة لعلم السياسة، فهي التي تحكم النشاطات السياسية للأفراد من ناحية، وهي الأساس الذي تقوم عليه النظم السياسية المعاصرة من ناحية أخرى.

من أهم تقنيات البحث وجمع المعلومات والبيانات التي يستخدمها المنهج السلوكي نجد: تقنية تحليل المضمون، وأسلوب المقارنة ودراسة الحالة لاستخلاص الفرضيات، والقياس الكمي بأشكاله الرياضية المختلفة والمسح العام، أو ما يسمى بالمحاكاة خاصة في مجالي الدراسات الاستراتيجية والدراسات الدبلوماسية. أما أدوات البحث العلمي الأخرى، فتتمثل في الحواسب الإلكترونية والرياضيات المتقدمة واستطلاع توجهات الرأي العام والمقابلات للوصول إلى نتائج دقيقة.

عناصر المنهج السلوكي:

1-السلوك كأداة تحليل: حيث يتم التركيز على سلوك ومواقف صناع القرار في السياسة الخارجية، على خلفية أن علم السياسة هو حقل علم النفس الاجتماعي، وهذا بعني بأن عالم السياسة يدرس تلك الجوانب من سلوك الأفراد والمجتمع. فالسياسة الخارجية للدول ما هي إلا انعكاس لسلوك الأفراد في المجتمع المحلي. ويشمل السلوك: الرغبات، والأهداف والمعتقدات الشخصية والفردية.

2-**تبني المنهج الكمي في التحليل السياسي:** من خلال توظيف الطرق الإحصائية ومختلف أدوات القياس الكمي لدراسة وتحليل متغيرات القضايا الدولية وقياس العلاقات

الارتباطية المختلفة. من أجل الحصول على نتائج قابلة للتأكد والمقارنة، وقد ساعدها في ذلك استعمال الحاسوب.[57]

3-**وحدات التحليل السلوكي:** تتم دراسة السلوك لفهم العلاقات الدولية من خلال المفردات التالية:

- **الغريزة:** أي العلاقة المحتملة بين الغريزة البشرية وبعض أنواع السلوك الإنساني في العلاقات الدولية، كالميل للحرب أو السلم.
- **الصور:** عند دراسة العلاقات الأمريكية السوفياتية، تم التركيز على إمكانية وجود سوء فهم متبادل بين الطرفين، فكل طرف صور الطرف الآخر بوصفه يفتقد للثقة ويتبنى سياسة غير عقلانية.
- **نظام القيم:** أي دور القيم في صياغة السلوك الإنساني الذي بدوره ينتج السلوك الدولي، على أساس أن القيم تشكل نسقا يعمل كموجه لسلوك الأفراد.
- **دور الشخصية:** أي دور الشخصية في تحليل العلاقات الدولية من خلال السمات القيادية التي يتمتع بها القادة الكاريزماتيون الذين يؤثرون بموجبها على اتجاهات الرأي العام المحلي والعالمي.

4-**التناسق:** وذلك عبر افتراض تماثلات في سلوك الفواعل الدولية، وهو ما يؤدي إلى فكرة تعميم نتائج البحث على الظواهر المتناظرة، أو فكرة قدرة وسهولة التنبؤ بنتائج السلوك الدولي.

5-**التثبت:** إذ يجب على البحث العلمي أن يبدع ويطور أدوات التدقيق العلمي المستخدمة في الإحصاء والرياضيات والفيزياء، وبالتالي تكون نسبة صحة الفرضيات ونتائج البحث عالية الاحتمال بشكل يؤدي إلى الوثوق بها.

6-**الترتيب المنهجي:** يكون من خلاله الباحث العلمي على درجة عالية من قدرة الربط بين النظرية والبحث كشيئين مترابطين.

7-**العلم التجريدي:** بحيث أن الاعتماد على الأدوات التطبيقية المنهجية والقياسات الكمية للمعلومات لا يلغي أهمية الصياغة المفاهيمية والنظرية التي تجمع في مضمونها مجموع الخصائص والميزات المستخلصة من الظاهرة المدروسة عبر البحث العلمي التطبيقي.

8- **الاندماج:** وجود توليفة عبر تخصصية تجمع بين العلوم السياسة والعلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية الأخرى، مما يطرح فكرة التوظيف المتبادل لنتائج البحث في كل علم. [58]

مرحلة ما بعد السلوكية:

ظهرت مدرسة ما بعد السلوكية مع منتصف عقد السبعينات من القرن العشرين، وذلك كنتيجة للتطور المنهجي الذي شهده علم السياسة بشكل عام وفرع العلاقات الدولية بشكل خاص. فقد استفادت هذه المدرسة من الطروحات التي جاءت بها المدارس السابقة، حيث تعاملت معها على أساس الانتقاء والتوفيق فأخذت الإيجابيات وتلافت السلبيات من خلال تفادي مكامن الضعف الظاهرة في تلك المدارس. فهي جاءت في إطار إحيائي قوامه الانتقاء والتوفيق بين الاتجاهات الفلسفية المثالية والقانونية المثالية والواقعية السياسية والسلوكية.

وفي إطار مرحلة هذه المدرسة، ومع نهاية عقد السبعينات وبداية عقد الثمانينات من القرن العشرين، ظهر التيار الشمولي الذي يعتبر أن الإطار النظري للواقعية لم يعد ملائما لمعطيات الواقع الدولي الراهن ويرى أن من الأنسب تجاوز النظرة المحصورة في الدولة إلى نظرة تهتم بالمجتمع الإنساني الكلي، مجتمع الافراد لا مجتمع الدول. كما أن مادة السياسة الدولية بدأت تشهد خلال هذه المرحلة ظهور الاهتمام بالتقسيمات أو التخصصات الفرعية المصنفة تبعا لمصطلحاتها ومفاهيمها الخاصة بها مثل: الدراسات الاستراتيجية، الدراسات حول السلم والدراسات حول العلاقات الاقتصادية الدولية. ومن أبرز مظاهر الإحياءات أو التجديدات التي شهدتها مرحلة ما بعد السلوكية ما يلي:

- ✓ عودة الدراسات القانونية مستفيدة من دروس الواقعية والسلوكية، ومبتعدة عن المثالية المفرطة، وآخذة بعين الاعتبار تعقيدات الواقع الدولي المعاصر.

- ✓ تجديد الطرح الأخلاقي وفق التطور الذي شهدته حركية التفاعل الدولي، حيث برز العديد من المسائل، كمسألة الحرب العادلة في العصر النووي، وحقوق الإنسان، والتضامن الدولي.
- ✓ التركيز على استخدام الأدوات المنهجية المناسبة لإجراء البحوث في اتجاه توفيقي بين الأسلوب الكمي والأسلوب الكيفي.
- ✓ بذل المزيد من الجهود للربط بين مستويات التحليل الجزئية والكلية.[59]

المحور السادس: المنهج البنائي في دراسة العلاقات الدولية

كشفت نهاية الحرب الباردة النقاب عن بعض النقائص Anomalies التي أدركت المنظورات السائدة آنذاك فسقوط الإتحاد السوفيتي[60] USSR أخلط الموازين وجعل كل من الواقعية والليبرالية بما يحملانه من تجديد عاجزين عن إعطاء التفسير الحقيقي لتلك الظاهرة.

ففي حين فسر الواقعيون سقوط الإتحاد السوفيتي وفق مسلماتهم بحيث أرجعوا ذلك إلى اختلال ميزان القوى بين القوتين العظمتين في النظام الدولي نجد أن الليبراليين فسروا الوضع بالحصار المؤسساتي الذي تم إحاطة الإتحاد السوفيتي به، إلا أن تصور آخر طفى إلى السطح مقدما تفسيرا مختلفا تماما عن التفسيرات السابقة، بحيث أرجع هذا التيار انهيار الإتحاد السوفيتي إلى سيطرة نخبة جديدة بأفكار جديدة و مغايرة لسابقاتها تمثلت في سياسة الغلاسنوت و البرويستريكا التي أتى بها ميخائيل غورباتشوف و كذلك فكرة الأمن الجماعي، و هذا ما تم طرحه من خلال المنظور البنائي.

أولا: الجذور التاريخية للنظرية البنائية: تعود الخلفية الكلاسيكية للبنائية إلى المقاربات الراديكالية Radicalism Approach كالماركسيةMarxism ، التي قدمت تفسيرا مختلف للنزاعات الدولية، إذ جعلت من الرأسمالية السبب الأول في حدوث النزاعات الدولية، وهذا لصراع الدول الرأسمالية الدائم من أجل الربح و جعلت من العلاقات الدولية علاقات بين طبقات، ظهر هذا الاتجاه بشكل واضح مع كل من هيجل Hegel وماركس Marx ولنين Lenin .[61]

إن بروز متغيرات جديدة في الواقع الدولي أدى لظهور نظرية التبعية أو الماركسية الجديدة Neo-Marxist وتشير التبعية إلى نظام سياسي واقتصادي تخضع بموجبه إحدى الدول إلى دولة أخرى مما يحرم على الأولى ممارسة كافة مظاهر سيادتها داخل إقليمها وفي المجتمع الدولي.

تركز التبعية على العلاقات بين القوى الرأسمالية الأكثر تطورا والدول الأقل تطورا فالأولى أصبحت أكثر غنا باستغلال مستعمراتها مدعومة بتحالف مع الطبقات الحاكمة للدول السائرة في طريق النمو والحل هو الإطاحة بهذه النخب وتأسيس حكومات تلتزم بتنمية ذاتية، لذلك غالبا ما تعبر التبعية عن ذلك بعلاقة مركز، محيط، محيط المحيط أو التخوم. تعرضت المقاربة الراديكالية للانتقادات من طرف الباحثين، كما أن واقع نهاية الحرب الباردة دحض افتراضات الماركسية إذ أن تاريخ التعاون الاقتصادي والعسكري الوثيق بين القوى الصناعية المتقدمة أظهر أن الرأسمالية لا تحتم الانقياد نحو التنازع وهو ما تأكد مع التكتلات المتعددة الأطراف، كما رفضت التبعية فكرة الازدهار عن طريق المشاركة في الاقتصاد العالمي. وبهذا برزت البنائية كمقاربة جديدة حلت مكان الماركسية. [62]

ثانيا: تعريف البنائية: برزت البنائية كاتجاه جديد أو بديل في العلاقات الدولية مع كتابات نيكولا أونف Nicolas Onuf سنة 1989، الذي حاول توضيح لماذا تختلف المجتمعات، وكيف يتغير العالم؟ كما تعتبر البنائية جسر للتوجهات الراديكالية التي تعتمد التجريب لشرح الهوية Identity والمصلحة Interest وتناول مواضيع إمبريقية بمناهج علمية Scientific methods.[63]

أما ألكسندر وندت Alexander wendt فيعتبر النظرية البنائية نظرية هيكلية في النظام الدولي و تتمتع بالسمات التالية :

1-الدول هي الوحدات الأساسية في التحليل.

2-البنى الأساسية لنظام الدول مركبة بشكل تذاتاني: بمعنى تفاعل أكثر من عنصر .

3-هويات الدول ومصالحها توجد بفعل البنى الاجتماعية ولا توجد بصورة منعزلة.

قدم العديد من الباحثين تعاريفا للبنائية أمثال إيمانويل أدلر Emanuel Adler وجييف تشيكل Jeff chechel وكاتز نشتاين Katzenstain وآخرون، مركزين في ذلك على مجموعة من المصطلحات كالهوية مساهمة البنية الاجتماعية في تركيبها أو تشكيلها وكذلك المصلحة وعلاقتها بالأفراد باعتبارهم أساس المجتمع الذي تتفاعل بداخله مختلف القوى

مشكلة شبكة من العلاقات الاجتماعية والتي على أساسها تتم وتفهم كل الديناميكيات الحادثة.[64]

كما أن البنائية برزت بعد أن سادت مجموعة من النظريات قبلها وتسببت في بروز مجموعة أخرى من المقاربات التحليلية، والشكل التالي يوضح ذلك.[65]

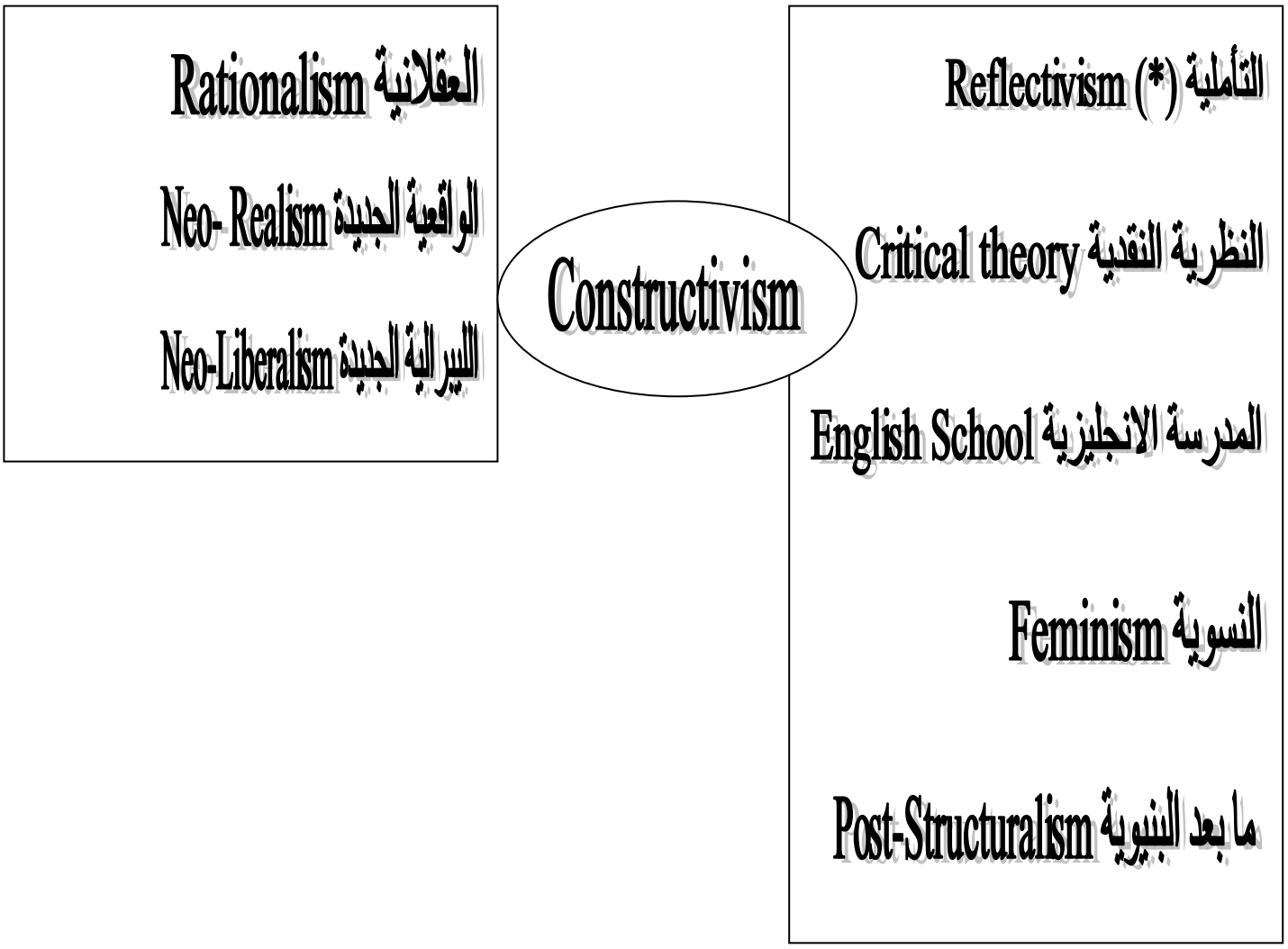

تعرف البنائية العديد من الاتجاهات المتمثلة في:

- **البنائيين الوضعيين** Constructivisme Modernistويمثل هذا الاتجاه ألكسندر وندت A.Wendt .
- **البنائيون الينوكلاسيكيين:** ممثلين بـ نيكولا أونف N.Onuf وروبرت كيوهان R.Keohane وكذلك إيمانول أدلر E.Adler وكرتشويل F.Kratoch will وكاتزنشتاين Katzenstein و يميل معظمهم إلى تبني ابستيمولوجيا وضعية.

- **البنائيون بعد الحداثيون أو بعد البنيويون** : أمثال آشلي R.Ashley وكامبل D.Campbell وغيرهم يبنون تصوراتهم على أساس التصورات ما بعد الوضعية.

ثالثا: النظرية البنائية وفهم العلاقات الدولية:

البنائية كمقاربة في العلاقات الدولية استطاعت أن تقيم حوارا مع باقي النظريات خاصة الواقعية والليبرالية ومناقشتهما في أهم مسلماتهما ومحاولة إعطاء أفكار بديلة. تتمثل أهم أساسيات البنائية فيما يلي:

- **البنية الاجتماعية أو المجتمع:** أساس تحديد مصالح وممارسات الفاعلين يرجع إلى طريقة إدراكهم وفهمهم لمحيطهم، هذا الأخير يعبر عن مجموعة مبادئ وقواعد تحددها تفاعلات الأفراد القائمين على عملية الاختيار الاجتماعي، كما أن البنية الاجتماعية تعيد النظر في كل ما هو مسلم به وتعمل على إيجاد البدائل وفق تصور الفرد في حد ذاته.
- **الخطاب:** تؤكد البنائية على أهمية اللغة والخطاب في تشكيل المحصلات الاجتماعية، فالخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح ويؤسس للسلوكيات الصادرة عن الفواعل وهذه الأخيرة مرتبطة برموز معينة يتم استغلالها في الخطاب، ويؤكد **دوتش** على أن النظام السياسي الناجح هو الذي يستطيع تجريد وترميز المعلومات الجديدة الناتجة عن الاتصال إلى شعارات ورموز وتخزينها في ذاكرة الأفراد وجلبها عند الحاجة مع تجديدها.

يقوم المنهج البنائي على فكرة أن المتغيرات السوسيولوجية تمنحنا القدرة على فهم أفضل لديناميكيات العلاقات الدولية على عكس المنهج العقلاني الذي يستبعد دور الأفكار ويزعم بنمطية عالية في السلوك الدولي تقصي أي دور للأبعاد السوسيولوجية.

- **المعرفة:** تتميز بكونها مؤقتة ومبنية اجتماعيا وهي ذاتية ويمكن تداولها من خلال الاتصال والتعليم وهي قائمة على نقاش بين الأفراد والمجتمع، أما معايير تقييم المعرفة فهي متغيرة لعدم ثبات القواعد التنظيمية، كما أن دور الأفكار أهم من دور القوة المادية. وأكدت البنائية على المعرفة الاجتماعية فاعتبرت الفواعل والبنى تركيبات تبادلية.
- **الهوية:** الهوية هي أهم تصور لدى البنائيين فأساس الانطلاق هو معرفة هوية الأشياء والقضايا وفقا لقواعد المجتمع، فعالم ما بعد الحرب الباردة أفرز قضايا مرتبطة بالهوية وخاصة بعد مرونة الحدود وهذا ما جعل الباحثين يفكرون في مقاربات لمواجهة مثل هذه القضايا.

كما أن الهوية هي التي تحدد المصالح والأفعال، ولا يستبعد البنائيون مفهوم القوة فالقوى الكبرى أكثر ترويجا لأفكارها من غيرها كما لها القدرة على تحديد هويتها ومصالحها بشكل أدق وأسرع.

- **الفوضى:** فسر ألكسندر وندت A.Wendt سبب حدوث الصراع بين الدول بقوله أن " الفوضى هي ما تصنعه الدول " Anarchy is what states make ، فرغم أن الدول من خلال وظائفها تسعى لتحقيق رغبات شعوبها إلا أن سلوكها الأناني وعدم الثقة هو السبب الأول في حدوث فوضى النظام الدولي ما يؤدي إلى إعادة ترتيب الأولويات بحيث يصبح رفاه الشعوب في مرتبة تأتي بعد أولوية بقاء الدولة في حد ذاتها.

على خلاف الاتجاهات النظرية التقليدية، تبتعد البنائية عن المفاهيم المادية والحتمية للتصورات الواقعية البنيوية فالعلاقات الدولية تهتم قبل كل شيء بأفعال ووقائع اجتماعية، ومنه فالبنائية على خلاف الواقعية من حيث عدم تحديدها للواقع بناءا على توزيع القوى المادية. وتركيزا على العلاقات الاجتماعية قدمت البنائية مضامين أخرى لمفهوم القوة الذي

اقتصر عند الواقعيين على القوة العسكرية الميكانيكية، إذ ركزت على مفهوم قوة **المعلومات** التي تعد مهمة باعتبارها أول الأهداف التي تسعى التكتلات الإقليمية الحالية للحصول عليها، وهو ما تجسد فيما يعرف بالإقليمية الجديدة.

كما أن البنائية في دعوتها للتجديد والحفاظ على الهوية أكدت على فرضية لجوء الدول للتكتل ضمن تجمعات تسعى من خلالها للحفاظ على ذاتها وكيانها الاجتماعي، إضافة إلى أن الطرح المتواصل للأسئلة والبحث عن البديل يساعد على خلق كيانات مستقلة عن الدول قادرة على تحقيق السلم والأمن الدوليين خاصة وأن الدولة هي أساس الفوضى، والإقليمية كتصور تهدف إلى تحقيق السلم الدولي من خلال مجموعة المؤسسات الدولية المترابطة أو المتشابكة وظائفيا هذا من جهة ومن جهة أخرى يمكن أن تكون الهوية هي السبب الأول في حدوث انفصالات على المستويين الإقليمي وكذا على مستوى الدولة من خلال البحث في الهوية الضيقة .

ينظر البنائيون للبنية حسب وندت A.Wendt كأفكار تضم مجموعة القواعد، المعارف، الطموحات والآمال المهمة في تفاعلات الأفراد، والمصادر المادية تبرز قيمتها في سياق اجتماعي وهذا على خلاف الواقعية التي تنظر للبنية نظرة مادية حيث يتكون ويتخذ الفعل في بيئة مادية جامدة فكل الدول **متشابهة** تعمل في بيئة واحدة وبوظائف متقاربة.

عموما هناك العديد من الحوارات التي أثيرت ولا تزال تثار في العلاقات الدولية خاصة وأن النظريات صارت تستعير من بعضها البعض مصطلحات وتستخدمها أو تكيفها وفقا لمسلماتها المركزية، وهذا ما يؤدي إلى بروز أفكار ونظريات جديدة بإمكانها أن تفسر مختلف الظواهر في العلاقات الدولية بصورة أفضل والعمل الدائم حول وضع نظرية عامة.

يهتم المنهج البنائي بدراسة العلاقات الاجتماعية كمنطلق لكافة العلاقات الإقليمية والدولية فمصالح الدول أو الفواعل يصعب تحديدها فهي ليست هياكل يسهل وصفها إذ أنها ناتجة عن التفاعلات بين الأنظمة القائمة والمعايير والقواعد الحاكمة لتلك التفاعلات. تعتمد البنائية في مستوى تحليلها على الفرد فهذا الأخير أساس الديناميكية في المجتمع ومن خلاله يتم وضع قواعده، فقوة البنائية تتضح من خلال تناولها للقضايا الدولية بطريقة علمية منهجية.

من جهة أخرى يسعى مفكري المنهج البنائي إلى محاولة معرفة ما إذا كان إنشاء المنظمات الدولية في المنظومة الدولية يساعد على حل المشاكل الجماعية أو يفترض أن تكون أكثر فعالية من الدول، قادرة على تخطي الحدود الثقافية والتاريخية بإنشاء معاني مشتركة عبر ثقافية وعبر إيديولوجية transcultural and transideological، وقدرة هذه المؤسسات لتكون استقلالية[66].

وهذا ما يؤكد عليه مفكري المنظور البنائي حول فكرة الاستقلالية للمنظمات الدولية والتي تكتسبها الشخصية المتميزة عن الدول المنشئة لها، فهي – حسبهم – تتجسد أساسا في بنائها الاجتماعي من حيث قدرتها على خلق حقائق اجتماعية اكتسبتها من خبرتها وقدرتها على التكيف [67]. إلا أن خلق حقيقة اجتماعية لا يتأتى إلا بعد حصول توافق بين الأطراف (نعني بهم هنا الدول المفوضة والمنظمات الدولية) باعتبار التوافق عامل حاسم في توجيه السلوك.[68] وهو ما أطلق عليها ارنست هاس بالمعرفة التوافقية باعتبارها عملية يتم بموجبها استخدام المعرفة لتحديد العلاقات السببية بطرق جديدة بحيث تؤثر النتيجة على مضمون السياسة العامة. التعلم في إطار المنظمة الدولية يعني أن الدول الأعضاء في المنظمة تبحث عن إيجاد الحلول للمشاكل المشتركة، والواقع أن هذه المشاكل لم تختبرها المنظمات من قبل، لكن بوجود معرفة توافقية بين الأطراف (الدول والمنظمة) يؤدي إلى فهم مشترك للمشاكل وبالتالي فهم مشترك للحلول. ببساطة تؤدي المعرفة التوافقية في العلاقات

الدولية إلى تقاسم أكبر للمعاني والأفكار بين المنظمة والدول الأعضاء فيها. هذا ما يشكل التعلم عند المنظمات الدولية، إلا أن النظرة للتعلم في حد ذاتها تختلف في العديد من النظريات، فاعتبار **هاس** للتعلم داخل المنظمات هو أن أي تغيير في السلوك بسبب تجربة واحدة في المنظمات الدولية يشكل تعلم، فإن الوظيفيين يعتبرون تغيير سلوك المنظمة أو موقفها يرتبط بنجاح وظيفي للمنظمة هذا ما يعنيه Deutsch بالتعلم[69].

إن التعلم والخبرة والتكيف حسب **هاس** يساهمون في اكساب المنظمة استقلالية أكبر عن دولها الأعضاء، ما يمنحها سلطة فرض قضايا على أجندات السياسات الدولية، فخبرة المنظمات الدولية الطويلة بمجال المسائل التنموية جعلها تفرض الأولويات والآليات الأكثر فعالية لتحقيقها، فضلا عن الهيئات المنوطة بتنفيذ هذه البرامج. كما أن نجاحها في تحقيق التعلم ساعدها على إعادة صياغة المفاهيم حول التنمية وتضمينها في السياسات العامة للدول لتشمل البعد الإنساني، فأصبح هاجس الدول هو بقاء الأفراد ورفاهيتهم على سلم الأولويات، وينسحب الأمر إلى البعد البيئي بنجاح المنظمات الدولية في إشباع مدركات الأفراد وصناع القرار بضرورة احتواء آثار التدهور البيئي [70].

المحور السابع: أهمية الاقترابات في دراسة العلاقات الدولية

1: المقترب والمفاهيم المتشابهة

يشير المقترب إلى زاوية النظر للموضوع التي يتم توظيفها من أجل الوصول إلى المعرفة، والتفسير العلمي للظواهر السياسية والاجتماعية، وبالتالي فهو إطار يؤخذ كأساس عند دراسة هذه الظواهر، عبر تحديد نوعية المفاهيم والاستفسارات التي يستعملها الباحث في دراسته. إلى جانب تحديد المعايير المستخدمة في انتقاء الأسئلة التي تطرح، والضوابط التي تحكم اختيار موضوعات ومعلومات معينة أو استبعادها من نطاق البحث.

والملاحظ أن كثير من الباحثين يقرنون الاقتراب بأحد المجالات التالية: القانون أو الاتصال فنجد الاقتراب القانوني. كما يمكن أن يقترن بالقوى السياسية، أو الظواهر المختلفة، كظواهر العنف السياسي مثل: الثورات أو الانقلابات، ثم القوى السياسية الهامة.

أما بالنسبة **لمفهوم التيار**: فهو لا يختلف كثيرا عن "المدرسة" وعن الاتجاه بالخصوص، لذلك تصنف عادة المواضيع والأفراد والساسة والسلوكات والاتجاهات..... وفق اتجاهاتهم الأيديولوجية والسياسية، أو انتمائهم لهذا التيار أو ذاك.

مفهوم المدرسة: يشير المعنى الاصطلاحي الضيق للمدرسة، إلى جماعة من الفلاسفة لهم مذهب واحد، ونظام واحد. أما بالمعنى الواسع، فهي تعني جماعة من العلماء والفلاسفة الذين ينتسبون إلى مذهب واحد، أو يدافعون عن مبدأ أساسي واحد. وإذا استعمل لفظ "المدرسة" بصيغة المفرد دل على الفلسفية المدرسية، وفي العلاقات الدولية، فإن المدرسة تعني ذلك الطريق المتكون من مفاهيم وتقنيات وتجارب يمكن توظيفها للبت في ظواهر دولية معينة، بالإضافة إلى ذلك فإن المدرسة هنا قد تعني تيارا معينا في ساحة العلاقات الدولية، يحاول فهم وتفسير ظاهرة العلاقات الدولية ككل، لذلك نجد من يتبع في تحاليله في هذا المجال من التخصص المدرسة الفرنسية، وآخر المدرسة الألمانية، المدرسة الأنجلو-سكسونية. لهذا نجد تسميات مثل المدرسة الأمريكية في العلاقات الدولية.

مفهوم الاتجاه

في علاقته بالعلاقات الدولية، يظهر "الاتجاه" كمحدد طبيعي لعلاقات الدولة بباقي الأطراف الدولية، ذلك أن توجه كل دولة تحكمه بالضرورة اعتبارات عديدة ومعقدة، مثل النهج الاقتصادي، أو الاختيارات الاقتصادية التي تتبعها، فهناك من الدول من ينتهج سياسية الاقتصاد الحر/ الليبيرالي، وهناك من كان ينتهج الاقتصاد الاشتراكي.

فعلى سبيل المثال قد تمكن غلبة النزعة المحافظة على اتجاهات الفرد تجاه المشاركة السياسية للمرأة مثلا، من التنبؤ بوجود نزعة متحفظة فيما يتعلق باتجاهاته نحو قضايا التدخل العسكري بالخارج، في حالة وجود علاقة بين المشاعر المختلفة للفرد.

وحسب ظروف الاختلاف في التوجهات السياسية العامة، تبرز الاختلافات في الاتجاه وفي تحديد المواقف والسياسة العامة بين دولة ودولة أخرى بسبب مصالحها واستراتيجيتها المعتمدة.

مفهوم النموذج: هو عبارة عن بنية معرفية، أو خريطة تصورية لمجموعة من الافتراضات التي يشكلها عقل الإنسان ويجردها من العديد من العلاقات والتفاصيل والحقائق الموضوعية، ويستبقي بعضها بالنظر إلى قدرتها التفسيرية.

كما يقصد به بناء نظري نحاكي من خلاله آلية نظام معين ونجسد الخصائص البنيوية الرئيسية له، فمثلما يصنع التقني نموذجا لطائرة ما يجسد من خلالها تركيب هذه الطائرة وعمل أجهزتها يمكن وضع –ولو بصعوبة أكبر– نموذجا لمجتمع أو دولة أو غيرها.

للنظرية علاقة وثيقة بالنموذج، خاصة في العالم الغربي، حيث يستعمل عادة "النموذج" للدلالة على "النظرية"، حيث نجد أن التعبيران يستخدمان بذات المعنى، أو يمكن أن يستخدم أحدهما بمعنى الثاني. فالنماذج تكتسي يمكن أن تحل محل النظرية بتوافر إثبات تطبيقي لها.

تختلف النماذج باختلاف الحياة الإنسانية في أبعادها المختلفة، غير أن النموذج لا يمثل صورة النظام في بنائها الشكلي فقط بل وفي آلية حركته عبر الزمان والمكان، وهنا تتسع

مساحة النموذج وتضيق طبقا للنظام الذي نسعى لدراسته وطبقا لبساطته أو تعقيد آلية عمله، بحيث يمكن الحديث عن نموذجين:

أ-**نماذج النظم الفرعية:** أي تلك النماذج التي تحاكي عمل نظم محددة في قطاعات معينة (السلطة التشريعية، الحزب، التعليم...) كما أنها تنحصر في إطار محدد في مستوى النظام فنجدها على مستوى وزارة، أو دولة . أو إقليم فرعي.... وفائدة هذه النماذج في أنها أيسر بناء من الأخرى وربما تكون القدرة على التحكم في معطياتها أسهل.

ب-**نماذج النظم الكلية:** وهي التي تحاكي بناء وآلية نظام رئيسي مثل النظام الدولي في أبعاد مختلفة، وبالتالي فإن النماذج الأولى تصبح احدى مقومات بناء هذه النماذج.

لذلك فهناك مجموعة من العناصر التي يجب مراعاتها في لناء النموذج وهي:

- القطاع الذي تتناوله سياسيا أو اقتصاديا أو غير ذلك.
- الهدف الذي يرجوه مصمم النموذج.
- المستوى النظامي للنموذج، أي هل هو تمثيل لنظام كلي أو لمجموعة من النظم الفرعية.
- البعد الزمني الذي يغطيه النموذج.[71]

يعد حقل العلاقات الدولية مجالا متجددا، دائم السعي إلى مقاربة الآفاق الجديدة، وهو مجال متغير ديناميكي لذلك تعبر المقاربة وغيرها من المصطلحات عن تلك التوجهات النظرية المختلفة للتنظير والتفسير في العلاقات الدولية. هاته الأخيرة يمكن اعتبار أنها تشير إلى معاني ثانية عندما تستعمل في مجالات غير مجالات النظرية في علاقاتها بحقل العلاقات الدولية، بل إنه في المجال الواسع للعلاقات الدولية قد نوظفها توظيفا مختلفا وأحيانا متناقضا، ومع هذا، يبقى استعمال هذا أو ذاك من المصطلحات المشار إليها في مجال السياسة الدولية يشير عادة، إلى الفهم والتفسير أو التحليل للظواهر الدولية المختلفة كما تتجلى في الواقع، وكذلك الصورة التي قد تظهر عليها في المستقبل، وهي نفس الغاية التي

ترمي إليها "المقاربة" في تحليلها لظواهر العلاقات الدولية وتفرعاتها، مع تسجيل الاختلاف بين تلك المصطلحات من حيث اللغة/ الترجمة، ومن حيث الغاية التي نريد الوصول لها.

المحور الثامن: الاقتراب النسقي في دراسة العلاقات الدولية

إن دراسة تفاعلات الوحدات السياسية، يقتضي معرفة ما تفرضه البيئتان الداخلية والخارجية بما تحملهما من مؤشرات تساهم في تحديد طبيعة سلوكاتها الخارجية.

وغالبا ما يتم استخدام في هذا النوع من الدراسات، "الاقتراب النسقي" كإطار تحليلي لرصد متغيرات النظام السياسي في مستواه الداخلي، ومدى قابليته للتكيف مع معطيات البيئة الخارجية، كما يحاول في بعد آخر إبراز تأثير بنية النظام الدولي على السلوكات الخارجية للدول.

تشير الأبعاد التحليلية لنظرية النظم في العلوم السياسية، إلى إطار نظري ومناهج بحث تختص بمحاولة فهم عمل النظم السياسية، وبالتالي يساعد هذا النوع من النظريات، على تقرير مدى كفاءة النظام السياسي في تحقيق التوازن في مواجهة الضغوط، والقدرة على التكيف أمام التغيرات التي تفرض عليه من الداخل أو الخارج.[72]

إذ ينطلق أصحاب نظرية النظم وعلى رأسهم *مورتن كابلان*، الذي كتب كتاب بعنوان " ***النظام والعملية في السياسة الدولية***"، من " النظام" كمصطلح مركزي للنظرية، والذي يعد بمثابة الإطار التحليلي لباحث العلاقات الدولية. [73]

فالنظام من بين أكثر المفاهيم انتشارا في تحليل العلاقات السياسية الدولية، مما يجعله أداة لتحليل التفاعلات الدولية في مجالات عديدة ومختلفة وهي:

المفهوم الجغرافي: نظام دولي، نظام إقليمي، نظام وطني.

المفهوم النوعي: نظام سياسي، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي.

المفهوم الوظيفي: نظام أمني، نظام تعاوني، نظام نزاعي. [74]

يعتبر مفهوم النظام، أداة تحليلية تقدم منظورا معينا لدراسة السلوكية البشرية على كافة المستويات.[75]

فقد قدم *هولستي* (*Holsti*) تعريفا يرى فيه: "*أن النظام هو مجموعة من الوحدات المستقلة، سواء كانت قبائل، دول، أمم، امبراطوريات، تتفاعل فيما بينها بانتظام وفقا لعمليات مرتبة*".

أما (*Antole Raboport*) فيقول في تحديد ماهية النظام: " *إن المجموع الذي يعمل ككل، نتيجة الاعتماد المتبادل بين الأجزاء هو ما يمكن تسميته بالنظام*". [76]

فمن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن هناك عناصر مكونة للنظام وهي:

1. أن النظام مكون من مجموعة من العناصر، والتي تدل في العلاقات الدولية على الوحدات السياسية "*الدول*".
2. أن هذه العناصر في تفاعل متبادل (فعل ورد فعل)، أي يتم النظر إلى هذه العناصر باعتبارها قوى تتبادل التأثير والتأثر في مجال تحركها.
3. هذه العناصر والعلاقات تتفاعل مع بعضها البعض في شبكة متداخلة، إذ لا يمكن النظر إلى جانب معين من العلاقات وإغفال بقية العلاقات الأخرى؛ فالنظام إذن يتطلب بنية جديدة مستقرة من القيم المقبولة عالميا ومؤسسات قائمة على الالتزامات القانونية، تستطيع التعامل بقدر من الفعالية مع عوامل الفوضى على الصعيد الدولي. [77]
4. إن النظام لا يخرج عن كونه وحدة عضوية قابلة للتطور والتغيير المستمر.
5. إن هناك حدودا تفصل بين أي نظام وبيئته الخارجية، فهو يعمل في بيئة أكبر منه تؤثر فيه، وتتأثر به، وهذه البيئة تنتج حاجات وضغوطات وتحديات وقوى دافعة للتغيير.
6. لكل نظام أهداف وأدوار يسعى لتحقيقها. [78]
7. مكانة الدول داخل النظام ومحاولة إعطاء صيغة له، أي التمكن من تحديد نوع النظام (أحادي القطبية، ثنائي، متعدد الأطراف).

تركز نظرية النظم على بنية النظام خاصة في مستواه الدولي؛ على اعتبار أن النظام الدولي نظريا كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية، يمكن الباحثين من دراسة نموذج التفاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسية. أي على أساس أنها تعني سلسلة من البيانات المتعلقة بالعلاقات بين مختلف المتغيرات المترابطة وغير المترابطة والتي يفترض أن تفاعلا سيجري بينها، بمعنى أن تغيرا يجري في متغير أو مجموعة من المتغيرات سيؤدي إلى تغيرات في عدد آخر من المتغيرات. وبهذا فقد استخدمت النظرية النسقية في دراسة العلاقات الدولية وصناعة القرار في السياسة الخارجية والصراع لتشمل مستويات متعددة في المجالات التي تهم باحث السياسة الدولية وهي:

- تطور نماذج النظم الدولية التي تحدد أنماط التفاعل.
- دراسة العمليات التي يتفاعل من خلالها صانعو القرارات مع بعضهم ويستجيبون للمدخلات القادمة من البيئة الدولية أو المحلية ليتم بعد ذلك تشكيل أو صياغة السياسة الخارجية.
- دراسة التفاعل بين النظام السياسي لوحدة معينة وبين الأنظمة الفرعية المحلية مثل الرأي العام وجماعات الضغط والثقافة وذلك بهدف تحليل مختلف نماذج التفاعل.
- دراسة الارتباطات بين النظام السياسي لوحدة معينة وبين القوى أو الجماعات الخارجية التي يقيم علاقات معها مثل النظم السياسية للوحدات الأخرى أو أطراف النظام الدولي.
- دراسة العلاقة التفاعلية بين النظم الخارجية من جهة والنظم الداخلية لاسيما التي تتأثر بشكل كبير بالأحداث الخارجية من جهة ثانية مثل رجال الأعمال وتجار الأسلحة المنخرطون في التجارة الدولية.

فيتبين إذن أن النظام الدولي يتضمن مجموعة من الأسس والأنماط، قيم وقواعد السلوك التي تحدد الصورة الإدراكية *perception image* لمختلف الوحدات السياسية (الدول) المكونة للبنية. [79]

إلى جانب أن النظام الدولي يفهم في ظل مصطلحين متلازمين هما التغيير change والتحول ***transformation***. حيث أن "التغيير" يحدث بزيادة أو نقص أنماط التفاعلات، مما يحتم قيام متغيرات دولية جديدة. أما "التحول" قي نظم العلاقات الدولية فيكون، من خلال حدوث تغيير أساسي في توزيع القوة في النظام الدولي.[80]

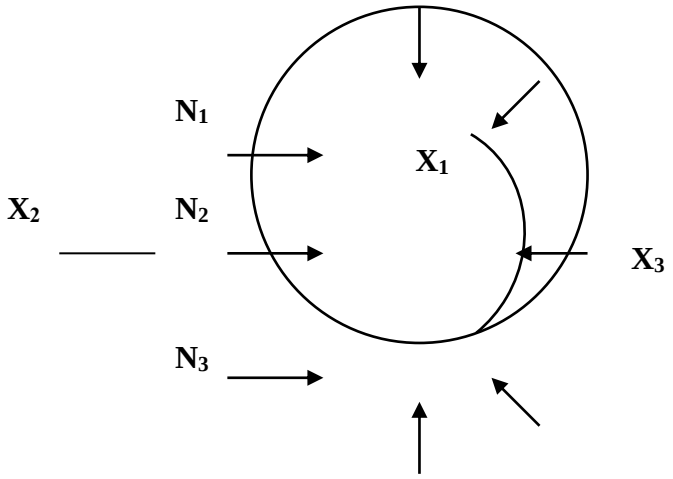

تأثير البنية على سلوك وحدات النظام الدولي

إذ تمثل الدائرة بنية نظام سياسي دولي، والأسهم تشير إلى تأثيرات البنية سواء على تفاعلات الفواعل أو خصوصياتهم.

N_3, N_2, N_1 تمثل دول تقوم بصياغة سلوكياتها انطلاقا من بيئتها الداخلية.

X_3, X_2, X_1 تمثل سلوك الدول خارجيا و تفاعلاتها مع بعضها البعض.

فسلوك الدولة في النظام الدولي هو محصلة لضبط خياراتها، فكل دولة بحاجة إلى رهان معين لكي تثير "*نزاع*" أو مباشرة التعاون أو اتخاذ أي عمل في السياسة الخارجية.[81]

إن تصنيف النظم الدولية يتم تبعا لعدد الوحدات التي تعطي لها الوظيفة القيادية فيها، ومن الأكثر شيوعا في هذا الصدد، تلك التي تقوم على وجود ثلاث نماذج لبنية النظام الدولي وهي. [82]

- ***نظام القطب الواحد***: ويتميز بانفراد فاعل دولي واحد بوظيفة القيادة داخل النظام، مثل ما هو حاصل حاليا (الولايات المتحدة الأمريكية كقطب مهيمن).
- ***نظام القطبية الثنائية***: حيث يمارس وظيفة القيادة داخل النظام قوتين دوليتين أساسيتين (النظام الدولي في فترة الحرب الباردة 1945-1989).
- ***نظام التعددية القطبية***: تتعدد فيه القوى التي تقوم بوظيفة القيادة داخل النظام (النظام الدولي قبل الحرب العالمية الثانية، والذي كان يعرف بنظام توازن القوى).

وفي هذا الإطار تعددت النماذج الخاصة بدراسة النظم، ومن أهمها نموذج" **مورتن كابلان**" الذي يعد أول من قام بوضع نظرية النظم في إطار نظري علمي، وذلك من خلال النماذج التي قدمها، حيث أعطى كل نموذج تعريفا خاصا يتناسب والفترة التي يمر بها.

ارتكزت نماذج *كابلان* على عنصرين رئيسين:

1. السلوكيات الدولية المختلفة هي نتاج اختلاف الأنماط الناتجة عن التفاعل بين الوحدات السياسية.
2. تحليل ذلك التفاعل يقود إلى معرفة كيفية اتزان واستقرار النسق الذي يحوي كيفية توزيع القوة داخله. [83]

وينطوي النظام الدولي على خمس أبعاد رئيسية:

1- *الوحدات* (*Actors*): و يقصد بها الفاعلين الذين يقومون بأدوار معينة داخل النظام، فهناك فاعلين أو أكثر في حالة من التفاعل، كما أن هناك نظما فرعية (Sub-Systems) متفاعلة مع بعضها البعض، و مع النظام الفرعي، هناك نظام عالمي (Global System) يتضمن العديد من النظم الفرعية.

2- *البنيان (الهيكل)* (*Structure*): ويقصد به كيفية ترتيب الوحدات المكونة للنظام، بالنسبة لبعضها البعض، ويتحدد هذا الترتيب، طبقا لكيفية توزيع المقدرات (القوة) بين الوحدات المكونة للنظام، وطبقا لدرجة الترابط بين تلك الوحدات.

3- *المؤسسات* (*Institutions*): ويقصد بها مجموعة القواعد الرسمية والعرفية التي تنظم سلوك الفاعلين الدوليين تجاه القضايا العالمية المختلفة، ويشمل ذلك التنظيمات والقواعد القانونية والعرفية في النظام الدولي.

4- *العمليات السياسية (التفاعل)* (*Interaction*): ويقصد بها مجموعة التفاعلات العالمية الرئيسية التي تتم في إطار الهيكل والمؤسسات (الأفعال وردود الأفعال، أي العلاقة بين المدخلات والمخرجات).

5- *البيئة* (*Environment*): إن هذه الوحدات المكونة للنظام الدولي ذي الصفة الديناميكية للتفاعلات، لابد أن تتم في إطار محدد معلوم، أو في وسط معين يشمل هذه الوحدات وتفاعلاتها (البيئة)، أي الوسط الذي يتحرك ضمن حدوده النظام الدولي، وتضم أنماط التفاعلات القائمة بينها (تعاونية أو تصارعية أم الاثنين معا).[84]

وضع " كابلان" ستة نماذج لنظم دولية افتراضية تقدم إطار نظريا يمكن أن تحدث فيه وتختبر مثل الفرضيات، وفي داخل كل نموذج وضع مورتن كابلان خمس مجموعات من المتغيرات وهي:

- ✓ القواعد الرئيسية: وهي رئيسية لأنها تصف السلوك الضروري للحفاظ على التوازن في النظام.
- ✓ القواعد التحويلية: تحدد المتغيرات التي تمثل مدخلات في النظام ولكنها غير تلك التي تعتبر ضرورية للتوازن داخل النظام
- ✓ المتغيرات التصنيفية للأطراف: فهي التي تبين الخصائص البنائية الهيكلية للأطراف.

- ✓ متغيرات القدرة: تتمثل في مستويات التسليح وعناصر القوة الأخرى المتوفرة لدى الأطراف.
- ✓ المتغيرات الإعلامية: تتمثل في مستويات الاتصال داخل النظام.

من أهم أشكال الأنساق الدولية التي قدمها *كابلان* نجد:

1/ نظام ميزان القوى: ميز هذا النظام الفترة التي امتدت حتى الحرب العالمية الثانية، يقوم على تعدد القوى القطبية يتراوح عددها ما بين خمسة أو ستة قوى تعمل على الإبقاء على الوضع القائم ومنع أي قوة تقوم على محاولة تغيير ذلك التوزيع معتمدة بذلك على آلية *الحلف*.

2/ نظام الثنائية القطبية المرنة: وهو الذي ميز بنية النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية، أين ظهرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كقوتين محوريتين، عملتا على استقطاب دول أخرى، أو كما عبر عن ذلك جون ميرشايمر:" *من أجل زيادة مركز قوتهما النسبي على حساب الأخرى*" .

أما عن أهم قواعد نظام الثنائية القطبية المرنة:

1. تحاول الكتل ذات البنية الهرمية وشبه الهرمية إزالة الكتلة المنافسة.
2. تفضل الكتل التفاوض على القتال، ضمن شروط محددة من المخاطر والتكلفة في إزالة الآخر.
3. يحاول أعضاء كل كتلة زيادة إمكاناتهم تجاه أعضاء الكتلة المضادة لهم.
4. يفضل أعضاء أي كتلة الدخول في حرب كبيرة، على السماح للكتلة المنافسة بالتوصل إلى وضع تحقق فيه هذه الأخيرة تفوق في القوة.[85]
5. يحاول أعضاء الكتل توسيع العضوية في كتلتهم بضم وحدات جديدة إليها.
6. تحاول الدول غير الأعضاء في كتلة العمل للتقليل من خطر وقوع حرب بين الدول الأعضاء في كل مختلفة.

7. ترفض الدول غير الأعضاء في الكتل، تأييد سياسات كتلة أو عضو في كتلة ضد كتلة أخرى إلا في إطار أدوارها في المنظمة العالمية.

8. تعمل المنظمات العالمية على التخفيف أو التقليل من التنافر بين الكتل.

إذن أهم مميزات هذا النموذج النسقي:

- **العالمية:** لتعدد القوى الفاعلة فيه من دول قومية غير متكتلة، ودول قومية ضمن كتل ولاعبين عالميين في شكل منظمة عالمية ممثلة في الأمم المتحدة.
- **اللاتجانس:** أي الاختلاف الإيديولوجي ما بين القوتين. [86]

3/ نظام الثنائية القطبية الجامدة (Tight): عكس نظام الثنائية القطبية المرنة، يتسم هذا النوع بدرجة عالية من انعدام الاستقرار؛ فهو يفتقر إلى اللاعب العالمي، نتيجة عدم قدرته على تعبئة الدول غير المنحازة، أي العمل على كسب الأطراف القومية لجانبه من أجل تحقيق السلم ما بين القطبين.

4/ النسق العالمي: يفترض فيه كابلان دور فاعل للمنظمة العالمية، كلاعب عالمي يعمل على تحقيق الاتصال والتكامل بين وحدات النسق الدولي في كافة المجالات.

كما حصر كابلان وجود هذا النوع، في حالة تطور الوظائف التي تقوم بها المنظمة العالمية داخل نسق القطبية الثنائية الرخو. [87]

5/ النسق الدولي التصاعدي (النظام الهرمي): يتسم هذا النظام بدرجة عالية من الاستقرار، ويتضمن شبكة من النظم الوظيفية الفرعية المنفعية للأطراف فيصبح الانسحاب منه مكلفا للغاية مع الوقت.

كما افترض كابلان في هذا النوع، تحول وحدات النسق من الدول القومية إلى جماعات المصالح والمجموعات الوظيفية، نتيجة أن اللاعبين القوميين فقدوا دورهم وأصبحوا مجرد تقسيمات إقليمية فرعية.

6/ نظام النقض (نسق وحدة الفيتو): تصور كابلان في هذا النسق أن اللاعبين العالميين ليس لهم دورا، بحيث تتعارض مصالح اللاعبين وفي نفس الوقت يوجد ردع متبادل ما بينهم يمنع كل لاعب من تدمير الآخر فكل، لاعب يملك حق الفيتو كضمانة لاستمرار واتزان هذا النسق. [88]

تعرضت النماذج التي اقترحها كابلان للنقد، حيث قدم نماذجه في صورة جامدة وكأنها قواعد حصرية وواجبة الإتباع كما أكد على الدولة كفاعل أساسي، والقوة كميكانزيم محرك للنسق الدولي، رغم تعدد الفواعل وميكانيزمات التأثير على النسق الدولي.

أما "**جورج موديلسكي**" فيعرف النظام الدولي بأنه نظام اجتماعي تقيمه متطلبات وظيفية أو بنيوية، والنظم الدولية تتكون من أهداف وعلاقات بين هذه الأهداف والقوى المرتبطة بها، كما أن هذه النظم الدولية تحتوي على نماذج من الأفعال والتفاعلات بين الجماعات وبين الأفراد الذين يعملون من أجل هذه الجماعات. فهو يرى أن المقترب النسقي يحظى بتأييد العديد من الباحثين لأنه يقدم إطارا لتنظيم المعلومات وتكامل المتغيرات واستخدام معلومات أو مواد من نظم أخرى. وذلك من اعتقاده بأن دراسة ماضي وحاضر النظم الدولية إضافة إلى الافتراضات النظرية المستقبلية تمثل أهمية كبرى. ومن هنا فإن من الواجب أن تكون دراسة المجتمع الدولي والنظام الدولي والتغيرات التي تجري في داخله وداخل النظم الفرعية هي هدف دراسة العلاقات الدولية.[89]

يقدم "مودلسكي" نموذجين أحدهما لخلق إمكانية للتحليل المقارن للنظم الدولية. ويقوم على أخذ عدد من النظم الدولية التي تبدأ بالمجتمعات الزراعية وتنتهي بالمجتمعات الصناعية، ثم يقوم بأخذ وتجميع عدد معين من العناصر من هذه النظم الدولية القديمة والحديثة ليصنع منها إطارا يمكن من خلاله دراسة عملية التغير أو النظم الوسيطة.

وهنا يشير أنه في النموذج الصناعي –كنظام دولي– يكون عدد السكان كبيرا وتسهل تعبئة الموارد بشكل أكثر مما هو عليه الحال في النموذج الزراعي، كما تقوم فيه المنظمات

العالمية وأدوات الاتصال المتطورة بتقديم المعلومات والمساهمة في تطوير الثقافة العالمية. وعليه يرى "مودلسكي" أن ما يميز كلا من نظمه الدولية هو الطريقة التي يؤدي فيها كل نظام أربعة وظائف رئيسية:

- ✓ **توزيع الموارد:** يتسم النموذج الصناعي- على عكس الزراعي- بكثرة المرافق المتخصصة بما في ذلك المنظمات الدولية والحكومات التي تقوم بتأدية وظيفة التوزيع في حين تفتقر المجتمعات الزراعية لذلك إلا في حدود ضيقة.
- ✓ **السلطة:** في الوقت الذي يحتكر السادة والأمراء ممارسة السلطة وتتسم النخبة بتركيبتها البسيطة في المجتمعات الزراعية فإن المجتمع الصناعي يعرف عددا كبيرا من النخب التي تعتمد في دورها السلطوي على الإنجاز والعمل.
- ✓ **التضامن:** في الوقت الذي تحافظ النخبة الحاكمة في المجتمعات الزراعية على تضامنها من خلال نظام النسب أو القرابة المتواصل والذي يدوم بفعل الزواج الداخلي بين أفراد الأسرة الحاكمة فقط فإن القيادة الصناعية تحقق التماسك عبر الولاء القومي أو الولاء للنظام العالمي، وموقع الفرد في صفوف المجتمع يتحدد بشكل كبير على أساس إنجازه أو عمله الذي يعتمد بدوره على التفوق العلمي والفني.
- ✓ **الثقافة:** تنقل الثقافة وتنشر في المجتمع الزراعي بواسطة مجالس النبلاء في يحتوي المجتمع الصناعي على مرافق ثقافية متطورة بما فيها الصحافة العالمية والنشاط الدبلوماسي والمؤسسات الدولية التي تسعى لتطوير ثقافة عالمية.

وهكذا فإن "مودلسكي" يستخدم المنهج الوظيفي البنائي على غرار ما فعل **بارسونز** أي اعتبار النظم الدولية نظما اجتماعية تتكون من مجموعات من الأهداف مع وجود علاقات بين هذه الأهداف، كما أن النظم الدولية جميعا تمتلك نظاما مستقرا نسبيا يستجيب للرغبة في تلبية المتطلبات أو الاحتياجات الوظيفية، ثم إن هذه الأخيرة تؤديها بشكل كاف على النظم الدولية. [90]

ولو حاولنا التعرف على جوانب الاتفاق بين دارسي النظم على المستوى الدولي سنجد اجماعا حول العناصر التالية:

- ✓ أن كل منهم أولى اهتمامه بتلك العناصر التي تساهم في استقرار أو اضطراب النظام الدولي.
- ✓ ثمة اهتمام مشترك بضوابط التكيف التي تعمل على إبقاء النظام في حالة توازن أو ثبات وهو أمر مشابه لاهتمامات علماء البيولوجيا بموضوع التوازن البدني لدى الكائن الحي.
- ✓ ثمة اهتمام مشترك في تقويم قدرة الوحدات الموجودة بشكل أكبر أو أقل في تعبئة المواد والانتفاع بالتكنولوجيا المتطورة وتأثير ذلك على النظام.
- ✓ الاجماع بين الباحثين على أن القوى المحلية في الوحدات السياسية القومية– الدول– تمارس تأثيرا كبيرا على النظام الدولي.
- ✓ الاهتمام بموضوعات معينة مثل الاستقرار قدرة النظام الدولي على احتواء الاضطرابات التي تحدث بداخله ويتعامل معها بفعالية، وقد قادهم ذلك إلى إبداء الاهتمام بدور القوى فوق القومية كأدوات منظمة للنظام.
- ✓ يتفقون فيما بينهم على أن سمة النظام الدولي هي التغير وليس الاستقرار.

وهذا ما يشير إلى ارتباط النظام بميزتين إما "*الاستمرارية*" أو "*الانقطاع*".

- *الاستمرارية* (*Continuity*): بمعنى الثبات والاستقرار في النظام، والذي يعكس صورة لوجود توازن داخلي أو ما يعبر عنه بالعملية الدينامكية "للانتظام الآلي". فكلما كانت هناك قدرة فعلية وشاملة للتغلب على الأحداث أو السلوكيات التي تتخذ طريق الانحراف عن معايير أو مبادئ النظام، وذلك من خلال تفعيل آليات الانتظام الذاتي (القوانين *الدولية، الاتفاقيات، ميزان القوى الاستراتيجي*)، كلما كان هناك توازن داخلي.

- *الانقطاع (Discontinuity)*: بمعنى الانقطاع عن النظام السابق وبداية نظام جديد، إلا أن التحول لا يعني بالضرورة الجديد فقد تكون مجرد تغيرات شكلية وليس بصفة جوهرية.

إلا أن ما يمكن الاستدلال به عند حدوث تحول هو مجموعة عناصر أهمها:

- ***الاتجاهات***: أي حدوث تحول في الاتجاهات السائدة؛ والقيام بقياس التغيرات الكمية لممارسة كانت سائدة فبالنسبة للنظام الدولي، يقاس مثلا اتجاه توزيع القوة في النظام للاستدلال على حصول تحول: كانهزام قوة أو أكثر، أو انتقال قوة من إقليمية إلى قوة كبرى عالمية.
- ***الأحداث الكبرى***: ففي هذا الإطار تبدو المؤسسات السياسية الدولية والسلوكيات والأفكار كأنماط ثابتة، حتى يقع حدث كبير يعبر عن حدوث تحول مثل: سنوات التحول الكبرى *الحرب العالمية الأولى، الثانية ونهاية الحرب الباردة*.
- ***الانجازات الكبرى***: تعبر عن تلك الممارسات الاجتماعية الجديدة، التي تمثل انجازات كبرى سواء ثقافية أو فنية، اجتماعية....
- ***ابتكارات تكنولوجية***: والتي تتضح بصورة جلية في الثورة النووية، التي عرفتها حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أن القنبلة النووية فرضت نمط تفكير أمني انتقل من كيفية الفوز بالحرب إلى كيفية منعها خاصة بين القوى الكبرى إلى جانب الثورة التكنولوجية والالكترونية الهائلة التي ساهمت في خلق *عالم بلا حدود*.

فكل هذه المؤشرات تؤدي في النهاية إلى طابع خاص محصور بين *ما قبل إلى ما بعد*.

إذن كاستنتاج يمكن إدراج ثلاث أنماط من التحول:

- ***التحول كبديل***: أي حدوث شيء ما جديد يكون عادة على نقيض الشيء القديم (الانقطاع).

- ***التحول كإضافة***: بمعنى أنه ليس كل ظاهرة جديدة هي بالضرورة تشكل بديل للظاهرة القديمة.
- ***التحول كإدراك جديد***: انطلاقا من الدول أو الفرد وذلك بالتركيز على الطرق التي يدرك بها صناع القرار المحيط في السياسة الخارجية، أي تحاول فيه الدولة إعادة صياغة وتركـيب، وتحديد مصالحها وأهدافها الأساسية، كما هو مبين في الشكل التالي:

نظام دولي في حالة استمرارية

(الثنائية القطبية)

تحول

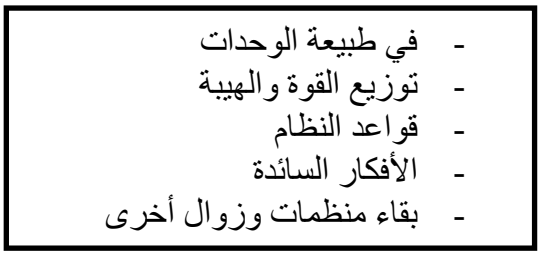

النظام الدولي الجديد

(الأحادية القطبية)

نمط الانتقال من النظام الثنائي القطب إلى الأحادي

في الأخير ورغم تعدد النماذج الخاصة بدراسة النظم إلا أنه كان هناك نوع من الاتفاق، بين دراسي النظم على النقاط التالية:

1. الاهتمام بالعناصر التي تساهم في استقرار أو اضطراب النظام الدولي.
2. اهتمام مشترك بضوابط التكيف التي تعمل على إبقاء النظام في حالة توازن أو ثبات.
3. قدرة الوحدات الموجودة على تعبئة الموارد والانتفاع بالتكنولوجيا المتطورة، وتأثير ذلك على النظام.
4. قدرة النظام على مواجهة الاضطرابات التي تحدث فيه.
5. سمة النظام الدولي هي التغير وليس الاستقرار. [91]

إلى جانب أن بنية المجتمع الدولي تنطوي في داخلها صراعات على مستويات مختلفة:

في " **المستوى الأعلى**" نجد صراعا على مركز *النظام الدولي* (*القطب الدولي*).

في " **المستوى المتوسط**" نجد صراعا بين الأقاليم على احتلال مركز *الإقليم القطب*.

في " **المستوى الثالث**" نجد صراع داخل كل إقليم أي بين الدول المؤلفة له والتي تتنافس على احتلال دور المركز أو ما يعرف ب *القطب الإقليمي*.

وبالتالي يمكن تصور بنية العلاقات الدولية على أساس أنها تتضمن تنافس وصراع لتحقيق الأهداف التالية:

1. ***القطب الدولي***: أي تحقيق صفة الدولة الأهم في العالم.
2. ***الإقليم القطب***: أي تحقيق وصف الإقليم الأهم في العالم.
3. ***القطب الإقليمي***: أي تحقيق صفة الدولة الأهم في كل إقليم من أقاليم العالم.[92]

المحور التاسع: اقتراب صناعة القرار ودراسة العلاقات الدولية

أحد المحاولات في سبيل تطوير مقاربة "صنع القرار" في دراسة العلاقات الدولية كانت في بداية الخمسينيات في إطار الأفكار السلوكية التي تركز على شخصية صناع القرار وسلوك الأفراد (ناخبين، جماعات ضاغطة...)، إذ يرى "ريتشارد سنايدر" أن بؤرة بحث العلاقات الدولية يجب أن تكون حول المواقف، وردود الأفعال، والتفاعلات بين الدول. فبالنسبة إليه، الدولة على وجه التحديد مكونة من صناع القرار، وموقف الدولة هو الموقف المتخذ من قبل هؤلاء الذين يتصرفون باسم الدولة.

تمثل "**نظرية صنع القرار**" الدراسة المتفحصة والشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحليل سياسة معينة سواء بشكل عام أو في لحظة معينة. فإذا كانت السياسة الخارجية تتمثل في عملية تطبيق او استخدام معايير وأحكام ذاتية في التعامل مع واقع خارجي متغير باستمرار فإن الخطوات التي تسير عبرها هاته الأخيرة، تتخذ المسار التالي:

- تحديد المعيار الرئيسي.
- تحديد المتغيرات المرتبطة بالموضوع
- قياس المتغيرات بالمعيار الرئيسي
- اختيار الهدف
- رسم استراتيجية تحقيق الهدف
- اتخاذ القرار بانتهاج سلوك معين
- تبني وانتهاج السلوك فعلا
- تقويم نتائج السلوك قياسا على المعيار الرئيسي.

إن تأكيد " **ريتشارد سنايدر**" على أن هدف تحليله هو إعادة صياغة العالم كما يراه صناع القرار في الواقع من أجل تفسير السلوك، قاده إلى مناقشة:

- **العوامل الموضوعية:** أي النقاط الأساسية لصناع القرار– كيف يحددون الموقف– وليس من المنظور التحليلي.
- **المصادر المحتملة لموقف الدولة التي توجد في بحث صناع القرار:** أي الإطار الهيكلي الذي يضم عددا من العوامل في مختلف مستويات التحليل. فعلى سبيل المثال: السياسة الداخلية والرأي العام تصنف كعناصر مهمة محتملة في مسار صنع القرار الخارجي.

ورغم طابع الغموض الذي يعوق التعرف على الدوافع الحقيقية لصانع القرار، إلا أن "ريتشارد سنايدر" حدد شكلين من الدوافع، اللذان يصيغهما فيما يسميه بالدوافع «من أجل" والدوافع "بسبب". إن الدوافع الأولى تعني أن صانع القرار اختار قراره ليحقق أهدافا معينة وبوعي منه، أما الثانية فهي دوافع عن شكل من أشكال اللاوعي أو شبه الوعي وهي النابعة من الخبرة الحياتية لصانع القرار، والتي تؤثر في اختياراته لأسباب سيكولوجية، وبالتالي فعند تحليل قرار معين لابد من دراسة الحياة الشخصية لصانع القرار مثل طفولته، ثقافته، وخبراته في الحياة.[93]

نموذج الفاعل العقلاني:

يفسر هذا النموذج عملية صنع القرار من خلال تحليل عقلاني لأهداف السياسة الخارجية لدولة ما، على اعتبار أن أي دولة تقوم بالتدقيق في وضع أهدافها، وحساب تكاليفها والأرباح التي تجنيها من كل قرار تتخذه بشأن قضية معينة، أو تحقيق هدف ما.

فالوحدة الأساسية في التحليل في هذا النموذج هو عقلانية سلوك الدولة في العلاقات الدولية، وعلى العموم يقوم هذا النموذج على العناصر التالية:

- القضية التي يفترض معالجتها إنما هي نتاج سلوك الدول.
- سلوك الدولة هو اختيار يتم مرة واحدة وليس عدة اختيارات متسلسلة.
- السلوك هو اختيار عقلاني.

نموذج العملية التنظيمية:

وفقا لهذا النموذج، تنبثق عملية صناعة القرار من بيروقراطيات مختلفة ومتنافسة فيما بينها. بمعنى أن هناك تفاعل بين مختلف مستويات البيروقراطية في صناعة القرار. كالتنافس بين وزارة الخارجية ووزارة الدفاع حول قضية معينة في العلاقات الدولية. كما ان مدخلات القرار تمر عبر مستويات مختلفة للنظام، سواء تعلق الأمر بالمعلومات، أو المطالب، أو مفاهيم المصلحة الوطنية. فسلوك الدولة هو محصلة للإجراءات المحددة مسبقا من قبل وحدات النظام. والنتيجة هي أن اللاعب في هذا النموذج ليس هو الدولة إنما هو شبكة الدوائر والإدارات المترابطة.

نظرية اللعبة:

تمثل نظرية اللعب شكلا معينا ومثيرا للجدل من نظرية اتخاذ القرار، فالبعض يرى في اصطلاح نظرية اللعب نوعا من الاستهانة بظواهر إنسانية هامة كالسياسة والصراع، والتعامل معها كما لو أنها لعبة رياضية أو مباراة، أما البعض الآخر فيحاول أن يصور القدرة التامة للنظرية في الإجابة على التساؤلات التي تطرحها عملية صنع القرار. بحيث تساعد–لاسيما في التعامل مع الأوضاع الاستراتيجية الدولية– في توضيح الخيارات البديلة أمام صانع القرار، وتساعد على تجاوز الوصف اللفظي للمشكلة والقدرة على فهم المشكلة بشكل أعمق مما يساعد على جعل منهجية التحليل أكثر عمقا.

يعرف **مارتن شوبيك** نظرية اللعب بأنها:" طريقة لدراسة صناعة القرار، فهي معنية بأوضاع يكون السلوك الأفضل لكل طرف معتمدا على قدرته على توقع ما سيفعله الطرف الآخر وهذا يعني التمييز بين ألعاب الاستراتيجية وألعاب الحظ ". [94]

وقد بنى "شوبيك" تصوراته في هذه النظرية على الأسس التي وضعها "جون فون نيومان" و"أوسكار مورجينستون"، ومعروف أن "نيومان" عالم رياضي بينما الآخر عالم اقتصادي، وقد قاما بتحليل مختلف الاستراتيجيات التي يمكن أن يتبعها اللاعب (الطرف) وحاولا أن يقدما صياغة نظرية رياضية للنتائج المترتبة على كل حركة ثم اختيار الحركة التي توفر

أفضل النتائج أو ما يسمى بالاستراتيجية المثلى، وأعرب الباحثان عن اعتقادهما بأن ثمة إمكانية لتطبيق النظرية على المجال الاجتماعي.[95]

تقوم نظرية اللعب على نوع من التفسير العقلاني المجرد الذي يجمع بين المنطق والرياضيات، فهي تقوم على أساس تحديد السلوك العقلاني الذي يمكن اللاعب من الفوز ولكنها لا تتناول ما يسلكه الناس فعلا، إذ أن الأفراد قد يتصرفون بشكل متناقض وغير عقلاني في بعض الأحيان.[96]

فهي مقاربة تقوم على افتراض أن الفاعل عقلاني في موقف المنافسة كل لاعب يحاول الربح إلى الحد الأقصى أو تجنب الخسارة إلى الحد الأدنى في شروط من الشكوكية وقلة المعلومات التي تتطلب من كل فاعل مجموعة من التفضيلات وتقدير الاحتمالات، ويحاول تبين ماذا سيفعل الفاعل الآخر.[97]

مكونات نظرية اللعبة:

- وجود لاعبين أو أكثر، يسعى كل منهم لتحقيق نتائج أفضل من غيره، أو تحقيق النتيجة الأفضل للجميع. واللاعب يمثل وحدة قرارية مستقلة يمكن أن تكون دولة، نظام، فرد.
- ثمة مجموعة من القواعد التي يجب الاقتداء بها، يفترض فيها تمتع الطرف الثاني بقدر من الذكاء لا يقل عن الطرف الأول، كما أن كل حركة قد تدفع الطرف الآخر لتعديل اختياراته.
- تكون البدائل الممكنة للتصرف بمثابة مجموعة من الإستراتيجيات التي يمكن ترجيح إحداها بحسب النتائج المتوقعة من كل واحدة منها وفي نفس الوقت اللاعب يتكهن بحركة المنافس أو اللاعب الآخر ويدخلها في حسابه.
- لا تنطلق إستراتيجية اللاعب (صانع القرار) عشوائيا وإنما تنطلق من معلومات متاحة من البيئة التي تجري فيها اللعبة.

- حركية التصرف الاستراتيجي للاعبين، وجود فعل ورد فعل (حيث كل حركة تدفع الطرف الآخر لتعديل اختياراته).
- وجود مجموعة من المعلومات على ضوئها يتصرف اللاعب بشأن البدائل أو الخيارات المتاحة.
- محصلة المباراة يتم التعبير عنها رياضيا وإظهار الربح والخسارة.
- مفهوم الربح والخسارة مفهوم نسبي، قد يختلف من طرف لآخر حسب تقييم كل لاعب وقيمه فما يعتبره أحد الأطراف هو خسارة الطرف الآخر يعتبره ربح.

وكل هذه العناصر السابقة لابد من نقل مفاهيمها إلى واقع الحياة الدولية، فمثلا اعتبار عملية اللعب صراعا بين استراتيجيات، واعتبار اللاعب هو الدولة أو الحلف أو النظام، أما المعلومات عن الطرف المقابل وعن البيئة الخارجية فهي أمور لا تحتاج للتوضيح، ولذا يمكن القول أن نظرية اللعب تشبه نظاما له مدخلاته ومخرجاته ووظيفته وتفاعلاته التي هي الصراع الاستراتيجي.

يمكن التمييز بين نوعين أساسيين من المباريات وفقا للمحصلة أو النتيجة المترتبة على المباراة، وهما:

أولا: المباراة/اللعبة الصفرية:

في هذا الشكل من المباريات تكون الأرباح أو المكاسب التي يحققها اللاعب الأول(الفائز) تساوي الخسائر التي يمنى بها اللاعب الثاني (الخاسر). أي أن أي شيء أو قيمة يكسبها أي لاعب لا بد أن يخسره اللاعب الآخر، وبالتالي فإن محصلة هذه المباراة تكون من الناحية الكمية تساوي الصفر.

ووفقا لهذا النموذج من المباريات، فإنه على المستوى الدولي نجد أن كل لاعب مشترك في قضية دولية يرمي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب مقابل اقصى قدر ممكن من الخسائر لخصمه، ولكنه سيصل إلى حد أدنى من الربح إذا كان قد وجد أن هذا هو ما يمكن تحقيقه، وتنطبق نفس الحالة على الحد الأقصى من الخسارة وقبول الحد الأدنى والممكن منها.

والحالة التي تنتهي فيها المباراة بنتيجة يرضى فيها اللاعب بالحد الأدنى من الربح أو أن يقبل أقل الخسائر نسبيا تسمى ب"الحلول الوسطى"، أي التي تجمع بين الحد الأقصى والحد الأدنى. فإذا أدرك لاعب أن منافسه سيكون بارعا وسيكسب أكثر مما يكسبه من قيم أو أرباح فإن جذا اللاعب سينتهج استراتيجية تكفل له تقليل خسارته إلى الحد الأدنى، في مقابل تقليل أرباح منافسه إلى الحد الأدنى. وفي هذا النوع من الاستراتيجية يرضى اللاعب بالحد الأدنى من الحدود القصوى للأرباح المتاحة أو أن يرضى بأقل الخسائر نسبيا. بمعنى آخر فإن اللاعب في مثل هذا النوع من الصراع إما أن يختار "أفضل الأسوأ" أو "أسو الأفضل" من بين كل النتائج الممكنة.

ومن الأمثلة التي يستدل بها بعض الباحثين على اللعبة الصفرية في المجال الاقتصادي سلوك "**منظمة الأوبك**" في سياسة رفع أسعار النفط. والتي يمكن فهمها من خلال النظر إلى أن زيادة مداخيل الأوبيك تتم على حساب زيادة التكاليف بالنسبة للدول المستهلكة للنفط.

كذلك نجد مثال "**معركة غينيا الجديدة**" خلال الحرب العالمية الثانية عام 1943 بين قوات الولايات المتحدة الأمريكية التي انضمت في صف الحلفاء من جهة والقوات اليابانية من جهة أخرى. فقد كان الحلفاء يسيطرون على الجزء الجنوبي من غينيا الجديدة، واليابانيون على الجزء الشمالي. وقد أشارت المعلومات الاستخباراتية للحلفاء في ذلك الوقت على أن اليابانيين سيرسلون قافلة إمدادات لتقوية وضعهم في غينيا الجديدة. وبالتالي، فإن القوات الأمريكية التي كانت تسعى لترصد القافلة اليابانية لشن الهجوم عليها وتدميرها في حين كانت اليابانيون يتجنبون الظهور أمام أجهزة الرصد والاستطلاع الأمريكية. ومن هذه الوضعية فإن الموقف الصراعي في تلك المعركة كانت تغلب أو تنطبق عليه حالة المباراة التنافسية المحدودة، ومن ثم فإن التعاون بين الطرفين كان مستبعدا في كل الأحوال، إذ لا توجد مصلحة مشتركة بين اللاعبين في هذا الصراع. وفيما يلي الخيارات الممكنة لطرفي الصراع والنتائج المترتبة عليها:

- ✓ إذا تركزت القوات الأمريكية في المسلك الجنوبي وتصادف ذلك مع اختيار القافلة اليابانية لجذا المسلك، فإن القافلة في هذه الحالة ستكون مكشوفة أما أجهزة

الاستطلاع الأمريكية بسبب وجود الرؤية الواضحة في الأخوال الجوية المعتدلة وبالتالي سيستمر القصف لمدة 3 أيام أي طيلة أيام الرحلة.

- ✓ إذا تبنت الاستراتيجية الأمريكية خيار التمركز في الطريق الجنوبي، بينما اختار اليابانيون الطريق الشمالي، فإن القافلة تكون في وضع يصعب مراقبته بسبب ضعف الرؤية تبعا لرداءة الحالة الجوية، وبالتالي فإن القصف سيستمر يوم واحد.
- ✓ إذا تمركزت الطائرات الأمريكية في الشمال، فإن القصف سيستمر يومين بصرف النظر عما إذا كان اليابانيون قد اختاروا المسلك الشمالي أم لا، لأن وجود القافلة اليابانية في المسلك الشمالي في هذه الحالة ستكون قريبة من القوات الأمريكية، وبالتالي تصبح في دائرة الرصد الأمريكي على الرغم من ضعف الرؤية، ولكن زمن القصف سيكون في مدة يومين فقط.

بالنسبة لكلا اللاعبين، ولكي يعززا مستويات أمنهما، فإن اللاعب الأمريكي يجب أن يختار الاستراتيجية التي تضمن له على الأقل يومين من القصف، أما اللاعب الياباني فعليه أن يختار الاستراتيجية التي تضمن له ليس أكثر من يومين للقصف.

وإذا عظم كل طرف من طرفي الصراع مستوى أمنه فإن الناتج سيكون هو نقطة التقارب وهي الاستراتيجية التي تكون فيها مكاسب أحد الطرفين في حدها الأعلى الممكن متقاربة مع خسائر الطرف الآخر. ففي حالة "غينيا الجديدة" اختار كل طرف استراتيجيته المثلى (أكبر الأقل/ أقل الأكبر). وهكذا فإن القافلة اليابانية أبحرت في الاتجاه الشمالي حيث استطاعت طائرات الاستطلاع الأمريكي اكتشافها خلال يوم واحد من رحيلها، مما أتاح للطائرات الأمريكية يومين من القصف. في مقابل ذلك لم يكن في مقدور اليابانيين تجنب بعض الخسائر مهما كانت كفاءة الاستراتيجية التي سيتخذونها، نظرا لأن المعركة أو المباراة نفسها غير منسجمة.

اللعبة غير صفرية:

يفترض أصحاب النظرية في هذا النوع من اللعبة بأن هناك مجالا واسعا للتنسيق والتعاون بين طرفي الصراع إذ أنهما قد يخسران معا أو يكسبان معا. حيث أن كل طرف يفسر سلوك الطرف

الأخر من خلال البدائل التي يختارها على أساس التعاون كخيار عقلاني ترجح فيه كفة الأرباح على كفة الأضرار بالنسبة لكل طرف.[98]

أفضل مثال على اللعبة غير الصفرية مأزق السجين، ولعبة الجبان.

لعبة الجبان أو لعبة الدجاجة : تفترض أن شابين يتسابقان بسيارتهما في طريق ضيق في كاليفورنيا لا يتسع إلا لسيارة واحدة فإذا:

- انحراف أي منهما على الطريق سيؤدي إلى التصادم ومقتلهما −20/−20.
- إذا تراجع أحدهما فان الآخر سيكسب +5 والأخر −5أو العكس الأول −5 والآخر +5.
- إذا تراجعا كلاهما (أي كانا جبانان) فان الخسارة تكون −2/−2 مقابل إنقاذ حياتهما.[99]

إستراتيجية اللاعب رقم 2

إستراتيجية اللاعب رقم 1

أ	−20/−20	+5/−5
ب	+5/−5	−2/−2

مأزق السجين : تسمية النموذج مقتبسة من حادثة مفترضة تشمل شخصين أخذا إلى السجن بتهمة ارتكاب جريمة يخضعان لتحقيق منفصل، كليهما لا يدري ماذا سيقول الأخر للمحقق والاحتمالات المطروحة.

- إذا اعترفا كليهما فسيسجنان مدة 3 سنوات.
- اعتراف الطرف الأول دون الثاني 4سنوات مقابل سنة.
- اعتراف الطرف الثاني دون الأول سنة في مقابل 4 سنوات
- إنكار الطرفين تكون النتيجة السجن لمدة سنتين لكليهما.

ومن ثم فان الإستراتيجية المثلى لكل منهما هي الاتفاق الضمني على الصمت.

3/3	1/4
4/1	2/2

نموذج مأزق السجين يفترض وجود فاعلين عقلانيين، والذي يتميز بسرية المعلومات وتحتاج إلى التعاون المشترك فهو يعد من أحسن النماذج في العلاقات الدولية في إطار أن الدولة فاعل عقلاني مادي أناني يبحث عن تحقيق مصلحته، في ظل السرية في المعلومات وعدم الثقة إلى جانب قلة البدائل. مما يؤدي إلى التفكير بنفس الطريقة وظهور ما يعرف بالحروب الاستباقية. [100]

الانتقادات التي وجهت للنظرية:

- التجريد المبالغ فيه حيث اختزلت النظرية في الاهتمام بالشكل (بديل أو بدائل)، والنتائج (ربح أو خسارة).
- انتقدت في اعتمادها على التكرار والتبسيط، حيث أن السياسة الدولية ليست لعبة بقواعد ثابتة بل هي عملية تفاعلية معقدة لها قواعد تتغير بتغير اللاعبين فيها.
- اللعبة لا يمكن أن تعكس العالم الحقيقي، تبقى مجرد افتراضات حول كيف يسلك اللاعبون سلوكهم.
- صعوبة تحديد مستوى العقلانية للخصم فلا يمكن التوصل للحكم على سلوك اللاعبين.
- نظرية اللعبة في صورتها الصفرية لا تفسح المجال أمام سياسات أخرى إما تحقيق الربح أو الخسارة فهي درست الظاهرة في قالب جامد مثل الواقعية.
- وضعت قرارات معينة بناء على نماذج اللعب التي طرحتها وحصرت اللاعبين في زاوية محددة ولم تأخذ بعين الاعتبار العشوائية فليس بالضرورة أن يكون السلوك عقلاني.
- هناك إمكانية لتسريب المعلومات عن طريق المحامي.
- اعتماد البدائل على المعلومات يطرح إمكانية أن تكون ناقصة أو تقع في سوء الإدراك.

المحور العاشر: دراسة العلاقات الدولية وتقنيات الدراسات المستقبلية

استشراف المستقبل مهارة عملية تنطوي على استقراء التوجهات العامة في حياة البشريةَ التي تؤثر، بطريقة أو بأخرى في مسارات الأفراد والمجتمعات، عبر تحليل النتائج المحققةِ ، وتحديد الاتجاهاتُ بعيدة المدى، وتخيل مستقبل مرغوب فيه، واقتراح استراتيجيات تحقق الأهداف، مع الأخذ بعين الاعتبار التدابير الواجب اتخاذها وتصحيح الانحرافات إذا حدثت .

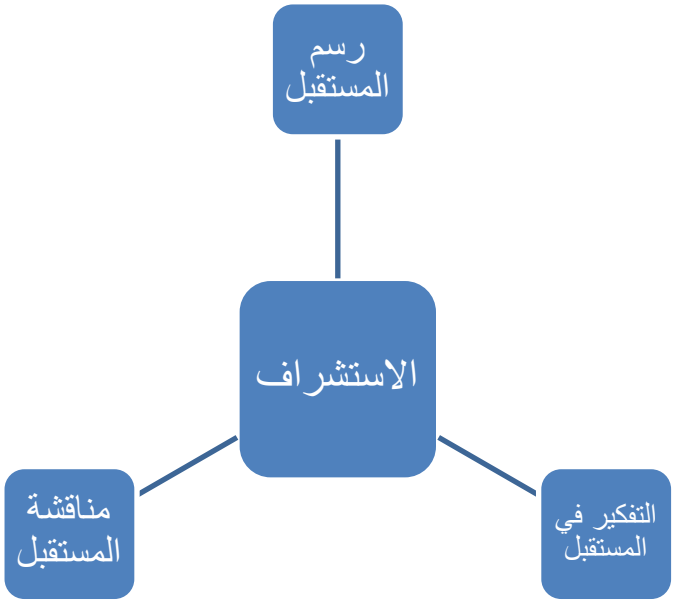

الاستشراف والمفاهيم المتداخلة:

تستخدم الدراسات المستقبلية مجموعة من المصطلحات أو المفاهيم التي تسعى لوصف دقيق للدراسة المستقبلية، وثمة ترابط أحيانا وتنافض أحيانا أخرى بين دلالات هذه المفاهيم تبعا للمدارس الفكرية التي تستخدمها.

يبدو أن الدراسات المستقبلية لم تكتسب معناها الاصطلاحي الذي نتداوله الآن إلا عندما أطلق أحد علماء الاجتماع" جيلفان" مصطلح " **ميلونتولوجي**" والذي يعني أحداث المستقبل وذلك عام 1907.[101]

المستقبل: يعني مفهوم المستقبل لغة، "الآتي بعد الحال"، أي أنه يمثل الحلقة الأخيرة في السلسلة الزمنية التي تبدأ بالماضي ويتوسطها الحاضر.

الاستشراف: يدل على سلوك يتطلب معرفة ومهارة ويستلزم عزيمة وإرادة ويهدف إلى جلب خير أو دفع ضرر عبر أنشطة ذهنية معينة .ويعتبر الاستشراف فن وعلم شكيل المستقبل، وهو مهارة عملية تتضمن رسم نهِجَ استباقيَ واعتماد سيناريوهات يمكن تحويلها إلى واقع ملموس يرتقي بالعمل الحكومي ويؤسس لمعايير مبتكرة .وتم تعريف استشراف المستقبل على مستوى **الاتحاد الأوروبي** على أنه: "عمليةَ منهجية تشاركية تقوم على جمع المعلومات المستقبلية ووضع رْؤى متوسطة وطويلة الأجل تهدف إلى اتخاذ قرارات قابلة للتنفيذ في الوقت الحاضر". وهو وسيلة منظمة لتشكيل المستقبل واتخاذ القرارات. والتصرف من خلال محاولات نظامية للنظر في مستقبل العلوم والتكنولوجيا والمجتمع والاقتصاد، وتفاعلاتها، من أجل تعزيز المنفعة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. كما أنه عمليةَ توقع التغيير وإدارته. وهو أسلوب منهجي وتشاركي لتطوير استراتيجيات وسياسات فعالة من أجل المستقبل المتوسط وطويل المدى.

أما بالنسبة **للتخطيط الاستراتيجي** فهو يمثل إطارا فكريا متكاملا، تشارك فيه جميع المستويات الإدارية لتحليل بيئة المؤسسة وتقييم قدراتها الذاتية وصياغة رسالتها وأهدافها واختيار الاستراتيجيات العامة والفرعية ووضع السياسات والبرامج والخطط والموازنات القادرة على تحقيق أهداف ورسالة المؤسسة، وذلك في ظل افتراضات مخططة ومحددة. كذلك هو إجراء مؤسسي يهدف إلى التعريف بشكل مفصل باتجاهات المؤسسة وصنع القرارات المتعلقة بتوزيع المصادر المالية والبشرية لتحقيق الاستراتيجية باستخدام عدد من تقنيات التحليل الاستراتيجي.

هناك اختلافات كبيرة بين الاثنين، أي بين التخطيط ودراسات المستقبل:

1 .الدراسات الاستشرافية أطول أمدًا، من خمسة إلى خمسين عامًا (حتى 1000 عام) بدلاً من عام إلى خمسة أعوام؛

2 .تربط بين البعد الثالث (20–30 سنة) والبعد الثاني (5–20) والبعد الأول (الحاضر إلى خمس سنوات)؛

3 .ملتزمة بمستقبل بديل أصيل وتهتم بخلق المستقبل أكثر من مجرد التنبؤ به، حيث يختلف كل سيناريو جوهريًا عن الآخر.

4 .ملتزم بتفسيرات متعددة للواقع (إضفاء الشرعية على دور اللاوعي، والأساطير، والروحانية، على سبيل المثال، بدلاً من وجهات نظر الواقع التي توجد لها بيانات تجريبية فقط).

5 .أكثر مشاركة، حيث يحاول إشراك جميع أنواع أصحاب المصلحة بدلاً من وسطاء السلطة فقط.

مراحل تطور علاقات السلطة السياسية بالمستقبل: من الصبغة الدينية إلى المستقبل الثوري

تعبر الدراسات الاستشرافية عن الدراسة المنهجية للمستقبلات الممكنة والمحتملة والمفضلة بما في ذلك وجهات النظر العالمية والأساطير التي تكمن وراء المستقبل. في الخمسين عامًا الماضية أو نحو ذلك، انتقلت دراسة المستقبل من التنبؤ بالمستقبل إلى محاولة رسم خرائط للمستقبلات البديلة وتشكيل المستقبلات المرغوبة، سواء على المستويات الجماعية الخارجية أو المستويات الفردية الداخلية.

1–مرحلة ما قبل الحداثة:

ركزت محاولات ما قبل الحداثة لفهم المستقبل على علم التنجيم (astrology). وعلى نطاق واسع، كان الغرض من علم التنجيم مساعدة الأفراد على تجنب الظروف الخطيرة من خلال توفير نظام إنذار مبكر. حيث كانت التحذيرات والتنبؤات وكذلك التحليلات النفسية ذات

طبيعة عامة. فثمة علاقة بين حدة العامل السيكولوجي من جهة وقوة الوجدان الديني من جهة ثانية.

إن التلهف الشديد لمعرفة الإنسان لمستقبله مثلت ظاهرة تاريخية رافقت الوجود الإنساني في مختلف مراحل تطوره، ولم تقتصر هذه اللهفة على الإنسان العادي بل كانت ظاهرة واسعة الانتشار في أروقة السلطة السياسية. وتشير المراجع التاريخية وكتب التراث على استخدام السلطة السياسية للكهان والعرافين والمنجمين. فقد اتسمت المعارف المستقبلية في تلك الفترة بمحاولات لكشف نتائج معركة قادمة قبل وقوعها، أو معرفة القوى والأشخاص الذين يتآمرون على الحاكم، أو التحذير من إقدام السلطة السياسية على عمل شيء ما قد يؤدي إلى كوارث وأهوال تسببها القوى الغيبية.

والملاحظ أن هذه الظاهرة كانت أشد ارتباطا بالدوائر الدينية في تلك الفترة من منطلق الاعتقاد بأن رجال الدين هم الأكثر تماسا مع القوى الغيبية التي تتحكم في الأقدار، وبالتالي كانوا هم الأكثر صلاحية لأداء مهمة قراءة المستقبل.

2-الدراسات المستقبلية في العصر الحديث:

في حين تتضمن دراسات المستقبل الحديثة الطعن في وجهات نظر المستقبل الموجهة بطرق المعرفة المرتكزة حول الأساطير الثقافية العميقة والاستعارات الغيبية، فإن دراسات المستقبل منذ جيل مضى وضعت تركيزًا أكبر بكثير على التنبؤ بوصفه تقنية تمكن صناع القرار من اتخاذ خيارات أكثر فعالية. فمع تزايد معدلات التغيير التكنولوجي (التقنيات الرقمية والنانوية) والشعور بالعجز في مواجهة البعد السيكولوجي المتمثل في القلق والخوف من الغد، والتصور أن العالم يتجه أكثر نحو المزيد من الاضطرابات (تفكك الاتحاد السوفييتي، والأزمة المالية الآسيوية، و11 سبتمبر، وسارس، وإنفلونزا الطيور، والأزمة المالية العالمية، وتغير المناخ، والانهيار المحتمل لمنطقة اليورو). وقد أصبحت دراسات المستقبل أكثر شيوعًا، وعرفت ذروتها بظهور **الخطة الخماسية** على يد الباحثين السوفيات التي أصبح فيها "التخطيط" تدخلا واعيا ومتعمدا لجعل المستقبل يسير في خيارات محددة.

واستجابة لذلك، تبنت المنظمات الحكومية ومراكز الأبحاث والمنظمات غير الحكومية الدراسة الرسمية الأكاديمية للمستقبل. حيث يستخدم البعض خبراء المستقبل كمستشارين يقدمون المشورة للسوق؛ ويستخدم آخرون خبراء المستقبل لتطوير القدرات الداخلية من خلال ورش عمل الاستشراف؛ ولا يزال آخرون يستعينون بكبار المسؤولين التنفيذيين لحضور دورات أكثر رسمية في دراسات المستقبل. كما أن نمو هذا النوع من الدراسات جاء نتيجة لرغبة الحكومة في العثور على المعلومات التي يمكن أن تساعد في صنع سياسة أفضل. إذ تُستخدم جنبًا إلى جنب مع تحليل الأنظمة، لفهم التأثيرات المختلفة على القرارات السياسة المحددة.

3-مرحلة الدراسات المستقبلية الثورية:

تربط أهمية الدراسات المستقبلية بحدوث طفرات -لاسيما التكنولوجية- تؤدي إلى تغيير ملامح العلاقات الدولية. فقد تصور أحد الباحثين السوفياتيين أن العالم سيشهد قريبا تطورا هائلا في علم الجينات، والقدرة في التحكم بالخصائص الوراثية لتطوير الذكاء، ويرى أن القوى الرأسمالية منهمكة في السعي لزيادة الإنتاج والأرباح، وهو ما يجعلها تتجه نحو التركيز على تطوير ذكاء الإنسان وإيجاد مجتمعات من العباقرة، وقد يترتب على ذلك -كما يرى هذا الباحث- تحول في نمط السباق بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية من سباق التسلح إلى سباق على الجينات أو يوازيه على الأقل.

إن مثل هذه التصورات المستقبلية، تعني أن التكنولوجيا قد تدفع بالعلاقات الدولية الإنسانية بشكل عام إلى مسار يترتب عليه تغيير أنماط العلاقات الدولية كلها، ولعل التكنولوجيا/ الذكاء الاصطناعي من بين الأمثلة التي تعكس تأثير التكنولوجيا على العلاقات الدولية.

وانطلاقا من المراحل الثلاثة السابقة يمكن تقسيم المجتمع الدولي إلى ثلاثة أقسام طبقا للسلسلة الزمنية:

- **مجتمعات الماضي:** وهي المجتمعات التي ما زال النظر فيها إلى المستقبل يتم عبر أدوات تقليدية، وربما تتواجد هذه المجتمعات كنظم فرعية في النظام الاجتماعي كما هو الحال في القبائل المتخلفة في أغلب دول العالم الثالث.
- **مجتمعات الحاضر:** وهي المجتمعات التي تنخرط في القطاعات الصناعية، ويمكن اعتبار التخطيط سمة رئيسية لهذه المجتمعات بالرغم من تباين مستوى التخطيط من دولة لأخرى تبعا لدرجة التطور العلمي والتقني فيها.
- **مجتمعات المستقبل:** وهي مجتمعات "القطاعات ما بعد الصناعية" والتي تعمل في بناء وسائل تنتمي للمستقبل. فمثلا هناك قطاعات تعمل في اليابان على تحضير مشروعات لبناء مدن من أعمدة فوق المحيطات، وقطاعات أخرى في بريطانيا مثل تلك التي تخطط لبناء مدينة متحركة، أو تلك التي تعد في الولايات المتحدة لتجهيز شركات نقل مدينة إلى الفضاء تستخدم محطات مبادرة الدفاع الاستراتيجي كنقاط حركة لها.

ومن هنا فإن معرفة نمط وأبعاد الصور المستقبلية للمجتمع الدولي في ظل هذا النموذج يساعد على معرفة طبيعة العلاقات الدولية على ضوء تلك المعطيات، والسعي منذ الآن لوضع حل لمشكلات ذلك المجتمع القادم.

الدراسات الاستشرافية بين الأهداف والمنافع المحققة:

- جمع المعلومات عن التطورات المحتملة على المدى الطويل، ومدى ارتباطها بقرارات الحاضر، وفهم التحديات والفرص، وتوضيح الرؤية والأهداف، وإعادة النظر في المشكلات والقرارات المتخذة.
- تقديم رؤى استراتيجية، وخلق إحساس مشترك بالالتزام بهذه الرؤى بين جميع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين بغية تعريف صناع السياسات بالاتجاهات المستقبلية بحيث تكون القرارات التي يتم اتخاذها من قبلهم أكثر إدراكا للتطورات الأطول أمدا وكيفية ارتباطها مع قرارات السياسة الحالية. يمكن أن يشمل ذلك جمع

المفاهيم عن التطورات الممكنة الأطول أَمدا وكيف يمكنها التفاعل مع قرارات السياسة التي تتخذ اليوم، أو تقديم إنذارات بالمخاطر والفرص المستقبلية الرئيسية.

- توفير وقت كاف للتخطيط وتقرير ما سيتم عمله، ووضع حلول استباقية للتحديات نابعة من إدراك واقعي لحقيقة أن بوابات المستقبل مفتوحة على مختلف الخيارات.
- بناء شبكات لجمع الأشخاص من مختلف القطاعات والمؤسسات المشاركين في تشكيل مستقبل ذي موضوع خاص. حيث يتوجب جمعهم كي يعملوا على رؤاهمُ وتقييماتهم للمستقبل. الغاية من ذلك هي مساعدتهم كي يصبحوا قادرين جماعيا بشكل أفضل على فهم التحديات والفرص التي يمكن أن يواجهوها، والإستراتيجيات والأهداف التي قد يَسعى خلفها الآخرون، إضافة إلى تدفق المعرفة والأفكار الجديدة بحرية أكبر عبر الحدود المختلفة.
- تطوير القدرات بشكل واسع عبر المنطقة أو الحكومة أو المؤسسة، وتطوير" ثقافةَ الاستشراف" من خلال تمكين ذوي الخلفيات المتنوعة من تحديد نشاطاتهم في الاستشراف والشروع بها وخلق شبكاتهم الخاصة بالاستشراف.
- تشجيع ثقافة الإبداع والابتكار في المؤسسات، وتكوين وجهة نظر أوسع لدى اتخاذ القرار بشكل نظامي، وتوفير الإنذار المبكر للقضايا المستجدة، والتحقق من مدى ملاءمة الاستراتيجية، والقيام بتعديلها لتتماشى مع الظروف المستقبلية المحتملة.
- تقديم رؤى المستقبل للعديد من الأشخاص بحيث يمكنهم اتخاذ قراراتهم الخاصة في المهن، والمؤهلات التعليمية، وخيارات أسلوب الحياة، من خلال وجهات نظر عن التطورات طويلة الأمد.
- الاستعداد بشكل أفضل للآثار الإيجابية والسلبية للتطور الاجتماعي الاقتصادي والعولمة، ووضع أهداف بديلة طويلة المدى قابلة للتحقيق، وخلق وعي زائد للمخاطر الممكنة، وبالتالي إيجاد أساس للتخطيط الأكثر فاعلية للطوارئ، وتصميم وتطوير أشكال مناسبة من المرونة.

تقنيات الدراسات الاستشرافية:

1-تقنية السيناريوهات: انطلقت استراتيجية وتقنية "**السيناريوهات البديلة**" تاريخيا من مفهوم "**إدارة المخاطر**" بحيث تقوم الدولة أو الشركة أو الوزارة أو الدائرة بتحديد أبرز المخاطر الإستراتيجية والتي يمكن أن تعيقها عن تحقيق أهدافها، فتقوم بعدها بتحليل احتمالية وعواقب كل خطر ومستواه وأولويته ثم وضع الإستراتيجيات الملائمة للتعامل مع هذا الخطر، ولقد اشتملت تلك الإستراتيجيات على: 1. تقليل احتمالية حدوث الخطر قبل حدوثه 2. .تقليل عواقب حدوث الخطر "السيناريوهات البديلة" 3.تقليل احتمالية وعواقب حدوث الخطر 4. . تقليل الخطر 5. .قبول الخطر.

فيتم بعدها وضع خطط العمل التفصيلية للاستراتيجية المنتقاة، بحيث تحتوي هذه الخطط علىَ مهام واضحة مرتبطة بمؤشرات أداء محددة للتعامل مع الخطر، ومسؤوليات وأطر زمنية مرتبطة بكل إجراء .وبالرغم من أن ارتباط مفهوم "**السيناريوهات البديلة**" بمفهوم "**إدارة المخاطر**" كان له إيجابيات كثيرة لأية دولة أو مؤسسة من حيث تجهيزها، فإن هذا الارتباط لم يبرز المزايا الإضافية لمفهوم "**السيناريوهات البديلة**" لسببين رئيسيين هما:

- إنَ ارتباط مفهوم "السيناريوهات" بمفهوم المخاطر جعله مقصورا على التعامل مع الاحتمالات السلبية المستقبلية، في حين أن السيناريوهات يمكن أن تكون في كثير من الأحيان ذات طابع إيجابي وغير مرتبطة بأي خطر يمكن أن يواجه الدولة والمؤسسة.
- إنَ هذه النظرة التقليدية جَعَلت مفهوم "السيناريوهات" مقصورا على مبدأ "رد الفعل " Reactiveمن حيث تحديد الخطر ثم تحديد أسلوب التعامل معه، وليس على "المبادرة" Proactive في تحديد الاحتمالات الإستراتيجية المستقبلية الإيجابية، وكيفية المبادرة والسعي من أجل تحقيقها.

الهدف من وضع السيناريوهات البديلة:

- الاستعداد للمتغيرات والتكيف معها.
- اتخاذ القرارات المناسبة .
- توفير وقت كاف للتخطيط وتقرير ما سيتم عمله.
- وضع حلول استباقية للتحديات نابعة من إدراك واقعي لحقيقة أن بوابات المستقبل مفتوحة على مختلف الخيارات.

الخطوات العملية لتكوين السيناريوهات:

1-**تحديد فريق واضعي للسيناريوهات** :يتم اختيار أعضاء فريق واضعي السيناريوهات بعناية بحيث تتوفر فيهم الشروط التالية :

- معرفة تامة بالجهة وظروفها.
- معرفة جيدة بالسوق.
- خبرة طويلة بشؤون العمل داخلياً وخارجيا.
- قدرة على التفكير الابتكاري وغير التقليدي.

1-**تحديد بؤرة السيناريوهات** :حيث يقوم بتحديد القرارات المصيرية الاستراتيجية للمؤسسة وتحديد البؤرة التيَ تصب فيها هذه القرارات والمركز الذي تدور حوله وتحديد العوامل التي توثر فيها، والتي تعتبر بمثابة الأحداث المحركة للسيناريوهات.

2-**تحديد الأحداث المحركة:** التعرف على محركات السيناريو وتحديدها خلال اجتماعات وجلسات العصف الذهني. وأحد عوامل نجاح هذه الاجتماعات هو ألا يتم نبذ أي فكرة أو استبعاد أي اقتراح مهما كان بأسلوب مباشر. كما يمنع منعاّ باتًا انتقاد أي فكرة أو السخرية من أي اقتراح، على أن تطرح جميعها للبحث والاختبار دون أي لوم أو عتاب، فجو الثقة وحرية طرح الأفكار وسهولة الحوار هي من أهم شروط نجاح جلسات العصف الذهني.

3-التعرف على تأثير خمسة أنواع من الأحدث المحركة هي الأحدث (الاجتماعية والتقنية والاقتصادية والبيئية والسياسية).

4- **تحديد نقاط الترجيح** :منح كل من أعضاء الفريق عدداً متساويا من النقاط التي يوزعها كل مشارك على الأحداث المحركة تبعا لرؤيته الشخصية لأهمية الحدث المحرك، وفي النهاية يتم جمع النقاط التي يحصل عليها كل محرك، يلي ذلك ترتيب محركات السيناريو تبعا لدرجة الأهمية .

5-**وضع مصفوفة التأكد والتأثير**: يجب أن تكون هناك معايير محددة تصنف الأحداث المحركة على أساسها بغرض إزالة التعقيد، مما يمكن واضعي السيناريو من التركيز على القليل الهام منها. وهناك محوران أساسيان لتصنيف الأحداث المحركة:

- **درجة التأثير**: فمن المفترض أن يكون لكل الأحداث تأثير ما على المستقبل لكنً يكون لبعضها أثر أكبر من غيره، وبالتالي يجب تصنيف الأحداث المحركة تبعا لدرجة تأثيرها في اتجاهات المستقبل.
- **درجة التأكد**: وهي تصف القدرة على التنبؤ بسير الحدث المحرك وتطوره، وذلكً بغض النظر عن تأثيره أو عدم تأثيره في السيناريو، فكلما تمكنت من التنبؤ باتجاهً تأثير الحدث في المستقبل تأكدت من اتجاه سيره، والعكس صحيح أيضا.

أنواع السيناريوهات:

1-**السيناريو الاتجاهي أو الخطي**: يكون خال من المفاجآت وهو السيناريو الذي يفترض استمرار الوضع الحالي على ما هو عليه لفترة من الزمن لموضوع الدراسة.

2-**السيناريو الإصلاحي "التفاؤلي"**: يركز على حدوث تغيرات وإصلاحات على الوضعية الحالية لموضوع الدراسة بشكل إيجابي نحو الأفضل من الماضي.

3-**السيناريو التشاؤمي**: يركز على حدوث تحولات عميقة في المحيط الداخلي والخارجي لموضوع الدراسة.

4-**السيناريو الكارثي**: ً الأشياء ستسوء بشكل مرعب، وسيكون وضعنا أسوأ جدا مما قد نكون عليه.

5-السيناريو الثوري:

ثانيا: تقنية دلفي:

هي وسيلة اتصال منظمة بين مجموعة مختارة من الخبراء وأصحاب الاختصاص في ميدان معين أو قضية معينة تهدف لاستشراف ودراسة التوجهات المستقبلية عبر العمل التعاوني المنظم لاقتراح الحلول المناسبة لمشكلة معينة دون الحاجة إلى الاجتماع أو المواجهة فيما بينهم.

الخطوات المتبعة في استخدام تقنية دلفي:

- تحديد الموضوع مثار الاهتمام الذي سيتم دراسته.
- تشكيل الفريق الذي سيشرف على متابعة تطبيق التقنية، ويشمل غالبا المنسق / المنسقين، المحلل / المحللين.
- اختيار مجموعة من الخبراء وأصحاب الاختصاص الذين سيتم استشارتهم بالموضوع مثار الاهتمام (لا يتوجب على الخبراء التواصل فيما بينهم وإنما يتم التواصل من قبل المنسقين فقط).
- قد يتم تصنيف الخبراء والمختصين في شكل مجموعات، ويتم ذلك في الموضوعات المتخصصة وذات الأبعاد المتعددة التي تتطلب معرفة عامة ومتخصصة بنفس الوقت بالموضوع.
- تحديد الأسئلة التي سيتم توجيهها للخبراء والمختصين .
- إرسال الأسئلة إلى الخبراء والمختصين بخصوص الموضوع (قد يستخدم الاستبيان أحيانا).
- استقبال مساهمات الخبراء والمختصين وتحليل جولة الاستجابات الأولى من قبل الفريق (المنسقين/المحللين) .
- يتم إرسال الأسئلة مرة أخرى مع الملاحظات التي أثيرت بشأنها والتحليل الذي تم القيام به (قد يستخدم الاستبيان أحيانا).

- استقبال مساهمات الخبراء والمختصين وتحليل جولة الاستجابات الثانية من قبل المنسق/المنسقين.
- تكرار الخطوات السابقة حتى الحصول على توافق نسبي بالرأي بين الخبراء والمختصين بماَ يتعلق بالموضوع مثار الاهتمام
- تحضير التقرير النهائي من قبل المنسقين والمحللين لعرض استنتاجات الخبراء والمختصين على القيادة العليا.

معايير اختيار الخبراء والمختصين: [102]

- يقوم فريق العمل بوضع معايير اختيار الخبراء والمختصين، وقد تتضمن تلك المعايير التخصص والقطاع الذي يعمل به، الخبرة العملية الإجمالية والخبرة التخصصية في الموضوع .
- يقوم فريق العمل باختيار الخبراء والمختصين الأكفاء المشهود لهم بالموضوعية والمهنية في مجال الموضوع مثار الاهتمام
- قد يطلب من بعض الخبراء ترشيح خبراء آخرين ممن تتوافر لديهم الشروط اللازمة للمشاركة في هذه العملية في حال عدم تمكن الفريق من الحصول على العدد الملائم بأنفسهم.

مميزات تقنية دلفي :

- يتم التواصل بين الخبراء والمنسقين من خلال الكتابة (ويمكن استخدام وسائل التواصل الحديثة) ولا تتطلب الاجتماع أو عناء التنقل من مكان لآخر.
- تتيح للخبراء والمختصين تقديم إجاباتهم على الأسئلة وإسهاماتهم في الوقت الملائم لهم.
- تتيح هذه الطريقة إمكانية مشاركة عدد كبير من الخبراء والمختصين
- تتيح الفرصة للمشاركين بإعادة النظر في آرائهم التي أدَلو بها سابقا.

- تتيح الفرصة لمشاركة الخبراء والمختصين الموجودين في أماكن متباعدة جغرافيا .
- تكون الفرصة متساوية لجميع الخبراء والمختصين للإدلاء بآرائهم.
- تعد ذات فاعلية من حيث التكلفة، وخاصة عند القيام بها من قبل المختصين.
- تتضمن هذه التقنية عدم تواصل الخبراء فيما بينهم، وبالتالي لا يتم كشف هوية الخبراء. والمختصين المشاركين في الدراسة، مما يؤدي إلى تقديم إسهاماتهم وأفكارهم بحرية.
- تسهم هذه التقنية في الحد من الضغوط الاجتماعية وهيمنة آراء بعضهم وتأثيرهم في الآخرين مما يسهم في تشكيل آراء موضوعية ومستقلة يمكن الاعتماد عليها .
- تحظى هذه الطريقة بقبول بدرجة كبيرة وثقة لأنها تعتمد على آراء(الأغلبية) من الخبراء والمختصين.

سلبيات تقنية دلفي:

- قد تستغرق العملية أوقاتا طويلة (خاصة في حال القيام بالعديد من الجولات) .
- صعوبة الحفاظ على حماس وتفاعل المشتركين طوال العملية (خاصة في حال تعداد الجولات) .
- قد يحصل تراجع في نسب استجابة الخبراء والمختصين (خاصة في حال القيام بالعديد من الجولات).
- أحيانا قد تحتوي المعلومات والقضايا على درجة من التعقيد.
- قد يحاول البعض أحيانا القيام بإقناع المشاركين الآخرين بوجهة نظر محددة وتوجيههم لها.
- خطورة سيطرة رأي الأغلبية في الجولات وعدم الالتفات للآراء الأخرى التي قد تكون ذات قيمة

- قد يحصل تلاعب أحيانا من قبل (المنسقين أو القائمين على إدارة هذه التقنية) فيما يتعلق بردود المشاركين بهدف توجيه المشاركين نحو تبني آراء محددة .
- الغموض بشأن العدد الملائم من الخبراء والمختصين وغموض بشأن مستوى الاجتماع والتوافق المطلوب.

خاتمة

يمكن اعتبار المسألة المتعلقة بطبيعة النظام الدولي الراهن، وتوزيع القوة بين فواعله، والمصير الذي سؤول إليه أي نظام سيعقبه، وأي قوى ستشكل نمطه وبنيته، وكيف سيؤثر كل ذلك على مختلف التفاعلات المحلية والإقليمية والعالمية، بمثابة المسألة المحورية التي تدور حولها آخر النقاشات النظرية اليوم. فمنذ نهاية الحرب العالمية الأولى وبروز العلاقات الدولية باعتبارها حقلا علميا مستقلا، انطلقت النقاشات النظرية بين رواد هذا الحقل، التي ظلت تتجدد وتأخذ أشكالا متباينة تبعا للتطورات الميدانية التي عرفها العالم منذ تلك الفترة من جهة، والتطورات أو النقاشات المعرفية والعلمية التي جرت بين رواد العلوم الاجتماعية من جهة أخرى، إلى جانب التطورات الناتجة عن تأثير العلوم التجريبية على مختلف حقول المعرفة الاجتماعية عموما. فكانت عملية بناء نظرية علمية على أسس "تخيلية" غير قابلة للتجريب أمر لا يحظى بقبول لدى" الجماعة العلمية" لحقل العلاقات الدولية، ويجعل من هكذا نقاشات جدلا فلسفيا يدور في حلقة مفرغة وغير قابلة للحسم أبدا.

وبالرغم من أن النقاشات الأنطولوجية المنهجية والإبستيمولوجية التي عرفها حقل العلاقات الدولية منذ السنوات الأخيرة للحرب الباردة أو ما سمي "بنقاش المنظورات" قد أظهر حجم المساحات المشتركة الكبيرة وسمات التشابه بين نظريات العلاقات الدولية، إلا أن ذلك لم يمنع إطلاقا من استمرار النقاشات الأكاديمية المحتدمة في مواضيع كثيرة قديمة–متجددة.

[1] عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2006)، ص 24

[2] - فنسان الغريب، **مأزق الإمبراطورية الأمريكية**، (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2008) ص33

[3] - محمد سعد أبو عامود، **العلاقات الدولية المعاصرة**، (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2008)، ص 336.

[4] - فنسان الغريب، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[5] - عبد القادر رزيق المخادمي، **النظام الدولي الجديد: الثابت والمتغير**، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2006)، ص 27.

[6] - مصطفى محمود أبو بكر، **البحث العلمي: تعريفه، خطواته، مناهجه**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002)، ص. 52.

[7] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي- المفاهيم، المناهج، الاقتراحات والأدوات**، (الجزائر، دار هومة، ط4 2002) ص 12.

[8] شيماء شاكر، جمعة الناصري - **محاضرات المناهج وطرائق التدريس**،

[9] محمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص 12

[10] محمد قاسم، **المدخل إلى مناهج البحث العلمي**، (بيروت، دار النهضة العربية، ط01، 1999)، ص 52.

[11] محمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[12] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، (الجزائر، دار الخلدونية، الطبعة الاولى،2007)، ص15.

[13] محمد نصر عارف، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة- النموذج المعرفي، النظرية، المنهج**، (لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، طبعة 01- 2002)، ص ص 85-86.

[14] محمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 24،25.

[15] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، مرجع سبق ذكره، ص 134.

[16] نفس المرجع، ص 139

[17] عبد الناصر جندلي، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية**، مرجع سبق ذكره، ص 141.

[18] محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[19] محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات** (الأردن، دار وائل، 1999) ص 48.

[20] محمد شلبي مرجع سبق ذكره، ص 25.

[21] عبد الناصر جندلي، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية**، مرجع سبق ذكره، ص 147.

[22] نفس المرجع، ص ص 145،144.

[23] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، مرجع سبق ذكره، ص 151.

[24] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[25] نفس المرجع، ص 73.

[26] - Andrée Lamoureux, **Recherche et méthodologie en sciences humaines**, Québec : Edition études vivants, 1995, p. 70.

[27] - محمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص. 5.

[28] نفس المرجع، ص 56.

[29] عبد الناصر جندلي، مرجع سبق ذكره، ص 155.

[30] عقيل حسين عقيل، **فلسفة مناهج البحث العلمي**، (مصر، مكتبة مدبولي،1999)، ص ص 62،61.

[31] محمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[32] نفس المرجع، ص 59.

[33] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 163،158.

[34]طرح جوزيف ناي مفهوم آخر وهو "***القوة الذكية***" كتوازن بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، فهي نتاج امتزاج القوتين.

[35] جوزيف ناي، القوة الناعمة، وسائل النجاح في السياسة العالمية، عن موقع:
http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/static content/book Review search

[36] صامويل هانتغتون، **صراع الحضارات**، ترجمة: عباس هلال كاظم، (الأردن، دار الأمل، ط1، 2006)، ص ص 52، 237

[37] جيرار ليكلرك، **العولمة الثقافية الحضارات على المحك**، ترجمة: جورج كتورة، (طرابلس، دار الكتب الجديدة، الطبعة الأولى، 2004)، ص 261

[38] ويل ديورانت: **أبطال من التاريخ**، ترجمة: سامي الكعكي، سمير كرم، (بيروت، دار الكتاب العربي للنسخ، 2003)، ص30.

[39] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، مرجع سبق ذكره، ص 58

[40] محمد نصر عارف، مرجع سبق ذكره، ص 99.
[41] محمد طه بدوي، **المنهج في علم السياسة** ،(الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2000)، ص ص 192-193.

[42] معن خليل عمر، **مناهج البحث في علم الاجتماع**، (الأردن، دار الشروق، 1997)، ص 146
[43] محمد نصر عارف، مرجع سبق ذكره، ص ص 114-119.

[44] معن خليل عمر ـ مرجع سبق ذكره، ص 153.

[45] محمد نصر عارف ، مرجع سبق ذكره، ص 103.

[46] Edward Hallet Carr, The twenty years crisis 1919-1939 an introduction to the study of international relations, London/ Macmillan and company limited, 1962, pp. 46,47.
[47] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، (لبنان، كاظمة للنشر، ط1، 1985)، ص63.
[48] Darios Battistella, Théories des relations internationale, Paris, Presses de sciences po, 2eme ed, 2006, pp. : 116,11
[49] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص: 139.
[50] مقتطف من الحوار الذي جرى بين الأثينيين والمليسيين، للحصول على النص الكامل **ارجع إلى كتاب: جون بيليس وستيف سميث**، ص: 230.
[51] جون بيليس وستيف سميث: **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، (دبي، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص230.

[52] ختم آرون تقديمه لكتابه الشهير "الحرب والسلم بين الأمم بالعبارات التالية:
« Selon la vue profonde et peut être prophétique de Kant, l'humanité doit parcourir la voie sanglante des guerres pour accéder un jour a la paix c 'est à travers l'histoire que s'accomplit l'éducation de l'homme à la raison »

[53] جون بيليس وستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص 233

[54] Dario Battistella, op.cit ,p .128
[55] محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2006)، ص: 107.

[56] عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، **النظرية السياسية المعاصرة: دراسة النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة"**، (الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 1997)، ص 58.

[57] في هذا السياق تسعى السلوكية للوصول إلى تعميمات مترابطة، أو ما يشبه القوانين التي تحكم الظواهر الدولية والتعبير عن أنماط متكررة الوقوع، ويفارض ثباتها من حيث الزمان والمكان. ويؤكد السلوكيون أن العلم أولا وقبل كل شيء نشاط يتميز بالعمومية ومن ثم فإن غرض البحث العلمي هو اكتشاف الأنماط المتواترة للسلوك الدولي، ومن هذا المنظور فإن نظرية العلاقات الدولية يجب أن تتضمن التعبير عن العلاقة بين عدد من المتغيرات وتحديد الظروف التي تتحقق فيها هذه العلاقة أو العلاقات، وتشرح سبب التنبؤ بتحقيقها".

[58] ناصيف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره، ص.40

[59] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، مرجع سبق ذكره، ص 374.

[60] تم رسميا من خلال مؤتمر يالطا 1989 تغيير بنية النظام الدولي وبداية نظام دولي جديد، أما السقوط الرسمي للاتحاد السوفيتي في 21 ديسمبر 1991 بعد تطبيق الولايات المتحدة العديد من الاستراتيجيات ضغط بها على الاتحاد السوفيتي وغير أولوياته.

[61] نادية محمود مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 3

[62] الناظم عبد الواحد الجاسور: موسوعة علم السياسة، (عمان، دار مجدلاوي للنشر، ط1، 2004)، ص14

[63] عمار حجار، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[64] جهاد عودة، **النظام الدولي (نظريات وإشكاليات)**، (مصر، دار الهدى، ط1، 2005)، ص 160.

[65] النظرية التأملية هي نظرية ما بعد الوضعية تضم النظرية المعيارية والتي يقصد بها حسب كريس براونBrown بأنها ذلك الحجم من الأعمال التي تتناول البعد الأخلاقي للعلاقات الدولية وكذلك المسائل الأوسع المتعلقة بالمعاني والتفسيرات التي يولدها هذا الفرع من فروع المعرفة، وهي في جوهرها تتناول الطبيعة الأخلاقية للعلاقات بين المجتمعات والدول سواء في سياق البرامج القديمة المركزة على الحرب أو الحديثة التي تخلط بين الاهتمامات التقليدية والطلب العصري للعدالة التوزيعية على مستوى العالم.

- النظرية النسوية: برزت في نهاية الثمانينات من القرن العشرين (20) وطرحت السؤال التالي: أين كانت المرأة في السياسة الدولية؟ وبرزت كاتبات مثل سينثا اينلو Synthia Enloeوأظهروا مدى انخراط المرأة في السياسة العالمية.

[66] - Jeffrey T. Checkel," **Constructivist approaches to European integration,** University of Oslo, ARENA Seminar, 2006,pp.16-20.

[67] -Ernst B. Haas, **"When Knowledge is Power: Three Models of Change in International Organizations"**, California University,1990. p.29.

[68] - عادل زقاغ،**"النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية"**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر،2009، ص.118.

[69]- Ernst B. Haas, Op.cit. pp.23-25.

[70]- عادل زقاغ، مرجع سبق ذكره، ص.120.

[71] حددت جمعية المستقبلات الدولية الأمريكية خمسة مستويات زمنية في بناء النماذج، أطلق عليها **"تصنيف مينوستا "** وهي: المستقبل المباشر (الذي يمتد لفترة دون عامين)، المستقبل القريب (يمتد لفترة دون خمس سنوات)، المستقبل المتوسط (يتراوح ما بين الخمسة إلى عشرين عاما)، المستقبل البعيد (يتراوح بين عشرين عاما إلى تصف قرن)، المستقبل غير المنظور (يتجاوز النصف قرن).

[72] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، مرجع سبق ذكره، ص 100.

[73] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص 384

[74] ناصيف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره، ص 46

[75] جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص 9

[76] محمد مجدان: **العالم العربي والعلاقات الأطلسية: دور النظام الاقليمي العربي وتأثيره فيها (1970-1990)**، (أطروحة دكتوراه، كلية الإعلام والعلوم السياسية جامعة الجزائر العاصمة، 2007). ص15

[77] سعد حقي توفيق: **النظام الدولي الجديد**، (القاهرة، دار الأهلية للنشر، ط9، 1994)، ص 42

[78] محمد مجدان، مرجع سابق ذكره، ص 16

[79] ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سبق ذكره، ص 364

[80] ناصيف يوسف حتى، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[81] خالد معمري: **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2007/ 2008)، ص ص 47،28.

[82] محمد مجدان، مرجع سابق، ص 20

[83] عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، مرجع سبق ذكره، ص 253

[84] محمد مجدان، مرجع سبق ذكره، ص 21

[85] ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص 47

[86] عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، مرجع سبق ذكره، ص 256

[87] ناصيف يوسف حتى، مرجع سبق ذكره، ص 51

[88] جون بيليس وستيفن سميث، مرجع سبق ذكره، ص493

[89] خالد معمري، مرجع سبق ذكره، ص 46

[90]

[91] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، مرجع سبق ذكره، ص 115

[92] وليد عبد الحي وآخرون. **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**، (عمان، دار الشروق، ط2002،1)، ص 7

[93] في هذا السياق يقول ريتشارد سنايدر: " في الغالب يمكن لنا أن نصل إلى تحليل مقنع لسلوك مسؤول معين من خلال البحث في الدوافع المنبثقة من الهيئة أو النظام الذي يعمل فيه أو من خلال التعرف على فهمه لأهداف مجتمعه، وردود فعله على ما يجري داخل وخارج بيئته.

[94] جيمس دورتي، بالستغراف، مرجع سبق ذكره، ص 337.

[95] ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سبق ذكره، ص 375.

[96] جيمس دورتي، بالستغراف، مرجع سبق ذكره، ص 338

[97] عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، (دار نعمة للطباعة، الجزء الخامس، 1996)، ص 471

[98] فتحي ثابت عبد الحافظ، مرجع سبق ذكره: ص 273

[99] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، 408

[100] جيمس دورتي، بالستغراف، مرجع سبق ذكره، ص 343

[101] وليد عبد الحي، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، (الجزائر، شركة الشهاب للنشر الطبعة الأولى، 1991)، ص15

[102] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، مرجع سبق ذكره، ص161

قائمة المراجع:

1-باللغة العربية:

1-1 قائمة الكتب:

1- جهاد عودة، **النظام الدولي (نظريات وإشكاليات)**، (مصر، دار الهدى، ط1، 2005).

2-جون بيليس وستيف سميث: **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، (دبي، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004).

3-جيرار ليكلرك، **العولمة الثقافية الحضارات على المحك**، ترجمة: جورج كتورة، (طرابلس، دار الكتب الجديدة، الطبعة الأولى، 2004).

4- جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، (لبنان، كاظمة للنشر، ط1، 1985).

5-سعد حقي توفيق: النظام الدولي الجديد، (القاهرة، دار الأهلية للنشر، ط9، 1994).

6-صامويل هانتغتون، **صراع الحضارات**، ترجمة: عباس هلال كاظم، (الأردن، دار الأمل، ط1، 2006).

7-ويل ديورانت: **أبطال من التاريخ**، ترجمة: سامي الكعكي، سمير كرم، (بيروت، دار الكتاب العربي للنسخ، 2003).

8-عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، **النظرية السياسية المعاصرة: دراسة النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة"**، (الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 1997).

9-عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2006).

10-عبد القادر رزيق المخادمي، **النظام الدولي الجديد: الثابت والمتغير**، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2006).

11- عبد الناصر جندلي، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية**، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 2005).

12-عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، (الجزائر، دار الخلدونية، الطبعة الاولى،2007.

13-عقيل حسين عقيل، **فلسفة مناهج البحث العلمي**، (مصر، مكتبة مدبولي،1999).

14-فنسان الغريب، **مأزق الإمبراطورية الأمريكية**، (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2008).

15-محمد سعد أبو عامود، **العلاقات الدولية المعاصرة**، (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2008).

16- محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2006).

17- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي- المفاهيم، المناهج، الاقتراحات والأدوات**، (الجزائر، دار هومة، ط4 2002).

-محمد طه بدوي، المنهج في علم السياسة (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2000).

18-محمد قاسم، **المدخل إلى مناهج البحث العلمي**، (بيروت، دار النهضة العربية، ط01، 1999).

19-محمد نصر عارف، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة- النموذج المعرفي، النظرية، المنهج**، (لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، طبعة 01- 2002).

20-محمد نصر مهنا، وعبد الرحمن الصالحي، **علم السياسة بين التنظير والمعاصرة**، (الإسكندرية، نشأة المعارف، الطبعة الأولى، 1985).

21-مصطفى محمود أبو بكر، **البحث العلمي: تعريفه، خطواته، مناهجه**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002).

-معن خليل عمر، **مناهج البحث في علم الاجتماع**- (الأردن، دار الشروق، 1997).

22-ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، (لبنان، دار الكتب العربي، ط$_1$، 1985).

23-وليد عبد الحي، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، (الجزائر، شركة الشهاب للنشر الطبعة الأولى، 1991).

24-وليد عبد الحي وآخرون، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**، (عمان، دار الشروق،2002).

1-2-الموسوعات:

1-عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، (دار نعمة للطباعة، الجزء الخامس، 1996).

2-الناظم عبد الواحد الجاسور: **موسوعة علم السياسة**، (عمان، دار مجدلاوي للنشر، ط$_1$، 2004).

1-3- المذكرات:

1-خالد معمري: **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة،** (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2007/ 2008).

2-عادل زقاغ،"**النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية**"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر،2009.

3-محمد مجدان: **العالم العربي والعلاقات الأطلسية. " دور النظام الاقليمي العربي وتأثيره فيها"(1970-1990)،** (أطروحة دكتوراه، كلية الإعلام والعلوم السياسية جامعة الجزائر العاصمة، 2007).

1-4 المواقع الإلكترونية:

جوزيف ناي، القوة الناعمة، **وسائل النجاح في السياسة العالمية،** تم تصفح الموقع يوم 2021/12/12:
http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/static content/book Review search

2-المراجع باللغة الأجنبية:

1-Andrée Lamoureux, **Recherche et méthodologie en sciences humaines**, Québec : Edition études vivants, 1995.

2- Darios Battistella, **Théories des relations internationale**, Paris, Presses de sciences po, 2eme ed, 2006.

3- Edward Hallet Carr, **The twenty years crisis 1919-1939 an introduction to the study of international relations**, London/ Macmillan and company limited, 1962.

4-Ernst B. Haas, "**When Knowledge is Power: Three Models of Change in International Organizations"**, California University, 1990

5-Jeffrey T. Checkel, **Constructivist approaches to European integration**, University of Oslo, ARENA Seminar, 2006.

فهرس المحتويات:

محتوى المادة.....1
مقدمة.....2
المحور الأول: أهمية مناهج البحث في العلاقات الدولية.....2-11
المحور الثاني: المنهج التاريخي في دراسة العلاقات الدولية.....12-17
المحور الثالث: المنهج المقارن في دراسة العلاقات الدولية.....18-24
المحور الرابع: المنهج الواقعي ودراسة العلاقات الدولية.....19-42
المحور الخامس: المنهج السلوكي ودراسة العلاقات الدولية.....43-46
المحور السادس: المنهج البنائي في دراسة العلاقات الدولية.....47-53
المحور السابع: أهمية الاقترابات في دراسة العلاقات الدولية.....54-58
المحور الثامن: الاقتراب النسقي في دراسة العلاقات الدولية.....59-68
المحور التاسع: اقتراب صناعة القرار ودراسة العلاقات الدولية.....69-78
المحور العاشر: تقنيات الدراسات المستقبلية في دراسة العلاقات الدولية 79-91
خاتمة.....92
قائمة المراجع.....98-100